قاسيون

العدد 451
السبت 1 أيار 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (13.841.264) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

بيان من الشيوعيين السوريين

يجب رفع وتيرة الدفاع عن مكاسب الطبقة العاملة

أيها العمال السوريون الكادحون بسواعدهم وأدمغتهم..
تحية لكم في الأول من أيار، عيد العمال العالمي، عيد الطبقة العاملة وكل من آزرها وانتصر لقضاياها ونضالاتها المستمرة ضد الاستغلال الرأسمالي المتوحش، وضد المخططات الإمبريالية . الصهيونية العدوانية التي تستهدف شعوب العالم قاطبة، بمن فيها شعبنا في سورية.

● تمر ذكرى الأول من أيار هذا العام، في وقت تتعمق فيه الأزمة الرأسمالية العالمية، وخصوصاً في قلعتها الرئيسية الولايات المتحدة الأمريكية، وفي وقت تنتفض فيه الشعوب وعلى رأسها العمال، في كل بقاع الأرض بما في ذلك منطقتنا العربية، ويواجهون مستغليهم من قوى الرأسمال المعولم من خلال المظاهرات والإضرابات وكل أشكال المقاومة الأخرى، دفاعاً عن الأوطان وعن مكاسبهم الاجتماعية وحقوقهم المشروعة، التي تسعى قوى الإمبريالية العالمية وأذرعها المحلية للاعتداء عليها ومصادرتها لمصلحة الشركات الاحتكارية العابرة للقارات. وخير دليل على احتدام المواجهة بين قوى العمل ورأس المال ما تشهده الساحة الدولية والإقليمية من مظاهرات عمالية في وجه سارقي لقمة الشعوب وثروات العالم ومسببي الحروب العدوانية والكوارث الاجتماعية . الاقتصادية.

● لقد حذرنا وما نزال، من خطورة الأهداف الكبرى لبرنامج قوى النهب والفساد الكبير في بلدنا، والذي يتجلى في الهجوم على قطاع الدولة، وعلى مكاسب الطبقة العاملة، وترك العمال وبقية قطاعات الشعب الكادحة فريسة لوحش الغلاء وارتفاع الأسعار المستمر، وهذا يتطلب إسقاط السياسات الليبرالية . الاقتصادية للفريق الاقتصادي الذي أوصل الفارق بين الحد الأدنى للأجر والحد الأدنى لمستوى المعيشة إلى ما يفوق الأربعة أضعاف. إن تأمين مصالح الطبقة العاملة السورية والدفاع عنها هو قضية وطنية، اجتماعية . اقتصادية وديمقراطية لا تقبل التأجيل. ولتحقيق ذلك لابد من النضال من أجل:

١) الحفاظ على قطاع الدولة وتطويره وتطهيره من الفاسدين بما يخدم المصلحة الوطنية.

٢) النضال لتعديل قانون العمل الجديد بما يتناسب مع حقوق الطبقة العاملة، بما فيها ضمان حق الإضراب لها، وخاصة المادة /٦٥/ منه، التي تسمح لأرباب العمل بالتسريح التعسفي للعمال، والمادة /٢٧٧/ التي تقضي بتعديل عقود العمال في القطاع الخاص بمفعول رجعي. وأن يكون قرار القضاء ملزماً لرب العمل بعودة العامل إلى عمله.

٣) تشكيل لجنة تحديد الحد الأدنى للأجور بشكل يمثل فيه ممثلو مصالح العمال الفعليون بشكل فعّال.. على أن يدخل بمهامها إعادة النظر بآلية حساب التضخم.

٤) إعادة النظر جذرياً بالسياسات الأجرية المتبعة باتجاه:
– رفع الحد الأدنى للأجور ليتطابق مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة.
– ربط الأجور بمستويات ارتفاع الأسعار بشكل دوري بعد حساب التضخم الحقيقي.
– تمويل الزيادات في الأجور على حساب الضرائب على الأرباح حصراً.
– إلزام القطاع الخاص بالحد الأدنى للأجور وبالزيادات المرتبطة بارتفاع الأسعار.

٥) تثبيت العمال المؤقتين وفقاً للمرسوم رقم /٨/ وزيادة الاستثمارات الحكومية في الصناعة والزراعة لحل أزمة البطالة وإيجاد حل لجيش العاطلين عن العمل، وتوزيع النسبة المقررة بـ/١٠٪/ من الأرباح على العمال في الشركات الرابحة.

٦) الالتزام بإصدار عقود عمل جماعية وفردية موثقة من النقابات.

٧) توسيع التنظيم النقابي بين عمال القطاع الخاص وصولاً إلى أن يشملهم جميعاً أسوة بعمال القطاع العام.

٨) إشراك العمال فعلياً في مراقبة وفضح آليات النهب والفساد في مختلف المواقع الإنتاجية والاقتصادية.

٩) إعادة أموال التأمينات الاجتماعية إلى أصحابها واستثمارها في مشاريع هدفها تحسين أوضاع العمال مسكناً وصحة وتعليماً، وعدم السماح بتخفيض الاشتراكات التأمينية والمعاش التقاعدي.

١٠) إيجاد مراكز نقابية في المدن الصناعية الجديدة هدفها ربط عمال القطاع الخاص بالنقابات والدفاع عن حقوقهم الفردية والجماعية في زيادة الأجور والعطل والضمان الصحي.

عاش الأول من أيار... عيد النضال العالمي للعمال.

دمشق ١ أيار ٢٠١٠

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين



الفتك بالفلسطينيين مستمر.. حصيلة شهداء الأربعاء بلغت سبعة، هم طفلتان قضتا دهساً بآلية للاحتلال في الضفة، وشاب خلال تظاهرة احتجاجية سلمية في غزة، وأربعة في تفجير القوات المصرية لأحد الأنفاق قرب بوابة صلاح الدين جنوب رفح على الحدود المصرية مع القطاع المحاصر وهي الأنفاق الكفيلة بمد أبنائه تحت الحصار ببعض سبل الحياة.

«قاسيون» تنتصر للوطن من بعض الفاسدين

نشرت «قاسيون» في العدد /٣٩٦/ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٢١، تحقيقاً موسعاً عن المديرية العامة للمصالح العقارية حمل عنوان «فساد كبير في المديرية العامة للمصالح العقارية، إثراء غير مشروع بالابتزاز والتحايل والتجاوز على القانون»، بعد أن وردت إليها معلومات ووثائق كثيرة تشير إشارة مقنعة لاحتمال وجود فساد كبير في هذا الموقع الحساس..

إثر التحقيق، تقدم المدير العام للمصالح العقارية آنذاك (م.د) بدعوى ضد «قاسيون» ممثّلةً برئيس تحريرها والصحفي كاتب المقال، زاعماً أن المعلومات الواردة هي مجرد مغالطات وافتراءات لا تمت للواقع بصلة، وأن الجريدة التي يطلق عليها اسم «قاسيون» غير مرخصة.

وبعد قيام الجهات المختصة بالتحقيق بالقضية تبين ارتكاب المدعي لمجموعة من المخالفات القانونية، تم على أثرها توقيفه مع مجموعة من موظفيه، ونشر قرار التوقيف في صحيفة تشرين العدد /١٠٥١٣/ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٨، ومع استمرار التحقيقاتَ صدر عن السيد قاضي التحقيق الأول بدمشق القرار رقم /١٢٨/١٢٣/ تاريخ ٢٠١٠/٣/٤ وفيه فقرة تتضمن رفع الأوراق للسيد قاضي الإحالة بدمشق للنظر باتهام المدعى عليه (م د) بجناية الرشوة وجناية الاشتراك بإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، وفق المواد /٢٢، ٢٥، ٢٦، ١٠/ عقوبات اقتصادية (وهو موقوف) وإدانة آخرين معه حسب الجرائم المنسوبة لكل منهم.

وفي مجريات الدعوى المرفوعة من قبل الموقوف (م.د) ضد «قاسيون» والصحفي، تبين لهيئة المحكمة الموقرة أن الصحيفة قد أشارت إلى مواطن الخلل، ولم تتناول شخصاً باسمه الصريح بعبارات الذم والقدح والتحقير، وتبين أن المقال ليس «غير صحيح»، ولم يثبت بملف القضية ما يشير إلى وجود نية سيئة لدى الصحيفة لإدانة أو اتهام شخص لمجرد شخصه أو ذاته، ولم تنشر أخبارا متناقضة حول الموضوع بدليل تقديم صور ضوئية عن الوثائق والمستندات التي بني عليها المقال. كما أن قرار المحكمة أشار إلى أن الجهة المدعية ادّعت أن الصحيفة «قاسيون» غير مرخصة ولم يثبت ذلك باعتبار أن عبء الإثبات يقع على عاتق الجهة المدعية، وطبق المبدأ العام بالإثبات.

من هنا جاء القرار رقم /٢٥٨/ الصادر عن محكمة بداية الجزاء الثانية بدمشق بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١ ببراءة الصحيفة والصحفي من التهم المنسوبة إليهم، قرارا عادلا ومنصفا للوطن ومحبيه والمدافعين عنه.

إن «قاسيون» تهيب بكل الشرفاء أن يشيروا بصدق وجرأة إلى مواطن الخلل والفساد، ففي ذلك فقط ضمان عزة الوطن وكرامته....

النائب الاقتصادي «يُثلج»!

وسيم الدهان

غالباً ما تعمد الحكومة إلى التطبيل والتزمير عند كل مفترق طريق «اقتصادي» تواجهه البلاد، وبعد أن رفع رئيسها سقف التحدي الإنفاقي (العام والخاص) إلى أربعة آلاف مليار خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة، ظهر إلى الساحة نائبه الاقتصادي ليعلن أن الخطة القادمة سـ«تفرّخ» في نهايتها- أي تحديداً عام -٢٠١٥ ناتجاً محلياً أكبر من ١٠٠ مليار دولار، إذ سيصبح مجمل ما ينتجه الاقتصاد السوري حسب قول النائب: «أكبر من مجموع اقتصادي لبنان والأردن، وسيكون أهم اقتصاد في شرق المتوسط».

وطبعاً لم ينس النائب الاقتصادي ممازحة السامعين، إذ قال: «أعتقد أننا نملك اليوم من المصداقية ما يسمح لنا بالقول إن ما نعد به في عام ٢٠١٥ سوف نحققه»، مستنداً في ذلك إلى أن الحكومة تمكنت من تحقيق توقعاتها خلال الخطة الخمسية العاشرة رغم كل تفاصيل الأزمة، ومتناسياً في الوقت ذاته أن أحداً غير الحكومة نفسها، لم يلحظ هذا الإعجاز الاقتصادي!.

طيب، إذا كان هذا ما يعدنا به النائب الاقتصادي، وفي هذا الوقت بالذات (الخطة العاشرة في نهايتها والحكومة تعدّ للخطة القادمة)، فمن المنصف تذكيره بأن البنك الدولي الذي لا يفوت فرصة لمدح «إنجازاته»، أكد في تقرير خاص انخفاض إجمالي الناتج المحلي السوري من ٥٤.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢.٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٩، وعليه فإن الخط البياني لتراجع الناتج المحلي، والناجم بالضرورة عن النهج الذي يتبناه الفريق الاقتصادي الحكومي، يشير بوضوح إلى أن هذا الناتج لن يتجاوز عام ٢٠١٠ حدود ٥٠ مليار دولار إذا استمر في الاتجاه نفسه، ولم يجر تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة وحامليها، وبالتالي: سيكون الناتج ٤٨.٨ مليارا عام ٢٠١١، و٤٧ مليارا عام ٢٠١٢، و٤٥.٣ مليارا عام ٢٠١٣، و٤٣.٧٣ مليارا عام ٢٠١٤، وصولاً إلى ٤٢.١ مليارا عام ٢٠١٥، أي بنهاية الخطة الخمسية الحادية عشرة!.

طبعاً لم يحدد النائب الاقتصادي أسباب تفاؤله أو حتى الأدوات السحرية التي قد يستخدمها ليتمكن من الظهور مبتسماً عام ٢٠١٥، ولا ضير هنا، فهو لم يطلب من المتتبعين سوى تصديق كلامه استنادا إلى تجربتهم مع الحكومة التي «تتوقع وتحقق».. لننتظر فغدا يذوب الثلج ويظهر المرج!.

■■

بصراحة

الأول من أيار...

■ ع. ياسين

في كل عام وفي مثل هذا الوقت يبزغ يوم جديد على الطبقة العاملة في كل أصقاع المعمورة مذكراً بنضالات العمال وصراعهم المرير مع الرأسمال العالمي من أجل حقهم بحياة كريمة في أوطانهم، وهذا ما لا يرغبه الرأسمال طواعية مما يعني، صداماً بين مصالح العمال ومصالح الرأسمال حيث أفضى ذاك الصدام وعلى مدار مئات السنين إلى تحقيق العمال الكثير من حقوقهم ومطالبهم المسلوبة والتي يحاول الرأسمال الهجوم عليها كلما سمحت الفرص له بذلك، مستخدماً في هجومه سياسة العصا والجزرة.

والآن ومع اشتداد أزمة الرأسمالية التي تتعرض الطبقة العاملة في أنحاء العالم، وفي أوربا خاصة، إلى هجوم حقيقي على مكاسبها التي حققتها في مراحل سابقة دفعت خلالها تضحيات كثيرة، ابتداءً من كومونة باريس وليس انتهاءً بهذه الأيام التي تواجه فيها الطبقة العاملة أعتى القوى التي تريد تحميل الطبقة العاملة أزماتها كالعادة، لأن المكتسبات العمالية أصبحت تشكل عبئاً على الرأسمالية، ويعتبر الرأسماليون تلك المكتسبات غير مبررة ولابد من استعادتها إلى جيوبهم، وهذا يعني عودة الصراع الذي لم يتوقف مع العمال، ولكن هذه المرة عودته إلى الشارع بالشكل الذي شهدته ساحات أثينا وباريس وغيرها من المدن الأوروبية، حيث أخذ ينضم إلى العمال في نضالهم هذا قوى اجتماعية عديدة تضررت مكاسبها وحقوقها، فأخذت تساهم مع العمال في نضالهم وتنزل إلى الساحات معلنةً عن احتجاجها وغضبها على ما تقوم به القوى الرأسمالية من عمليات سلب ونهب لحقهم في (الضمان الصحي، والعمل، والسكن، والأجور، والمعاش التقاعدي...إلخ)، وهذه القضايا كلها يعني فقدانها بالنسبة للأوروبيين شيئاً كثيراً بعدما عاشوا في فترات ما قبل الأزمة مستوى معيشياً جيداً، والآن لم يعد الوضع كما كان سابقاً، بل السائد الآن هو التسريح من العمل بالجملة لآلاف العمال والموظفين بسبب إغلاق الشركات والبنوك والمؤسسات، ما أدى إلى ازدياد أعداد المتشردين الذين يسكنون الساحات والشوارع.

إن الأزمة الرأسمالية في مرحلتها الحالية قد أصابت العمال ليس في أوروبا وأمريكا فقط، بل أصابت أيضاً طبقتنا العاملة بآثارها التدميرية، رغم كل التصريحات التي يطلقها عندنا جهابذة الحكومة واقتصاديوها بأن آثار الأزمة لم تؤثر على الاقتصاد السوري إلا قليلاً، وهذا الاقتصاد بمنأى عن آثارها كما نشاهدها في أوربا وأمريكا.

ولكن المثل الشعبي يقول: (إذا أردت أن تكذب أبعد شهودك)، والشهود كثيرون في واقعنا وتؤكد على انتقال الأزمة الرأسمالية وآثارها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى العمال وحقوقهم بالاستمرار في العمل، فقد بتنا نرى إغلاق الكثير من الشركات وتسريح عمالها في القطاع الخاص، وهذا بشهادة الكثيرين من الصناعيين في مقابلات صحفية أجريت معهم يشكون فيها من آثار الأزمة، ومن السياسات الانفتاحية للحكومة التي أغرقت الأسواق بالبضائع الأجنبية وتركت الصناعة الوطنية تعيش في أزمة دون حماية أو مساعدة لها تقي الصناعة الوطنية والعمال شر إغلاق المعامل والشركات.

إن الطبقة العاملة السورية تفقد كل يوم بعضاً من حقوقها ومكاسبها التي تحققت لها بفعل نضالها وتضحياتها خلال عقود من الزمن، وهذه الخسارات التي يتعرض لها العمال تعني تدنياً في مستوى معيشتهم وهدراً لكرامتهم في أوطانهم وتنكراً لجهودهم التي بذلوها في سبيل بناء هذا الوطن والدفاع عنه، وهذا الواقع يضع القوى الوطنية والحركة النقابية أمام مسؤولياتها بالدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومكاسبها، وبقاء هذه القوى تراوح في مكانها مكتفيةً بالندب والبكاء على حقوق العمال، يعني إمكانية أكبر لقوى السوق وممثليها الحكوميين بتطوير الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، والذي كان آخرها قانون العمل الجديد الذي قدم صورة واضحة لمستوى المواجهة مع القوى المعادية لمصالح العمال.

إن الأول من أيار مناسبة لتشديد النضال ورفع مستوى الاستعداد الكفاحي من أجل حقوق الطبقة العاملة في أجر وقانون عادلين يمنحانها حق الدفاع عن مصالحها..

adel@kassioun.org

في المؤتمر المهني لنقابات عمال النفط والصناعات الكيماوية:

رفع الرواتب والأجور بما يتناسب مع الوضع المعاشي

◄ متابعة وإعداد علي نمر

ألقى عيسى الناعم رئيس الاتحاد المهني للنفط والصناعات الكيماوية كلمة أكد فيها أن «علينا جميعا أن نعمل من أجل المحافظة على القطاع العام، من خلال إصلاحه ليبقى رائداً للعملية الإنتاجية، ويشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وأن نشجع ونساند القطاعين الخاص والمشترك ليكونا رديفين للقطاع العام في العملية الإنتاجية، ودعماً للاقتصاد الوطني».



فيما تركزت مداخلات أعضاء المؤتمر على جملة من القضايا المهمة، منها رفع الرواتب والأجور للعمال بما يتناسب مع الوضع المعاشي وغلاء الأسعار، والعمل على تطبيق نظام الطبابة الكاملة على جميع الشركات مهما بلغ عدد عمالها ريثما يصدر قانون الضمان الصحي، وصرف تعويض الاختصاص لخريجي المعاهد دون النظر لسنة التعيين أسوة بالمهندسين، والمطالبة بضرورة العودة للعمل بالإجازة الساعية وتثبيت العمال المؤقتين، وطالبت بعض المداخلات بضرورة دراسة واقع الشركات المتوقفة والمتعثرة وإيجاد الحلول السريعة لها، والعمل على إلغاء تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٥٤٥١ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٨ الخاص بتأمين الستر الجلدية من الاتحاد النسائي فرع الحسكة للجهات العامة، وأن ينحصر تأمين اللباس من منافذ القطاع العام حصراً، وإنهاء قضية التشابكات المالية بين جهات القطاع العام، واستبدال الآليات القديمة التي أكل الدهر عليها وشرب بآليات جديدة نظرا لارتفاع كلف الإصلاح.

في حين أكدت مداخلات العاملين في المحروقات والجيولوجيا ومصب النفط وفرع الشركة السورية للنفط على ضرورة العمل على إنشاء سكن وظيفي، والعمل لإنشاء خزانات نفطية ومربط بحري لمصلحة شركة محروقات، وإجبار المصرف الزراعي بتسديد التزاماته المالية تجاه الشركة العامة للأسمدة، والإسراع لبناء مستودع حديث للزيوت في أزرع، والتصدي للتعديات على خط (١٠ إنش)، وأشارت بعض المداخلات إلى ضرورة العمل بتعديل المرسوم ١٠ لعام ١٩٨٢ المتضمن جميع الدعاوى العمالية المكتسبة الدرجة القطعية، والعمل على تسجيل عمال القطاع الخاص في مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالراتب الحقيقي للعامل، وإصدار الأنظمة الداخلية للشركات، ومناشدة الجهات التربوية بمعاملة أبناء العاملين في الصناعة النفطية أثناء المفاضلة أسوة بالمعلمين بالقبول لمعاهد النفط بالرميلان ودير الزور وحمص. ■■

المؤتمر المهني لنقابات عمال الطباعة والثقافة والإعلام

المطالب علقت لدى الإدارات... والعمال ينتظرون!!

تكلم بسام الرفاعي رئيس الاتحاد المهني مؤكداً على أن «المهام القادمة التي تنتظر التنظيم النقابي هي مهام مختلفة وغير سهلة مع صدور قانون العمل الجديد بحلته المختلفة عما عشناه وعايشناه مع القانون /٩١/ لعام ١٩٥٨ في القطاع الخاص».. وشدد على ضرورة تعبئة الجهود للدفاع والالتصاق بعمال القطاع الخاص ورعاية حقوقهم وحمايتهم من أي تعسف.



النقابيون طالبوا.. فأين الحلول؟

قدم العديد من رؤساء وأعضاء مكاتب نقابات عمال الطباعة والثقافة والإعلام في المحافظات مداخلات أشاروا فيها إلى جملة من المطالب والتوصيات العمالية، ففي قطاع التربية أشارت المداخلات إلى ضرورة معاملة أبناء العاملين والمستخدمين في وزارة التربية والمديريات التابعة لها معاملة أبناء المعلمين أثناء التسجيل في المعاهد التابعة لوزارة التربية.

وفي قطاع الثقافة أكدت المداخلات على تثبيت العمال المؤقتين وخاصة في مديريات الآثار والمتاحف والمراكز الثقافية، ومنح العمال طبيعة عمل، وخاصة عمال التنقيب والترميم في المناطق الأثرية، وأشارت المداخلات إلى ضرورة ملء الشواغر المتوفرة في وزارة الثقافة، وفق معايير خاصة بأداء العمل، وليس من فائض الوزارات ومنح العاملين تعويض عمل إضافي – حوافز وتعويض بدلاً عن يوم السبت، وتوسيع الملاك العددي للمستخدمين وتأمين الوجبة الغذائية لعمال التنقيب، وإعادة المراكز الثقافية إلى مسؤولية وزارة الثقافة وتأمين المواصلات لعمال مطبعة وزارة الثقافة، ومنح طبيعة العمل للعاملين في المؤسسة العامة للسينما.

وفي قطاع التعليم العالي أكدت المداخلات على ضرورة الاستمرار بتجهيز مطبعة الجامعة بأحدث الآلات حتى تأخذ دورها في طباعة الكتاب الجامعي، ومنح العاملين في مطبعة الجامعة تعويض طبيعة العمل، وتطبيق الحوافز الإنتاجية في المطبعة أسوة بعمال المطبعة والجريدة الرسمية، وتثبيت العمال الموسميين الذين تم تشغيلهم عن طريق مكاتب التشغيل وخاصة في جامعة دمشق.

وأشارت المداخلات إلى ضرورة معاملة أبناء المعلمين المستخدمين في الجامعات ومديريات التربية كمعاملة أبناء المعلمين، ومنحهم حسم ٢٠٪ من الأقساط السنوية لتسجيلهم في التعليم المفتوح والموازي وتطوير النظام الداخلي لصندوق التكافل، ومعالجة العمال في مشفى الأسد الجامعي أسوة بنقابة المعلمين وغيرهم.

وفي قطاع الإعلام أكدت المداخلات على ضرورة إعطاء نسبة ٧٥٪ للمتقاعدين في المنظمات الشعبية ودار البعث أسوة بجميع عمال القيادة القومية، وإلغاء إعادة ٨٥/٪ من قانون التأمينات الاجتماعية كونها تتحكم بهذه الشريحة (بحكم القطاع الخاص)، ومنح العاملين طبيعة عمل لعمال المطابع في المؤسسات الصحفية أسوة بعمال المطبعة والجريدة الرسمية، وتثبيت العمال المؤقتين وعمال الفاتورة في مؤسسة الوحدة، وتسجيلهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ومنحهم إجازات إدارية وإجازات أمومة. و تسهيل المعاملات في المراكز الإذاعية والتلفزيونية في المحافظات بالحصول على بيان راتب من دمشق، وتعديل المادة ١٣ من القانون /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ بحيث يشمل جميع العاملين في «سانا» بمن فيهم من هم على رأس عملهم، والذين حصلوا على شهادات جامعية قبل تعيينهم في الجهات العامة، وعينوا على الشهادة الأدنى بسبب ظروفهم وعدم توفر الشاغر في حينه ■■

في مؤتمر الاتحاد المهني لنقابات عمال النقل:

هل يحتاج جيش البطالة إلى تعزيز؟

في البداية، ألقى عامر شكري رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال النقل كلمة أكد من خلالها أن «بعض قطاعات النقل، وعلى الرغم هذا التطور الملحوظ، مازالت تعاني العديد من الصعوبات التي تعيق تطورها المنشود، وتحد من قدراتها الخدمية والاقتصادية، وتنعكس سلباً على حقوق العمال ومصالحهم المادية والمعنوية».

من الهموم إلى المطالب إلى الحلول الغائبة

أشارت المداخلات في قطاع السكك الحديدية إلى ضرورة العمل لإصدار مرسوم بعدم توقيف سائقي القطارات أثناء وقوع الحوادث، ومتابعة إصدار نظام ضابطة السكك الحديدية الذي تمت المطالبة به كثيراً، والعمل على تثبيت العمال المؤقتين الذين لم يشملهم التثبيت على القانون رقم (٨)، ومنح طبيعة عمل للعمال وفق المادة (٩٨) من القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، والعمل على استثناء العاملين في الركب السككي من أحكام القانون ٥٠ لأنها ذات طبيعة عمل خاصة أسوة بالركب الجوي والبحري.

ودعت المداخلات إلى إعطاء بعض الصلاحيات، وإلغاء جزء من المركزية الشديدة في العمل الإداري، والإسراع بتطبيق النظام الجديد للإشارات، ومتابعة تطوير وإعادة تأهيل شبكة الخطوط الحديدية على كل المحاور لرفع السرعة والإقلال من زمن الرحلات. والعمل على استثناء أبناء العاملين في المؤسسة والشركة للقبول في معهد التقانة الخاص بالخطوط الحديدية أسوة بأحكام المرسوم ٦٥٢.

وأكدت مداخلات النقل البري على توسيع الملاك العددي في مديريات النقل، وإعطاء حوافز ونسبة من الرسوم التي تجبى من رسوم السيارات وإجازات السوق للعاملين في مديرية النقل ومدارس السياقة. وضرورة إحداث صندوق إعانة مركزي لعمال القطاع الخاص الذين أمضوا سنوات طويلة في العمل النقابي لتأمين ضمان اجتماعي لهم ولأسرهم، و تطبيق التعميم ٢٥٨٧ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢ بخصوص إحداث صندوق تعاوني للعاملين في شركات النقل الداخلي أسوة بعمال وزارة النقل ومديريات النقل.

وفيما يتعلق بالصعوبات التي تعيق العمل في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، أكدت المداخلات على تعديل قيمة طبيعة العمل التي يتقاضاها مستحقوها من العمال، والتي تصرف على الأنظمة والقرارات القديمة، وضرورة تحسين وسائل الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية.

أما ما يتعلق بشركة التوكيلات الملاحية، فقد أكدت المداخلات على ضرورة تطبيق نص المرسوم التشريعي رقم (٥٥) لعام ٢٠٠٢، وعدم الترخيص للوكيل الملاحي بممارسة عمله ما لم يتقدم بعقد موقع مع شركة ناقلة واحدة على الأقل وذلك حفاظاً على مصلحة القطاع العام، وتعديل قرار منح العاملين مكافأة تشجيعية، والذي حدد الصلاحية حتى مبلغ (١٠٠٠) ليرة سورية.. كما طالبت المداخلات بزيادة مخصصات العمل الإضافي والمكافآت السنوية للعاملين في المديرية العامة للموانئ. ■■

ما حدث في مؤتمر اتحاد دير الزور... رد وتعقيب

السيد رئيس اتحاد عمال دير الزور:

إشارة إلى ردكم المنشور في العدد ٤٥٠ من صحيفتنا الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٤، حول ما كتب في العدد ٤٤٨ تاريخ ٢٠١٠/٤/١٠ «في مؤتمر اتحاد عمال دير الزور.. استياء عام وتبريرات وهمية».

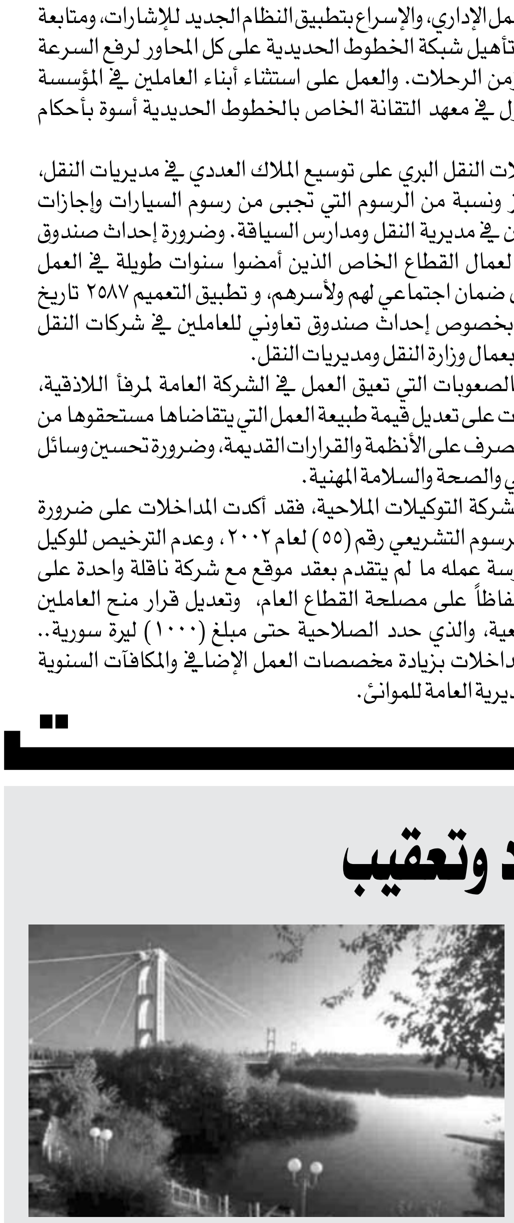
ما أريد قوله والمثبت هو أنني عكست من خلال مقالتي ما سمعت من مداخلات من أعضاء المؤتمر وردود قيادة الاتحاد عليها. وخصوصاً ما قاله النقابي محمد الياس بأنه يلام من بعض قيادات الاتحاد لأنه استعجل بإبلاغ المسؤولين عن عملية الاختلاس. وما نقلته عنه من كلمات كان من مداخلته المكتوبة، وقد كانت مداخلته أول مداخلة في المؤتمر، ولم يستطع إكمال مداخلته السياسية، فقدم تقريراً خاصاً عن ضرورة التعاون، كما أكد أن اتحاد المحافظة وبعد كشف عملية الاختلاس تغير أداؤه وأصابته حالة من الارتباك.

أما عن مداخلة النقابي قحطان الحدو العامل في نقابة النفط الذي أنهى تفرّغه، فقد سأل رئيس الاتحاد وقال له بالحرف: «تقفون ضد الفساد وتحاربونه، وأنا قدمت الوثائق، ومضت سنة ونصف ولم تحل مشكلتي» وجهه رئيس الاتحاد بأن يقدم شكوى ثانية إلى فرع الحزب لأن هناك لجنة تحقيق أخرى حول نقابة عمال النفط.

أما عن حالة الاستياء فنلخصها بنقطتين: أولاً التساؤل عن عدم محاسبة جميع المسؤولين عن عملية الاختلاس الذي حصل بنقابة النقل البري، علماً أن أكثر من قيادة اتحاد حلت لأسباب أقل أهمية من هذه القضية. ثانياً تساؤلات عن عدم إملاء شاغر مكتب تنفيذي مضى على وجوده أكثر من سنة ونصف ولم يتم ملؤه، علماً أنه تم إملاء شواغر أخرى في كافة اللجان النقابية ومكاتب النقابات.

وأخيرا نتمنى من قيادة الاتحاد العمل الجدي والانسجام التام مما يخدم مصلحة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، وعندما نقلنا ما جرى في المؤتمر كان دافعنا الأساسي هو غيرتنا على الاتحاد، ولم يكن قصدنا الإساءة لأحد، وخصوصاً في الظرف العصيب الذي تمر به الطبقة العاملة السورية حالياً، والذي يجب أن يدفع جميع القوى الشريفة في البلاد، وعلى رأسها التنظيم النقابي، إلى الوقوف صفاً واحداً في وجه سياسات الفريق الاقتصادي التي أوصلت الوضع الاقتصادي والمعيشي في البلاد إلى ما وصل.

■ مراسل قاسيون / دير الزور



بمناسبة عيد العمال العالمي..
الطبقة العاملة السورية وتنظيمها النقابي.. تاريخ مشرّف واستحقاقات كبرى

◄ عادل ياسين



الاحتفال بذكرى عيد العمال العالمي في سورية، ليس حدثاً عادياً نستذكره ويمضي، بل هذا هو الحدث العظيم الذي يستمد عظمته من عظمة التضحيات التي قدمتها الطبقة العاملة السورية كي تدافع عن حقوقها ومكاسبها:

١. حقها في التنظيم وأن يكون لها نقابات.
٢. حقها في أن يكون لها قانون عمل.
٣. حقها في أجور عادلة تلبي متطلبات الحياة ومتناسبة مع الجهود التي يبذلها العمال.
٤. حقها في ضمان اجتماعي يضمن مستقبل العامل.

لقد وعت الطبقة العاملة منذ البداية بحسها الوطني وحسها الطبقي أن الدفاع عن الوطن والدفاع عن الحقوق أمران متلازمان لا فكاك بينهما أبداً، لذا كان الخط الذي سارت عليه يجمع الأمرين معاً، وهذا ما جعل الطبقة العاملة جزءاً أساسياً من الحركة الوطنية السورية وظهيرها القوي إلى لحظة الجلاء، والتي بدأ معها شكل آخر من الصراع مع البرجوازية الوطنية التي تنكرت لكل التضحيات التي قدمتها الطبقة العاملة، وأخذت تسوف مطالب العمال، ولكن الطبقة العاملة اشتد عودها، وكسبت من الخبرة والتمرس في النضال ما يجعلها ليس ذلك الحمل الوديع، بل ذلك المارد القوى الذي يملك من القوة ما يمكنه من تحقيق مطالبه والدفاع عن حقوقه.

لقد استخدمت الحركة العمالية السورية منذ اللحظة الأولى سلاحها الفعال ألا وهو «الإضراب»، هذا السلاح الذي استطاعت الحركة العمالية عبر استخدامه إنشاء كيانها النقابي رغم المراسيم والتشريعات التي كانت تنص على منع قيام النقابات، وعبر سلاح الإضراب كانت تقاتل من أجل أجورها وتحسين مستوى معيشتها، وعبر الإضراب أيضاً كانت تناضل من أجل تشريعات وقوانين تثبت حقوقها ومكاسبها.

إذاً سلاحها هذا كان فعالاً لدرجة أن البرجوازية الوطنية كانت تحسب ألف حساب لإضرابات العمال، مما اضطرها إلى الجلوس مع النقابات على قدم المساواة للتفاوض والاعتراف بحقوق العمال في مناسبات كثيرة، ومن ضمنها حق العمال بالإضراب كما جاء في القانون /٢٧٦/ الذي صدر عام ١٩٤٦، وإن كان يضع شروطاً على العمال، ولكنه اعتبر خطوة متقدمة بالنسبة لما كان قبله، حيث كان السجن والنفي ينتظر العمال في حال أضربوا وتظاهروا.

وبمناسبة القوانين وبمناسبة ذكرى الأول من أيار فإن ما نشهده الآن من تراجع وهجوم على مكاسب العمال عبر التشريعات والمراسيم والسياسات الاقتصادية يعود إلى ضعف الطبقة العاملة وتجريديها من أهم أسلحتها (حق الإضراب)، رغم ازدياد أعدادها وزيادة مستوى الوعي والمعرفة والتحصيل العلمي لدى أقسام هامة من العمال، والسبب الآخر تساهل الحركة النقابية بما يمليه عليها الواقع من سياسات أصبح القبول بها لا يتوافق مع مصالح الطبقة العاملة، وهذا يجعل فعالية الحركة النقابية غير محققة كما يجب..

الأحزاب والعمال والقوانين العثمانية

في ظروف النشأة الأولى للحركة النقابية في سورية، والتي اختلطت فيها القضايا المهنية والإنتاجية والطائفية والعشائرية وقمع الحكومة العثمانية والشركات الأجنبية التي كانت تستثمر في المفاصل الأساسية للاقتصاد السوري (الخطوط الحديدية، الجر والتنوير، المصارف، ..إلخ)، وغياب التشريع والأحزاب الوطنية والتنظيم المهني المستقل، والتخلف والجهل والأمية.. كل تلك القضايا أحاطت بالعمال الذين لم يكونوا ضمن نقابات مستقلة، بل كانوا صنّاعاً مع أصحاب المهنة. وفي ذلك الوقت كانت الحدود غير واضحة تماماً بين الاثنين حيث كان الإنتاج يدوياً بدائياً، ولكن في الجانب الآخر كانت تتشكل نواة للطبقة العاملة التي تعمل في إطار الشركات الأجنبية الفرنسية والإنكليزية، والتي لم يسمح لها بتشكيل نقابات مستقلة بفعل قانون تعطيل الأشغال رقم ١/٢٢ عام ١٩٠٩، الذي ألغى كل النقابات التي جرى تأسيسها قبل عام ١٩٠٩ داخل الشركات الأجنبية العاملة في سورية، وصدر في العام نفسه القانون العثماني رقم /١٠٤/ عام ١٩٠٩ والذي منع منعاً باتاً:

١. المستخدمين والعاملين في المؤسسات الحائزة على الرخص والامتياز أن يشاركوا في المظاهرات.
٢. أن يأتوا أي فعل أو حركة تخالف حرية العمل.
٣. ترك الخدمة في هذه المؤسسات إلا بعد الاتفاق مع أصحابها على ذلك.
٤. الإسهام في تأليف النقابات داخل المؤسسة التابعة لرأسمال أجنبي.
٥. يفرض عقوبات شديدة بالسجن لمدة تتراوح بين أسبوع وسنة مع دفع الغرامة المترتبة على ذلك بحق كل من يشارك في تأليف نقابة ويتسبب في تعطيل العمل أو يحرض على الإضراب.

لقد جاء هذا القانون منذ البداية مكبلاً وعائقاً أمام حركة العمال في تنظيم أنفسهم والدفاع عن حقوقهم خدمةً للشركات الأجنبية التي لديها خبرة كبيرة ومعرفة واسعة بمقدرة الطبقة العاملة في الدفاع عن حقوقها، وتحولها إلى قوة لا يستهان بها في مواجهة الرأسمال إذا ما استطاعت أن تنظم صفوفها وقواها في نقابات، وهذا ما بدأت بفعله الحركة العمالية منذ نشأتها الأولى، حيث تشكلت الخلية الأولى للحركة النقابية بشكل مستقل من عمال التبغ في زحلة على يد المناضل النقابي فؤاد الشمالي، وتبعها تأسيس نقابة عمال النسيج في دمشق عام ١٩٢٥، وهذه مؤشرات واضحة على تقدم الطبقة العاملة خطوة إلى الأمام باتجاه الدفاع عن حقوقها التنظيمية والتشريعية والمطلبية، فقد خاض العمال العاملون في الشركات الأجنبية، والمسلط على رقابهم قانون تعطيل الأشغال العثماني، إضرابات عدة منها:

١. إضراب عمال المقالع عن قطع الحجارة بسبب فرض رسوم جديدة عليهم عام ١٩٠٨.
٢. إضراب عمال السكك الحديدية لمدة يومين مطالبين بزيادة أجورهم في ١٩٠٨/٩/٣٠.
٣. إضراب المؤذنين لأن المجلس البلدي أصدر قراراً يلزمهم بارتداء البنطال ١٩١٣/٦/٢٨.
٤. إضراب عمال النسيج مطالبين بزيادة أجورهم في تشرين الأول ١٩١٣.
٥. إضراب عمال السكك الحديدية في دمشق وحلب ودرعا، مطالبين بزيادة أجورهم.
٦. بسبب الإضرابات التي قام بها العمال بين عامي /١٩١٢، ١٩١٣/ استطاعوا تحقيق العديد من المكاسب التي طالبوا بها بواسطة لجنة انتخبوها.
٧. قام /٤٠/ ألف عامل وحرفي يعملون في حلب بالإضراب عام ١٩١٢ بسبب الخلاف على الأجور.

لقد وعى العمال بحسهم الطبقي ومعاناتهم الشديدة من الاستغلال البشع الذي كان يحرمهم من أجور عادلة متناسبة مع تكاليف المعيشة في ذاك الزمان، وأدركوا أن السلاح الوحيد الذي سيمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم هو الإضراب، ليس هذا فقط، بل خاضت الطبقة العاملة معاركها الأولى واللاحقة مستخدمة حق الإضراب من أجل تأسيس نقاباتها ومن أجل إصدار قانون عمل يستجيب لمطالبها في أجور عادلة، وساعات عمل محددة، ويؤمن حياتها عند الشيخوخة.. إلخ.. هذه هي المطالب التي كان يتقدم بها العمال للسلطات المختصة التي كانت تضرب بتلك المطالب عرض الحائط لمصلحة الرأسمال الأجنبي والمحلي المتحالف معها، والذي كان يلقى كل تشجيع.

الطبقة العاملة تجذر مواقفها وتطور أشكال نضالها التنظيمي والمطلبي

بعد معركة ميسلون المجيدة ودخول قوات الاحتلال الفرنسي دمشق، بدأت الحركة الوطنية مقاومتها الباسلة لهذا الاحتلال، وترافق هذا مع تصاعد نضال العمال واندماجهم في الحركة الوطنية المقاومة والتي كان عمودها الفقري العمال والحرفيون وفقراء الفلاحين الذين دفعوا فاتورة مواقفهم المقاومة للاحتلال بؤساً وجوعاً وحرماناً وقمعاً وشهداء ومعتقلين ومنفيين، ولكن كل هذا لم يهزم إرادتهم في المقاومة رغم اختلال موازين القوى لمصلحة العدو الفرنسي المحتل والقوى الرجعية المتحالفة معه.

في شهر نيسان ١٩٢١ تمكنت قيادة الحركة العمالية بدمشق من تعبئة قطاعات واسعة من العمال والحرفيين وصغار التجار والكسبة في عصيان مدني واسع، واستطاعت بالتعاون مع بعض القيادات السياسية الوطنية إقفال المدن السورية لمدة ثلاثة أسابيع متتالية، ونجحت في إحداث اضطرابات معادية للقوات الفرنسية في كل من حلب وحمص وحماة، وهذا العمل يعكس إلى حد ما التطور التنظيمي الذي وصلت إليه الطبقة العاملة، وخاصةً مع توالي نشوء وتشكل النقابات المستقلة عن أرباب العمل بعد نقابة عمال النسيج الآلي والتريكو ونقابة عمال المطابع ونقابة عمال السكك الحديدية... هذه النقابات التي سيكون لها دور مهم في قيادة الحركة العمالية وقيادة إضراباتها وصياغة مطالب العمال الأساسية، فقد لجأت الحركة العمالية إلى تكتيك يعبر عن وعي متقدم في إدارة الصراع مع قوى الرأسمال المحلي والأجنبي، حيث كانت تتقدم بالمطالب مع التهديد بإعلان الإضراب، فإذا لم يُستجَب للمطالب يكون الإضراب هو أداة الضغط الفعالة في مواجهة قوة رأس المال وأدواته القمعية (الاحتلال الفرنسي). لقد كان العمال يخوضون معاركهم على عدة جبهات في وقت واحد:

١. المساهمة في مقاومة الاستعمار الفرنسي مع الحركة الوطنية بحيث أصبحت الحركة العمالية قوة أساسية في هذه المواجهة.
٢. معركة العمال في مواجهة التشريعات العثمانية واستمرارها في عهد الاستعمار الفرنسي، التي كانت تمنع العمال من تشكيل نقاباتهم المستقلة.
٣. معركة الدفاع عن حقوقهم في أجر عادل وثمان ساعات عمل، وضمان اجتماعي.
٤. معركة الدفاع عن الإنتاج الوطني الذي أصابه الكساد بفعل السياسة الجمركية للاحتلال الذي سمح باستيراد النسيج الياباني وغيره، مما أثر على الإنتاج الوطني ودفع أرباب العمل لتخفيض أجور العمال أو إقفال المشاغل والمانيفكتورات عام ١٩٢٤ التي كانت تنتج النسيج السوري المشهور.

الحركة العمالية تتجه نحو تأسيس نقابات موحدة

شهدت الفترة من /١٩٢٩ ـ ١٩٣٤/ مرحلة هامة من مراحل النضال العمالي، وكانت سمة هذه المرحلة الإضراب المنظم في كل المدن السورية الرئيسية التي شهدت تطوراً في الصناعة، وما كان لهذه الإضرابات أن تكون فعالة وناجحة لولا وجود قيادة واعية لحقوق الطبقة العاملة ومطالبها وصياغة هذه المطالب وطرحها من أجل تحقيقها بالأشكال المتاحة في ذلك الوقت، وما كان سيستجاب لتلك المطالب لو بقيت الحركة العمالية بإطار حركتها العفوية الأولى.. إذ حتى تنتقل من مرحلة العفوية إلى مرحلة التنظيم فلابد لها من تحقيق وحدتها التنظيمية، أي أن تكون النقابات موحدة في إطار اتحاد عام يقود المعارك العمالية على مستوى كل سورية، ولهذا شكلت لجان في المحافظات السورية للعمل على إنجاز فكرة الوحدة النقابية التي أصبحت جاهزة بفعل الظروف الموضوعية والذاتية للطبقة العاملة السورية، حيث كان المبادر الأساسي للدعوة من أجل وحدة النقابات هو اتحاد عمال دمشق الذي عقد مؤتمره الأول التأسيسي عام ١٩٣٤ بصورة سرية، أتبعه بانتزاع رخصة التأسيس العلني للنقابات، وهذه الخطوة الهامة ما كانت لتحدث لولا النضال الضاري الذي خاضه عمال دمشق، العمود الفقري للحركة العمالية السورية، فقد عقد اجتماع في مقر اتحاد عمال دمشق بتاريخ ١٩٣٨/٨/١٨ وانتهى في /٢٢/ منه، وتحول هذا الاجتماع إلى مؤتمر تأسيسي أسفر عن تشكيل الاتحاد العام لنقابات العمال ومقره دمشق، وقد تقدم الاتحاد بمطالب إلى المجلس النيابي تتضمن:

١. ضمان الحريات النقابية.
٢. تحديد ساعات العمل.
٣. تنظيم دفع الأجور في مواعيد ثابتة.
٤. الحد من استخدام الأحداث.
٥. دفع تعويضات حين التسريح والطوارئ.
٦. مراقبة أمكنة العمل.
٧. تعيين درجات العمل.
٨. منح إجازة سنوية وراحة أسبوعية.
٩. تحديد المخالفات الخطرة التي تجيز لرب العمل طرد العمال دون تعويض.

لقد استمرت الحكومة الوطنية ومجلسها النيابي بالمماطلة في إقرار ما تقدم به الاتحاد العام من مطالب، وبالمقابل فإن الاتحاد كان في كل مرة يهدد بإعلان الإضراب العام لعمال سورية ضاغطاً على نواب المجلس، مما اضطر خالد العظم رئيس الوزراء في ذلك الوقت لحضور المؤتمر السادس للاتحاد والوعد بإنجاز مشروع قانون للعمل. وقد صدر هذا القانون في ١٩٤٦/٦/١١ متضمناً العديد من المطالب العمالية، ومحدداً حقوق العمال بثماني ساعات عمل وضمان اجتماعي وحق العمال بالإضراب بعد نفاد جميع الإجراءات والوسائل مع أرباب العمل ومنها:

– إذا لم يجب رب العمل كتابياً على مطالب العمال خلال /٤٨/ ساعة من إبلاغه الطلب.

– إذا لم تصدر لجنة المهنة المختلطة أو المجلس التحكيمي الأعلى حكماً في المدة المحددة.

– إذا صدر حكم نهائي لمصلحة العمل ورفض صاحب العمل تنفيذه خلال ثمانية أيام من صدوره.

– وفي غير هذه الحالات يعتبر إضراب العمال فاسخاً لعقد العمال، ويحرمهم من حق تعويض التسريح المنصوص عنه في القانون.

كذلك ألزم القانون أرباب العمل بدفع أجور العمال طوال مدة الإضراب، ومنعهم من تسريحهم خلال الإضراب الواقع وفقاً لجميع أحكام المادة /١٦٦/ الواردة أعلاه.

دور أساسي للشيوعيين في قيادة الحركة العمالية

لعب الشيوعيون السوريون منذ اللحظات الأولى للتأسيس دوراً مهماً في العمل بين صفوف العمال قيادياً وتنظيمياً، وهذا الدور مكن الشيوعيين من أن يصبحوا قوة سياسية هامة تساهم في مقاومة الاحتلال الفرنسي ومقاومة استغلال الطبقة العاملة، وكذلك مقاومة محاولات القوى الرجعية التي سعت إلى جذب العمال إلى صفوفها عبر القيادات النقابية الوسطية في مواقفها والمتأثرة ببعض القيادات السياسية في ذلك الوقت، حيث كانت تلك المواقف الوسطية تتجلى من خلال القبول بالوعود والإبر المسكنة التي كان أرباب العمال يخدرون بها العمال على أمل تحقيق مطالبهم في لحظات مناسبة أخرى، ولكن المواقف الجذرية للشيوعيين وقبول العمال لها كان يدفع الحركة العمالية إلى الأمام ويقويها ويجعلها أكثر تنظيماً، وهذا ما عكسته الإضرابات المتصاعدة في كافة المدن السورية، والتي كان يشكل لها لجان لقيادتها، وتقسم هذه اللجان إلى لجان للمفاوضات ولجان لقيادة الإضراب ميدانياً، ولجان لجمع التبرعات للعمال المضربين، ولجان لصياغة المطالب... فهذه الأشكال التنظيمية التي نقلها الشيوعيون إلى الحركة العمالية مكنتها من توحيد صفوفها، وأن تكون مطالبها واضحة وقابلة للتحقيق..

جاء في كتاب «الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية (عرض تاريخي وثائقي)» حول دور الحزب الشيوعي ما يلي:

«بداية الأمر كان من الصعب على العمال السوريين أن يكون لهم موقف واضح حيال الصراع المحتدم بين هذه الأحزاب والتكتلات، أو أن يقودوا نضالهم بأنفسهم، وأن يحافظوا على استقلالية تنظيمهم النقابي ونضالهم العمالي الميداني، حيث ما كان بمقدورهم حتى هذه اللحظة أن يفرزوا طلائعهم القيادية بعد، ولا كان أمامهم من خيار غير الاستمرار في النضال بدافع الانتماء والواجب الوطني ومن أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب السوري والمطالبة بالحقوق والحريات النقابية، رغم أنهم مازالوا في المهن من حيث التكوين والتنظيم وقبل أن تنضج الظروف التي تزود الطبقة العاملة بمهارات التنظيم النقابي ومهارات الممارسة للعمل النقابي والسياسي وقيادة هذا العمل انطلاقاً من الخبرة الميدانية اللازمة لذلك»./ص ١٥٦/

وهنا برز دور الحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني لمساعدة الطبقة العاملة في رفع مستوى تنظيمها النقابي على الصعيد الوطني والطبقي، وفي تفعيل هذا التنظيم على أرض الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي مكن الطبقة العاملة فيما بعد من ترسيخ فكرها العمالي ورفع مستوى وعيها الطبقي وتعزيز دورها في النضال الوطني وفي ساحة النضال الطبقي المحلية والعالمية.

كلمة أخيرة

بقي أن نقول ونحن أمام عيد الأول من أيار، إن الطبقة العاملة في هذه الذكرى المجيدة ستبقى طليعة الحركة الوطنية المقاومة والمدافعة عن التراب الوطني الذي جبل بدماء أجدادنا العمال الذين خاضوا معارك تحرير الوطن إلى جانب القوى الوطنية الأخرى، وستبقى الطبقة العاملة تناضل من أجل حقوقها المكتسبة التي تحققت بفعل تضحياتها وليس منة من أحد، مهما استشرت قوى الرأسمال والفساد في الهجوم على تلك المكتسبات وتجريد الطبقة العاملة منها مكسباً وراء مكسب، فإن هذا المارد الجبار سيخرج من قمقمه محققاً كل ما ناضل من أجله العمال الأوائل.

عاشت الطبقة العاملة السورية المجيدة.. والمجد لشهدائها الأبرار.

المراجع:

١. عبد الله حنا، تاريخ الحركة العمالية في سورية ولبنان /١٩٠٠ ـ ١٩٤٥/، دار دمشق – ١٩٧٣.
٢. عودة قسيس، من تاريخ الحركة العمالية والنقابية في سورية /١٩٣٩ ـ ١٩٤٨/.
٣. الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية (عرض تاريخي وثائقي ـ ١٨٤٨ ـ ٢٠٠٢) جزء أول + جزء ثان.
٤. مجلة الطريق ـ العدد /٣/ آب ١٩٨٠.
٥. مصطفى العريس يتذكر ـ دار الفارابي ١٩٨٢.
٦. نذير جزماتي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في سورية ولبنان (الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ١٩٩٠.
٧. ذكريات النقابي جبران حلال /١٩٠٨ ـ ١٩٩٠/ دار الينابيع ٢٠٠٥.

رئيس اتحاد فلاحي الحسكة: يجب توزيع الأراضي على الفلاحين

في تصريح في غاية الأهمية للسيد خضر المحيسن، رئيس اتحاد الفلاحين في محافظة الحسكة، لصحيفة البعث، أكد المحيسن أن واقع استثمار أراضي أملاك الدولة بالمحافظة يحتاج إلى المعالجة، وهذه المعالجة تكمن في التوزيع النهائي للأرض على الفلاحين المستثمرين لها للانتهاء من حالة فرض الأجور عليهم، ولخلق الاستقرار لديهم، وليصبحوا مالكين لها بعد أن دفعوا الأجور للدولة على استثمارها لسنوات طويلة، كما أن التنمية في المحافظة تحتاج إلى تطوير البنية التحتية فيها كإقامة المعامل والمصانع، لا سيما صاحبة العلاقة بالقطاع الزراعي لتوفر المواد الأولية التي تنتجها المحافظة..

وعن تفاصيل سبل الاستثمار لأراضي أملاك الدولة، بين المحيسن أن مساحات أراضي أملاك الدولة المستثمرة من الفلاحين وفق أجر المثل /١٩٠٢٧٧٦/ دونماً من أملاك الدولة، و/٧٦١٢٣٨/دونماً من أراضي الاستيلاء، والمستثمر بعقود إيجار /١٧٥٣٨٠٠/ دونم من أملاك الدولة، و/٢٦٢٣٩٧٥/ دونماً من أراضي الاستيلاء. وحول موضوع إجراءات نقل ملكية هذه الأراضي من حيث سير إجراءات نقل ملكيتها للفلاحين، قال: بالنسبة لهذه الأراضي وما يتعلق بعملية نقل الملكية إلى الفلاحين فيما يخص الحالات المذكورة، فلكل منها على حدة وضع خاص، إذ لا يمكن إجراء نقل الملكية إلا للمساحات الموزعة بموجب شهادات «انتفاع» توزيعاً نهائياً للأرض، أما ما يُصنّف تحت صفة «أجر مثل ووضع يد عقود إيجار» فهي مملوكة للدولة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال نقل ملكيتها..

إن هذا الموقف الوطني الصريح لرئيس اتحاد فلاحي الحسكة، والذي يعد انعكاساً لجملة مواقف الاتحاد العام للفلاحين المشرفة، يتبنى حقيقة الواقع الفلاحي في المحافظة، ويعبر بصدق وواقعية عما ينبغي أن يكون، فمن أين أتت وزارة الزراعة بقرارها كف يد الفلاحين عن أرضهم؟ وعلى أي مستند ارتكزت؟ وما هي غايتها؟ ولماذا لم تستشر اتحاد الفلاحين في شأن هو أعرف الجهات به؟؟ كل هذه الأسئلة أصبحت بحاجة إلى إجابات شفافة.. لأن ما قد ينتج عن قرار كهذا قد لا يكون بإمكان وزارة الزراعة أو بإمكان الفريق الاقتصادي الواقف خلفها بأسره، أن يضمن حدود تداعياته وآثاره..

■■

تداعيات قرار «الزراعة» كف يد فلاحي المالكية على أراضيهم..

فلاحو المالكية: أرضنا عرضنا، واللبيب من الإشارة يفهم!



أصدرت وزارة الزراعة بتاريخ ١٧\٣\ ٢٠١٠ القرار ذو الرقم ٢٧٠٧\ص المعمم على مديريات الزراعة، والذي يتضمن من جملة ما يتضمن (يطلب إليكم شطب أسماء الفلاحين من محاضر أجور المثل وعقود الإيجار في المناطق العقارية التابعة لكم وذلك لعدم حصولهم على التراخيص القانونية وفق أحكام القانون رقم /٤١/ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته استناداً للتعليمات الوزارية).. وبناء عليه نشرت في مصلحة الزراعة بالمالكية جداول بأسماء الفلاحين الذين سيتم كفّ يدهم عن الأرض، ولاحقاً في عدد آخر من المصالح الزراعية في المحافظة.

معلومات متناقضة وردود أفعال مختلفة

أعقب نشر القرار ردود أفعال مختلفة في الوسط الرسمي والشعبي والسياسي، تراوحت بين مستغرب ومستهجن ورافض، وتزامن ذلك مع انتشار معلومات متناقضة حول خلفيات القرار وتفاصيله، فهناك من راح يقول إن هذا الموسم هو الأخير للفلاحين في استثمار الأرض، وهناك من أخذ يؤكد إن القرار سيجمد، وقال آخرون إن قوائم اسمية أخرى على الطريق وتشمل بمجموعها ٦١ ألف عائلة، وبالترافق مع ذلك ثمة أسئلة تطرح من قبيل: لمن ستؤول الأرض في حال نزعها من الفلاحين؟ ولماذا لم يتم تثبيت ملكيتها أسوة بأوضاع مشابهة في محافظات أخرى، ولاسيما أن أغلب هؤلاء الفلاحين يستثمرون الأرض منذ نهاية الستينات؟ باختصار إن القرار أحدث بلبلة ولغطاً، ويعيش الفلاحون حالة من القلق والترقب.

وبعودة إلى التاريخ، فإن قصة أراضي أجور المثل في معظمها تعود إلى نهاية الستينيات، وقسم منها تعود ملكيتها أصلاً إلى الدولة، وفي قسم آخر هي أراضي الاستيلاء المستولى عليها من الملاكين، وتوزيع هذه الأراضي على الفلاحين كان تحصيل حاصل توازن القوى الطبقية ضمن المجتمع السوري وداخل جهاز الدولة آنذاك، وهي في آخر تحليل أحد أشكال الإصلاح الزراعي الذي تحقق نتيجة نضال القوى الوطنية والتقدمية من شيوعيين وبعثيين وغيرهم خلال عشرات السنين، والسؤال: ما الجديد حتى يتم إعادة النظر بهذه المكاسب؟ فبالأمس كانت المادة ٥٦ من قانون العلاقات الزراعية وقرار رفع سقف الملكية، واليوم هذا القرار المشؤوم الذي يسوّق بأساليب موارية، مرة بحجة عدم تجديد التراخيص، ومرة أخرى بحجة عدم دفع الرسوم لتكون النتيجة محاولة نزع الأرض من يد الفلاح، مع العلم إن الوقائع على الأرض تكذّب هذه المزاعم. وهذا ما لا يقبله عقل، ولا منطق، ولا حتى عرف اجتماعي، ولا حتى الدستور السوري نفسه.. أليست الأرض لمن يعمل بها؟..ألم يقل السيد رئيس الجمهورية (عندما يكون الفلاح بخير يكون الوطن بخير)؟

إن هذه القرارات تتكامل مع الهجوم الذي يشنه دعاة الليبرالية على شركات ومؤسسات قطاع الدولة عبر تأجيره أو بيعه، وصولاً إلى تجريد الدولة من كل عناصر القوة والتماسك، وتحويلها تماماً إلى خادم لأصحاب رؤوس الأموال، وبالتالي وضع الوطن والمواطن تحت رحمة مصالح أصحاب هذه الرساميل. ويبدو أن أنصار لبرلة الاقتصاد داخل جهاز الدولة قد حسموا أمرهم بالهجوم على كافة الجبهات، بما فيها نزع الأرض من الفلاحين وعرضها للاستثمار أمام الرأسمال المحلي والأجنبي، وفي هذا المقام نتساءل: هل من المعقول نزع الأرض من أبناء البلد ومنحها للمستثمرين الذين لم نجد منهم إلا مشاريع وهمية تتوخى الربح السريع على حساب كل شيء؟ وهل سيسمح لأنصار اللبرلة بالتمادي حتى ولو كانت قراراتهم تسيء إلى الوحدة الوطنية قدس الأقداس، وتنذر بالفتن والاهتزازات الاجتماعية، وحتى لو تزامن ذلك مع التهديدات الإسرائيلية الأمريكية ضد بلادنا؟؟!.

حقائق ووقائع

وللوقوف على حقائق الوضع أجرت قاسيون لقاءات سريعة مع بعض الفلاحين المشمولين بهذا القرار المشبوه في قرى النجف(قلدومان)– سويدية فوقاني – سبع جفار– سويدية تحتاني والبتراء – والطبقة (طبكى) – وقلعة الحصن (كلهي) ووادي السوس (بستا سوس)..

– الفلاح أحمد : نحن (أجانب).. ندفع أجور المثل، ولا توجد أية ذمم مالية مترتبة علينا، بل إن الدولة مديونة لنا، وأنا شخصياً لم يوجه لي أي إنذار أو تنبيه، وفي كل عام يتم تجديد الرخصة من أجل البذار والسماد.

– رئيس جمعية: تم تجديد العقود من خلال الجمعية التعاونية للمنتسبين قبل ثلاث سنوات وفق ما بلغونا بذلك في حينه.

– الفلاح ا. ص: الضرائب المترتبة علينا لسنتين فقط، ولم يوجه لي أي إنذار وكان بإمكاننا شراء قطعة ارض بالأجور التي دفعناها للدولة خلال كل هذه السنوات.

– فلاح من قرية سبع جفار: عددنا ٢٣ عائلة نستثمر هذه الأرض منذ عشرات السنين، ولسنا مدينين للدولة بأي قرش من الضرائب، وقبل سنة تم تبليغنا لتجديد الأوراق، وفعلاً تم ذلك بحضور الشهود في المالكية.

رئيس جمعية: هذا غبن بحق الفلاحين، هل يقبل أي شخص في الدولة أن يطرد من أرضه وبيته؟ وما ذنب الآلاف من أفراد الأسر؟.

الفلاح ح. ي: إن القرار قبل أن يكون ضد الفلاحين هو ضد مصلحة الوطن، وعلى ما يبدو بعض المسؤولين يريدون إرغامنا على أن نكفر بكل شيء، ونحس بالغربة في وطننا.

الفلاح ه. ع: منذ أن وعينا على الدنيا ونحن نسمع أن هذا الوطن هو وطن العمال والفلاحين، فما الذي جرى؟ على الجميع أن يعلم أن أرضنا هي عرضنا، واللبيب من الإشارة يفهم...

وقد أكد جميع الفلاحين الذين التقت بهم قاسيون على تشبثهم بأراضيهم وعدم التنازل عنها مهما كانت النتائج..

مشكلة بعدة أبعاد

المشكلة في الجوهر قضية فلاحية ذات طابع طبقي، ولكن تتعدد التأويلات ووجهات النظر بشأن هذا الموضوع، ولاسيما أن قسماً كبيراً ممن وردت أسماؤهم في جداول الشطب هم من المواطنين الأكراد المحرومين من الجنسية بموجب إحصاء ٦٢ الجائر، وهناك المئات من الفلاحين الذين لم تتم الموافقة على تجديد تراخيصهم، وهم من الفلاحين الأكراد، وهذا ما يزيد الطين بلة، وعلى أساس ذلك يمكن أن يُدرج القرار ضمن إجراءات التمييز القومي، وذلك يضفي على المشكلة بعداً آخر، وإذا تم ذلك فإنها تفتح الباب واسعاً أمام إثارة النعرات القومية ولاسيما أن نقطة البدء بالتنفيذ كانت ريف منطقة المالكية، وتحديداً في مناطق تواجد المواطنين الأكراد.. والسؤال لماذا المالكية أولاً؟ هل يريد من يقف خلف القرار أن يشوّه جوهر الموضوع من حيث كونه ارتداداً عن المكاسب الاجتماعية التاريخية، وإعطاءه شكلاً عنصرياً لإضعاف النضال الفلاحي وإسكاته، أي محاولة تعكير الأجواء والاصطياد فيها، وتمرير قرار رجعي غير وطني بكل المقاييس؟ ومن الجدير بالذكر في هذا السياق مجدداً بأن هذا التوجه لا يصب إلا في خدمة أصحاب مشاريع الفوضى الخلاقة.

تحصين المناطق الحدودية.. كيف؟

لاشك أن تحصين المناطق الحدودية حق وواجب على أية دولة في العالم، ولكن مع الأسف فإن ذلك في بلادنا يتم بطريقة تنطلق وتسير عكس المطلوب، فبدلاً من أن تقام مشاريع التنمية التي تؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وبالتالي تأمين الحاجات المادية للإنسان الأمر الذي لابد منه لتعزيز الانتماء الوطني، بدل كل ذلك تصدر قرارات وتوجهات رسمية أقل ما يقال عنها إنها تعمق الانقسامات الاجتماعية، وتزيد البطالة والفقر والهجرة. فمحافظة الحسكة التي تعتبر كلها منطقة حدودية، تستخدم فيها الإجراءات الاستثنائية، ويتم اللجوء فقط إلى الحلول الأمنية للكثير من القضايا بهذه الحجة، وهذه الإجراءات تشكل حالة من الاغتراب لدى المواطن وهو ما يشكل بدوره تربة خصبة لإثارة الفتن، واستغلالها من قبل من لا يريد للوطن خيراً.

ما المطلوب؟ ما العمل؟

إن قاسيون تدعو الفلاحين المشمولين بالقرار إلى التمسك بالأرض وعدم التنازل عنها، وتهيب بجميع الشرفاء في البلاد داخل جهاز الدولة وخارجه بالعمل من أجل إلغاء هذا القرار لا تجميده فحسب – كما يشاع–، والتعامل مع الموضوع كمشكلة وطنية عامة لا تخص هذا الجزء من النسيج الوطني أو ذاك، وترى أنه من حق الفلاحين التعبير بجميع أساليب الاحتجاج دفاعاً عن مصالحهم طالما أن ذلك يتم تحت سقف الوطن، وتنوه بالدور الإيجابي لبعض السلطات المحلية الحزبية والحكومية والمنظمات الجماهيرية التي وعدت الوفد الفلاحي المعني خيراً، وتدعو إلى التضامن مع الفلاحين ضد هذا القرار الجائر والمشبوه! وذلك واجب وطني وأخلاقي بامتياز.

■ **مكتب قاسيون – محافظة الحسكة**

رسالة من قارئ!

وصلت إلى قاسيون الرسالة التالية من أحد قرائها، مغفلة التوقيع، نوردها مع بعض التصرف لأسباب تتعلق بسياسة الصحيفة..

«أولاً: نتقدم بالشكر الجزيل إلى صحيفة قاسيون والمشرفين عليها على إصدارها، لما تقدمه من رؤى وتحليلات سياسية صائبة ومواقف إنسانية مشرفة بخصوص قضايا المواطنين المختلفة، وإحدى أهم هذه القضايا بالنسبة لنا، هي قضية المجردين من الجنسية السورية (أجانب الحسكة)، إذ استطاعت جريدة قاسيون أن تطرحها في كثير من الأعداد بصياغات مختلفة وشفافية نادرة، حيث قدمت وثائق ودراسات وإثباتات تاريخية عامة وأحياناً خاصة، مؤكدة بأن هذه المجموعة التي تم تجريدها من الجنسية هم مواطنون سوريون أباً عن جد، ولم يثبت انتماؤهم لأية دولة سوى سورية، وقد وقع عليهم الظلم من جراء السياسات التمييزية الخاطئة.

ثانياً: نحن على يقين بأن بعض الجهات في سورية لا تلتفت لما تورده الجرائد الوطنية، ولا تهمها حقائق التاريخ حالياً، ولا تكترث كثيرا لراحة المواطن ومصلحته، ولا تريد أن تبحث في الزوايا القانونية لتعيد الحق إلى نصابه، وإنما هدفها هو إبقاء بعض القضايا التي تساهم في تمتين الوحدة الوطنية معلقة، لأسباب غير واضحة.

ثالثاً: إن الوثائق الفكرية هي إحدى أهم مصادر التاريخ النضالي للأحزاب السياسية، ولا شك بأن الأرشيف النضالي للأحزاب تشكل مادة أساسية في أي وقت يمكن أن تتم فيه مراجعة مسيرة الحزب، سواء من الأصدقاء أو من الخصوم والأعداء، ونريد لقاسيون أن تفتخر بهذه المسيرة سواء كانت المحاكمة على يد من لا يؤيدون خطها أو المناصرين لها، ونطمح أن تكون هذه المادة (مادة المواطنين المجردين من الجنسية) مادة دائمة في زاوية صغيرة من زوايا الجريدة حتى يحق الحق.

■■

فلاحو مشروع البليخ /٢/.. موقع المناخر يشتكون مجدداً ..!!



قامت وزارة الزراعة ممثلةً بدائرة أملاك الدولة بالرقة، بالتعاون مع جهات أخرى ببحث اجتماعي منذ سنوات قليلة، تمّ بموجبه تسليم قطعة أرض لكل مواطن عاطل عن العمل وليس لديه أرض، وكانت هذه الخطوة الإيجابية مبعث ارتياح لدى الناس، فشكروا من أعماقهم كلّ من ساهم في تحقيقها. ثمّ قامت مؤسسة الإسكان العسكري بفتح المصارف وتركيب أقنية أسمنتية وغيرها من عمليات الاستصلاح. لكن تبين للفلاحين أثناء عملية الاستثمار، أنّ هناك أخطاء، واكتشفوا موقعاً بحاجة للصيانة والإنشاء الجديد من مختصين فنيين، أي كما يقول المثل الشعبي: أعط الخبز لخبازه.. لأن تنفيذه على ما يبدو لم يكن ملبياً الشروط الفنية. هذا الموقع هو المصرف الرئيس الذي يمر ضمن الحقول وقبل نهايته يمر تحت سكة القطار حيث مستواه في هذه المنطقة مرتفع المنسوب، كما أن الزل الكثيف الموجود مع طول المصرف والذي لم يُعزل منذ سنوات، يشكل عائقاً آخر يساعد على ارتفاع مستوى المياه وطفحانها، مما يؤدي إلى إغراق الأراضي المجاورة وتلف محاصيلها، وبالتالي يسبب للفلاحين نكبة فوق النكبات الناجمة عن رفع مستلزمات الإنتاج الزراعي والسياسة الزراعية التي يطبقها الطاقم الاقتصادي ومن وراءه، وهذه النكبة للفلاحين لا يمكن تبريرها وقبولها، فهي ليست ناشئة عن سبب طبيعي لذا تستوجب حلول سريعة وإجراءات محاسبة للتقصير والإهمال وأولها :

– تعزيل المصرف الذي لم تمر عليه آليات تعزيل مؤسسة استصلاح الأراضي بالرقة منذ سنوات، وكأنما لا خطة للتعزيل، أو أنه لا يُدرج في الخطة إن وجدت .

– تخفيض منسوب المصرف في الموقع المار تحت سكة القطار بما يتناسب مع المنسوب العام للمصرف .

– تعويض الفلاحين المتضررين من هذه النكبة التي تتكرر باستمرار.

– محاسبة المقصرين والمهملين والفاسدين فوراً، لأن الشكاوى قدمت للجهات المسؤولة مرات عدة ولكن لا حياة لمن تنادي، وكأن في آذانهم وقراً .

إنّ تنفيذ الحلول وتحقيق الإجراءات ليس صعباً، ويساهم في تخفيف بعض القلق عن الفلاح، وبالتالي يساهم أيضاً في حماية المحاصيل من كارثة أخرى..

■ **الرقة / محمد الفياض**

وزير الزراعة من مدينة السقيلبية:

بصراحة.. لا تعويض عن الأضرار

جاء الاجتماع الخاص الذي عقده وزير الزراعة في مدينة السقيلبية يوم ١٥/٤/٢٠١٠ مخيباً لآمال الناس بعد إقصاء جميع القوى السياسية بما فيها أحزاب الجبهة عن الحضور والمشاركة، وخاصة أن ذلك تم بعد انتظار طويل لم يتحمله الفلاحون حيث غادر القاعة عدد كبير من المنتظرين بعد يقينهم أنهم لن يسمعوا ما يثلج الصدر أو وعداً بتعويض عما أصاب أقماحهم من أمراض الصدأ التي حصدت آمالهم بتسديد ديونهم المتراكمة أو حتى تجديدها..



اللقاء تم تخصيصه لقلة، وبالتالي جاءت المداخلات باهتة، وركز الحار القليل منها على المطالب الفلاحية بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بمحاصيلهم جراء موجة الصقيع الأخيرة، وما تلاها من أمراض فتاكة قضت على ما تبقى من محصول القمح، وقد ساعده على ذلك صرامة مدير الندوة الذي عمل على إسكات بعض المتحدثين.

استعرض وزير الزراعة عادل سفر سياسة الحكومة الزراعية والتطورات التي حصلت على القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة مشيراً إلى أن سورية هي الدولة الوحيدة التي استطاعت تامين الأمن الغذائي من بين الدول العربية معتبراً أن السنوات الأخيرة شهدت تحسنا ملحوظاً!! مهملاً الأرقام الإحصائية التي تبين ما إذا كانت الزراعة وأوضاع المزارعين بتحسن أم لا..

ونوه الوزير إلى التسهيلات المقدمة للمستثمرين والإعفاءات الضريبية لهم، ومع ذلك اعترف أن الزراعة تعاني من صعوبات من أهمها الموارد الطبيعية التي تشمل الظروف المناخية وطبيعة الأراضي الزراعية واعتماداً على الزراعات المطرية بحوالي ٧٠٪، وأن ما يجري التركيز عليه الآن هو البحوث العلمية للتغلب على هذه الظروف، أما عن تدني الإنتاج والأمراض التي تطال المحاصيل الزراعية، فحملها للظروف المناخية، ولم يدخل في لب المشكلة وجذرها الكامن في التدهور بالبنى التحتية من سدود وغلاء مستلزمات الإنتاج الزراعي وتدني أسعار المحاصيل الزراعية مقارنة مع تكاليف الإنتاج.

ويضيف الوزير بأن هناك قراراً سياسياً واضحاً بأن يبقى القطاع الزراعي مدعوماً.. والسؤال: أين هذا الدعم إذا كان سعر السماد في السوق الحر أقل من سعره في المصرف الزراعي، والشوندر السكري خرج من حسابات الفلاحين وكذلك القطن لعدم جدواه الاقتصادية، والشعير والذرة الصفراء لا تشتريهما الحكومة لتوفر المستورد من هذه المواد وبأسعار أقل؟؟؟

وحول صندوق الدعم الزراعي قال الوزير إن ما يعيق عمل الصندوق هو الآلية ولا يمكن لهذا الصندوق حديث الولادة أن يقوم بكل الأعباء الملقاة على عاتقه، ولكن العمل جار على دعم الفلاحين بمختلف الحيازات حتى لو كانت تلك الحيازة نصف دونم لأن هذا هو توجيه السيد الرئيس وسننجز ذلك مع نهاية العام الجاري.

الأغروبولس

بعد ذلك انتقل الوزير لعرض مشروع الأغروبولس باعتباره الموضوع الرئيسي الذي عقد من أجله المنتدى حيث قال إن الهدف من إقامة المشروع تحسين الواقع الاقتصادي والمعيشي لمواطني هذا السهل من خلال التنمية الزراعية وتطوير الصناعات الغذائية والزراعية والسياحة البيئية والواقع الاجتماعي والسكني.

والأغروبولس يعني تخصيص مساحة محددة وتجهيزها بالخدمات والبنية التحتية من طرقات ووحدات إدارية وخلق قاعدة نموذجية للاستثمار مع الحفاظ على الملكيات الخاصة للمواطنين. أما لماذا اخترنا الغاب، يقول الوزير: لأنه منطقة معروفة بخصوبة تربتها ومناظرها السياحية الخلابة وغني بالموارد المائية فهو منطقة متكاملة وسيكون بداية الاستثمار بعد ١٥ شهراً، ومن خلال توصيف الوزير لمنطقة الغاب بأنه منطقة غنية بالموارد المائية وسواها من مناخ وطبيعة خلابة نعلم لماذا سال لعاب المستثمرين على هذه المنطقة، ومن جهة ثانية يؤكد مدى تقصير الحكومة باستثمار هذه الموارد وخاصة المائية في تطوير الزراعة وتحديثها باتباع الدورة الزراعية وأساليب الري الحديث لأن المنطقة بالفعل غنية بالموارد المائية وما ينقصها هو قرار وطني مستقل لبناء سدود تخزن مياه الشتاء المهدورة إلى خارج الأراضي السورية، وبذلك يتضح أنه ليس لدينا محدودية في الموارد المائية تعيق نمو الزراعة في المنطقة بل محدودية موارد بشرية قادرة على اتخاذ قرار يصب في خدمة المواطن والوطن ، يذكر أن الموارد المائية في منطقة الغاب تكفي لري أكثر من ضعفي مساحة الغاب فيما لو أحسن استثمارها بإقامة بعض السدود التخزينية.

مداخلات الحضور

السيد وضاح فروح أمين فرقة السقيلبية قال: أولاً، المشروع المطروح في الغاب يغلب عليه الطابع الخاص ولا يتوافق مع اقتراحاتنا الحزبية في بناء منشآت صناعية زراعية تقوم بها الدولة.. ونسأل من هي تلك الجهات الوصائية في مشروع الاغروبولس لم نعرف من هي تلك الجهات فإذا كان الاتحاد العام للفلاحين من بينها، فلماذا لم يذكر صراحة؟

ثانياً، اقتصاد السوق الاجتماعي هو ما اقره المؤتمر العاشر للحزب، فكيف تغلب على التشريعات اقتصاد السوق الحر؟

في المداخلة التي قدمها رئيس الرابطة الفلاحية في منطقة الغاب حاول أن يطرح معظم مطالب الفلاحين في المنطقة، ومما جاء فيها :

١- تشكيل لجان للكشف على الحقول المتضررة يشارك فيها التنظيم الفلاحي في الغاب وذلك لتحديد خسائر الفلاحين، على أن يبدأ عمل اللجنة في نهاية شهر نيسان.

٢- التعويض على الفلاحين الذين تضررت أقماحهم ولحقت بهم الخسائر نتيجة الأمراض التي اجتاحت محاصيلهم.

٣- إعفاء الفلاحين من دفع ثمن بزار القمح لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٤- تخفيض أسعار المازوت وزيادة أسعار المحاصيل الإستراتيجية بما يتناسب مع سعر التكلفة.

- محمد العلوش: نسبة إصابة القمح بمرض الصدأ وصلت إلى ٨٠٪ أما بعد شهر فستكون ١٠٠٪ ما نطالب به هو التعويض على الفلاحين لان عدم التعويض يعني كارثة اجتماعية مرتقبة أو ربما اضطرابات اجتماعية.. وأريد التنويه أن الفلاحين جاؤوا لمناقشة قضية الجائحة المرضية التي أصابت أقماحهم فنرجو معالجة هذه القضية وتقديم العون للأخوة الفلاحين .

لا تعويضات عن الأضرار

في معرض رده على أسئلة واستفسارات المداخلين اعتبر الوزير أن مرض الصدأ الفطري معروف وموجود منذ مئات السنين، ولا يوجد في العالم أصناف مقاومة لهذا المرض، وإنما توجد أصناف متحملة له والمكافحة بالمواد الكيماوية ليست مجدية، وهي تضيف خسارة أخرى للأخوة الفلاحين، وقد جربته الوزارة في الحسكة ولم يعط أية نتيجة، وقد تراجع المرض بسبب ارتفاع درجة الحرارة وان نسبة زراعة القمح القاسي في محافظة حماه ٨٠٪ و٢٠٪ للقمح الطري وقد وصلت نسبة الإصابة في بعض الحقول إلى ١٠٠٪، وأن الوزارة لديها لجان ستقوم بجولة أخرى لإعادة تقدير الأضرار واللجنة بإشراف عضو المكتب التنفيذي للشؤون الزراعية في المحافظة. وأضاف السيد الوزير: «الآن، لأن القوانين لا تسمح بالتعويض عن الأضرار المحدودة»، معتبرا أن الجائحة محدودة..

ما نرجوه من السيد الوزير هو التأكد من الأرقام والإحصاءات، لأن نسبة زراعة القمح الطري هي أعلى من ذلك بكثير يستطيع التأكد منها بعدة وسائل والملاحظة تقودنا إلى تأكيد عدم صحة تلك الأرقام ومن جهة أخرى ان إنتاج الدونم الواحد من القمح الطري يفوق مثيله من القمح القاسي بنسبة ٢٥٪ على أقل تقدير والسعر تقريبا واحد بفارق ٥٠ قرش بين الصنفين، ولذلك اتجه الفلاحين إلى زراعة أصناف القمح الطري وان كانت نسبة الإصابة في الأقماح القاسية بحدها الأدنى ٥٠٪ يعني تراجع الإنتاج إلى النصف، فهل هذه إصابة محدودة؟ ومع أن الأرقام قد تكون غير دقيقة فهل مساحة ١٢١٥٠٠ دنم مزروعة بالقمح الطري أتلفها الصدأ تعتبر إصابة محدودة هي الأخرى؟.

■■ **يامن طوبر**

ظاهرة الاحتيال.. والبيئة الاجتماعية - الاقتصادية المشجعة

◄ **نجوان عيسى**

يلجأ كثيرٌ ممن يقعون ضحية التردي الاقتصادي والأخلاقي، إلى العديد من أساليب الكسب غير المشروع المنتشرة في سورية. ومن هذه الأساليب، أخذ مبالغ مالية من بعض الأشخاص الساذجين، أو أصحاب المشكلات مستعصية الحل، كالمعاملات الإدارية والدعاوى القضائية، مقابل وعد بمساعدتهم من خلال أصحاب النفوذ على حل هذه المشكلات، وكثيراً ما تكون النتيجة خسارة الشخص للمبلغ الذي دفعه دون أن تحل مشكلته.

ويمكن القول إن هذا النوع من عمليات النصب والاحتيال تطور حتى أصبح ظاهرة حقيقية في المجتمع السوري، حتى أنها أخذت تنتشر مؤخراً بين طلاب الجامعات على نحو واسع، إذ يأخذ بعض الطلبة مالاً من زملائهم بغية ضمان النجاح لهم في الامتحانات.

إذا كان التقييم الأول لحادثة احتيال من هذا القبيل، يفضي إلى إلقاء اللائمة على هؤلاء المحتالين باعتبارهم خارجين على القيم الأخلاقية والقانون، ثم على ضحايا الاحتيال الذين يلجؤون إلى طرق غير شرعية لتحقيق مصالحهم، أو اقتضاء حقوقهم، فإن الدراسة المتأنية لهذه الظاهرة تقودنا إلى حقيقة أن أغلب المواطنين السوريين، يشعرون أن بإمكانهم تحقيق مصالحهم، مشروعة كانت أم غير مشروعة، من خلال الرشوة والفساد. ومن جهة أخرى فإن الكثير من أصحاب الحقوق، يعجزون عن تحصيل حقوقهم عبر القنوات الشرعية، فيضطرون إلى اللجوء إلى وسائل أخرى. وهكذا فإن الروتين والفساد يشكلان معاً الممر الأساسي لجرائم الاحتيال تلك، والحاضنة التي ينمو فيها هذا الاستهتار بالقوانين وحقوق المواطنين، إضافة إلى الفقر والبطالة اللذين يدفعان المحتالين إلى هذا النوع من السلوك غير الأخلاقي.

وعليه فإن الدور المباشر للقانون والقضاء في ملاحقة المحتالين ومعاقبتهم، لا يكفي لمحاصرة هذه الظاهرة، لأنه يقع على عاتق سلطات الدولة العمل على محاصرة أسباب الإجرام، ومعالجة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي تؤدي إلى إنتاجه، قبل ملاحقة هؤلاء ومعاقبتهم. وفضلاً عن ذلك، فإنه كثيراً ما تكون عمليات النصب تلك، غير منطوية على أي جرم جزائي، لأن جريمة الاحتيال تفترض استعمال وسائل احتيالية، كإبراز أوراق مزورة، أو الاستعانة بشهادة شخص ثالث أو سوى ذلك، أما أخذ مال شخص دون وجه حق، اعتماداً على الكذب المجرد فهو لا يشكل جرم احتيال بالمعنى الجزائي.

يحمل انتشار هذه الظاهرة في طياته، دلالات خطيرة حول مستوى الفساد وانهيار سيادة القانون في البلاد، كما يشير بوضوح إلى العدد الهائل من الفاسدين في جهاز الدولة، والذين يشكل وجودهم مبرر وجود محتالين يدعون إمكانية حل المشكلات من خلال الرشوة والوساطة. وعليه فإن الحل يبدأ من محاصرة الفساد، والعمل الجدي على استعادة احترام القانون والمؤسسات، ووضع مشاريع جدية لمكافحة البطالة والفقر، ومن ثم يأتي الدور الأساسي للقانون والقضاء في الملاحقة والمعاقبة. أما القيم الأخلاقية التي يعتبر الكثيرون أن ترديها هو السبب الأبرز لهذا النوع من التجاوزات، فإن رفع سويتها لن يأتي إلا نتيجة للخطوات السابقة التي تحدثنا عنها، لأنه دون محاصرة الفساد، ومكافحة الفقر، وتطوير القانون والقضاء، فإن الحديث عن تردي القيم الأخلاقية سيبقى حديثاً فارغاً من أي مضمون.

■■

شيوعيو الكفرون ومشتى الحلو يحتفلون بالجلاء

احتفلت منظمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في قطاع مشتى الحلو/الكفرون بعيد الجلاء المجيد، وقد توافد الشيوعيون وأصدقاؤهم ومؤيدوهم من شباب وصبايا وأطفال وشخصيات اجتماعية إلى مكان الاحتفال الذي ضاق بالحضور وزيّن المكان بالعلم الوطني العربي السوري والعلم الأحمر وشعارات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين المعبرة عن خصوصية عيد الجلاء..

رحّب الرفيق عصام اسحق عضو هيئة رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بالحضور، وافتتح الاحتفال بالنشيد الوطني السوري. وبعد ذلك ألقى الرفيق الشاب سمير اسحق كلمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، أكد فيها على معاني عيد الجلاء التاريخي ودور أبطالنا العظماء وأجدادنا في المقاومة والاستشهاد وأكد على أنه لا يكتمل الاستقلال إلا باستعادة الجولان المحتل، منوهاً إلى وجوب الاحتذاء بنموذج جنوب لبنان وصمود غزة لتحقيق ذلك، ودعا إلى ضرورة الانخراط مع أوسع الجماهير في المقاومة الشعبية الشاملة، بالتزامن مع العمل على وقف تدهور المستوى المعيشي لجماهير الشعب، واجتثاث سياسات قوى النهب والفساد التي من نتائجها الخطيرة فلتان الأسعار وتراكم حالات الاستياء الشعبي في البلاد من جراء السياسات الليبرالية- الاقتصادية للفريق الاقتصادي ونظريته البائدة، وأكدت الكلمة على أن المواجهة الشاملة هي الخيار الوحيد بالاعتماد على القوى الشعبية للقضاء على الهيمنة الامبريالية.

وبعد ذلك جرى توزيع الحلوى والعصير على الحضور، وتم تبادل الأحاديث الودية بين الجميع. واختتم الاحتفال بالنشيد الأممي.

■ **مراسل قاسيون - الكفرون**

مَسؤولٌ مرّ من هُنا..



أثناء زيارته إلى سورية، عرّج رئيس أرمينيا إلى دير الزور، واكتست الشوارع التي مرّ فيها موكبه حلةً زاهية من الإسفلت والألوان والأنوار والنظافة مما دفع الأهالي لتمني أن يأتي إلى المدينة كلّ يوم زائرٌ جديد .. لكن شتان ما بين زيارة وزيارة.!! ففي جولة لأحد مسؤولي المحافظة في ريف دير الزور، زار مدينة موحسن. وشاهد على جانب الطريق بعض مكابس البلوك الصغيرة ذات المكبس الواحد، وعددها لا يتجاوز أصابع يد واحدة تعتاش منها أسرٌ فقيرة وبعضها متوقف حتى عن العمل نتيجة ضعف الإمكانات المادية لأصحابها والركود العام، وهي لا تعيق المرور، لكن يبدو أن منظرها لم يعجبه، فوجه بإزالتها، وبناءً عليه تمّ توجيه إنذارات لأصحابها من رئيس مجلس المدينة لتنفيذ ذلك مع مهلة مدتها خمسة أيام .

ومع أننا مع تنظيم الأمور وحريصون على ذلك، إلا أننا نتساءل :

- ألم يشاهد حضرته المستنقعات الموجودة المحاذية للطريق ولبيوت المواطنين ويشمّ روائحها الكريهة، وهي بؤرةٌ للأمراض والجائحات والجراثيم والحشرات، ورغم المطالبات العديدة والمستمرة بردمها إلا أنها باقية على حالها منذ سنوات؟. ألم ينتبه إلى أن مجلس المدينة بحاجة لمرش لمكافحة هذه الحشرات بدل القديم الذي أكل الدهر عليه وشرب ويعمل يوماً ويتعطل عشرة؟!

- ألم يشاهد حقول القمح المصابة بالأمراض نتيجة سوء البذار المستورد أو المنتج في مؤسسة إكثار البذار، والذي لم تؤخذ ظروفنا البيئية بعين الاعتبار أثناء استيراده مما كلف الفلاحين أموالاً وجهوداً ضاعت هباءً منثورا مما زاد من معاناتهم في مواجهة السياسة الزراعية المتبعة والتي كان من آخر قراراتها السيئة زيادة ضرائب الري ١٠٪؟!.

- ألم يلاحظ الأراضي الشاسعة القاحلة والمتملحة نتيجة سوء تنفيذ عمليات الاستصلاح والصرف، أو التي لم يشملها الاستصلاح وأهمية هذه الأراضي ليس للمواطنين فقط بل لاقتصاد الوطن؟!.

- ألم يهتز بسيارته من الطرقات المحفرة أو غير المعبدة والتي يعد أمر تجهيزها بشكل لائق حقاً لكل المواطنين؟!.

- ألم تشد انتباهه خزانات الماء الجافة نتيجة قلة المياه التي لا تأتي إلاّ في آخر الليل، وخاصةً في حي البوسويد نتيجة صغر اتساع خطوط الشبكة العامة التي لا تتجاوز انشين ونصف بسبب سوء التخطيط والتنفيذ ولحظ التوسعات المستقبلية؟.

- ألم يمر من مدخل المدينة (الضيق) والذي تسبب بالعديد من الحوادث المرورية ذهب ضحيتها بعض أبناء المدينة من الشباب وأرباب الأسر، وأيضاً بسبب ارتفاع ساقية الري التي تحجب الرؤية، ورغم الشكاوى العديدة إلاّ أن مديرية الصيانة والتشغيل التابعة لحوض الفرات تضع في أذن طيناً وفي الأخرى عجيناً، وتقدم تبريرات غير فنية وغير مقنعة، وبقية المسؤولين مطنشون حيث أصبحت حياة المواطنين رخيصةً وغير مهمة لأولي الأمر؟.

- ألم تخدش مسامعه شكاوى عن تراجع نوعية الخبز في الفرن الاحتياطي الذي لم يمض على افتتاحه سوى أشهر لا تتجاوز أصابع اليد، بعد أن أخذ سمعةً طيبة وأصبح يسمى في أماكن البيع خُبز موحسن؟.

- وأخيراً ألم يمر حضرته من جانب بناء معمل السجاد اليدوي الذي مضى عليه عشرات السنوات وهو مغلق، بينما البطالة تجر أذيالها في كلّ المنطقة وخاصةً بين الشباب؟.

يا للعجب!! يبدو أنّ كل ذلك لا يريد أن يسمعه أو يراه بعينه المجردة أو حتى بمجهر، أو لعله كان يلبس نظارته الشمسية القاتمة وليست الطبية أو لديه انحراف في زاوية الرؤية فيهيج على المواطنين الفقراء لأنّ ما يهمه هو الشكل فقط!.

ونختم بالتساؤل الأشمل والأعم: أين هؤلاء المسؤولون وما أكثرهم، من تنمية المنطقة الشرقية التي يتحفوننا بشعاراتها صباح مساء كل يوم بهذه المقولة؟؟؟.

■ **موحسن - مراسل قاسيون**

مطبات

تراجع البيض.. صعد الفروج

◄ عبد الرزاق دياب

العنوان الأشهر في صحفنا المحلية، العنوان الأعرض والأعلى في صفحاتنا الاقتصادية، العنوان المثير لشهية القارئ والجائع والمواطن، العنوان الأخطر في صورة الحراك الاقتصادي.. العنوان الدهشة.

عنوان يقود إلى سؤال البدايات الأولى عن الأصل، الأسبق بينهما، البيضة أم الدجاجة، ثم صارت بعد حين من مسيرة الإنسان.. البيض والفروج، وأحياناً الشاورما والعجة، لكن الأصل في الأسبقية ما زال مثار جدل إنساني، وما زلنا نرى فيه - نحن السوريين- جدلاً بامتياز في سوقنا الذي يصعد فيه البيض أحياناً والفروج في أحيان أخرى.

منذ أنفلونزا الطيور فقدنا قدرتنا على معرفة من سيسبق منهما في رحلته المتصاعدة نحو القمة، المرض يقهر الإنسان والسوق والدول إن صار وباء، أما هنا فإعلان المرض وحده كان كافياً لأن يطير الفروج والبيض- ابن زوجته- من موائدنا إلى السوق السوداء.

مثل كل دول الأرض التي أرعبها الوباء خشينا، صار الفروج فيروساً طائراً، وصعدت أسهم السمك، واللحم البلدي، والعجول، والجمل صاحب أكلة السنة الواحدة صار قديساً، الفروج الضحية هوى سعره إلى أرخص من كيلو بندورة أردني أو حوراني، أما بيضه فحمل إلى أسواق الجمعة والاثنين وأمام الجوامع مثل بسطة العشر ليرات، وألعاب الأطفال صبيحة العيد.

انفرجت الأزمة وتحملنا وزرها، الخسارات التي تعرض لها المربون وأصحاب المزارع كانت على حسابنا، الدولة التي فقدت عائد تصديره حرمتنا من متعته عقوبة على تقصيرنا في أكله حينما مرض، ثم تراجعت عن تصديره بعد أن عرف العالم كله أننا اشتهيناه حتى في نومنا، وأنه صار قاسم أحاديثنا، ومحور سهراتنا، ومبلغ رجائنا، والنصيب الأكبر من أمنياتنا ودعواتنا.

قرارات لم تأل الدولة جهداً في إصدارها ليكون الفروج وبيضه في متناول صغارنا، ليكون بمقدورنا ككل البشر أن نتلذذ بالشعور الإنساني بأننا كائن لاحم، فاللحم البلدي وغير البلدي ليس ممكناً إذا كان سعر الكيلو لموظف في سنته الخامسة، ومن الفئة الرابعة يعادل خمس راتبه، منعت الدولة التصدير، ألقت القبض على مهربين على حدود دولة مجاورة، أصدرت قراراً بمنع احتكاره، مؤسساتها العتيدة تبيعه بأقل من سعر السوق بثلاثين ليرة.. إنه الفروج والبيض العلامة الفارقة في اقتصادنا الذي يهتم بالمواطن وما يشتهي.

ولكننا أيضاً ككل البشر لنا حصة من الأنا العالية في عجينة خلقنا، الطمع ميزة بشرية محضة، وخصوصاً لدى الفقراء، وإن احتلنا على تسميتها بمفردات أقل خشونة، وأنعم إيقاعاً، فماذا يمنع أن نشتهي البيض البلدي، والفروج البلدي من باب أنه أكثر صحة وخال من الهرمونات التي تجعل من أبنائنا إما نحافاً وذوي كروش كصغار الصوماليين، أوسماناً كمتذوقي الشوكولا السويسرية بدهن حيواني، فالبيض بصفارين متعة لدى فقراء الريف، والفروج الذي تربيه العجائز له لحم طري عند الطبخ، وأطيب من لحم الخروف عند غلاة الفلاحين، أليس هذا جشعاً وإن أسميناه هروباً من الهرمونات.

أما السؤال الذي فيه بعض التدخل فيما لا شأن لنا به، وعلى عمل الغير، واعتداء سافر على صلاحياتهم، لقد نجا فروجنا من مذبحة الأنفلونزا والحمد لله، ونجا معه البيض الذي سيصير فروجنا بعد عمر طويل، ساعدتنا الدولة في حربنا على اللحم البلدي والسمك في سياسة عدم اعتيادنا على البروتين، بالغلاء تارة وبتصديره تارة لسوانا ممن سيقعون في فخ فقد الذائقة ذات يوم عندما يفتك وباء بالخراف والأسماك.. السؤال الذي أطلت في طرحه خشية ألا يقول أحد إنني من الطامعين بتغيير العادات: إذا كنا قد وصلنا إلى مواطن يحب الفروج والبيض ويكره الخراف البلدية، ولديه ذائقة مميزة في أكل الفروج طبخاً وشياً، وسندويشاً....ألا يستحق منا عنواناً: تراجع البيض.. تراجع الفروج؟.

■■

معهد التخطيط.. الصرح الذي حكم عليه بقطع اللسان

نشرت الزميلة «دي برس» بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٨ تحقيقاً هاماً عن معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعده الزميل عمر السيد أحمد وحمل عنوان «معهد التخطيط.. الصرح الذي حكم عليه بقطع اللسان».. نورده فيما يلي كاملاً لجديته وعمقه.



● الأمل.. والخيبة

في مكان ما بعيداً عن دمشق، يقبع المعهد المسمى «معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، وهو المعهد الذي لم تكن السنوات الطوال التي مضت على إنشائه سوى أرقام زادت من عمره دافعةً إياه إلى «أرذل العمر»، حيث عاش المعهد صغيراً، وشاخ صغيراً كما «خُطط» له أن يكون، فحرمه أولياؤه من «المصروف»، ومنع حتى من هيئة تدريسية تتبعه، وتحول إلى منفى تارةً وإلى باحث عن المساعدة تارةً أخرى..

معهد التخطيط.. بدأت مشكلته عندما تبّع إلى «خصمه» هيئة تخطيط الدولة بحسب الدكتور والباحث الاقتصادي قدري جميل، لتتحول الهيئة إلى وصي ورقيب علمي عليه، وبسبب هذا الوضع فقد المعهد استقلاليته وأبقته الهيئة حياً بالحدود الدنيا عبر إضعاف التمويل وحرمانه من الملاكات والمدرسين.

وعلى الرغم من أن المعهد يدرس في الدورة الواحدة أكثر من خمس وعشرين مادة إلا أنه ولسنوات طويلة اكتفى بشكل أو بآخر بدكتور واحد على ملاكه.. يقول د. نبيل خوري الذي استمر لعدة سنوات عميداً للمعهد: «كنت لسنوات الدكتور الوحيد على ملاك المعهد، أما الآن فلا يوجد أي دكتور في الموقع نفسه، وذلك على الرغم من أن مرسوم إحداث المعهد حدد وجود ٢٣ مدرساً على ملاكه، والسبب أن شروط تعيين أي مدرس في المعهد تماثل الشروط لدخول الهيئة التدريسية للجامعات السورية، فيما تكون الحوافز المالية في المعهد شبه معدومة ولا تغري أي دكتور للانتساب إليه».

وحتى المدرسون الذين يحاضرون في المعهد كانوا يعملون بنظام الساعات وفقاً لخوري، ومنذ فترة قصيرة باتوا يتقاضون ٤٠٠ ليرة عن المحاضرة بعد أن كانت ٤٠ ليرة فيما سبق، وعلى الحالتين لا يزال الأجر قليلاً قياساً بمراكز الأبحاث والمعاهد المماثلة.

● نفي إلى الأرشيف

هذه الـ٤٠ ليرة التي كانت تمنح لمدرس في معهد دراسات عليا جعلت من المدرسين متطوعين يقبلون قطع حوالي ٢٠ كيلو متراً خارج دمشق لإلقاء محاضرة في المعهد وفقاً لمدرس آخر، ولعل هذا السبب هو ما أجبر إدارته على «تدليل» المحاضرين الذين يقبلون التدريس فيه عبر إرسال سيارة المعهد في حال وجودها إلى دمشق لاصطحاب المدرس ومن ثم إعادة توصيله بعد المحاضرة.

وللمعهد استخدامات أخرى تستفيد منها الهيئة قد تتجاوز اعتباره أرشيفاً ترسل إليه هذا الشخص أو ذاك، فيقول الدكتور نبيل مرزوق والذي درس في المعهد سنوات: «لم تنظر الهيئة إلى الكادر التدريسي ككادر مؤهل لهذه المهمة، وإنما أرسلت إليه بعض الأشخاص المؤهلين في الهيئة والذين لا تحتاجهم لعملها المباشر»، فيما يرى الدكتور قدري جميل أن الأمر يتجاوز ذلك إلى اعتباره منفى اتخذته الهيئة للتخلص من البعض بدلاً من رفده بكادر ثابت يقوم بمهامه.

النتيجة التي خرجت بعد كل هذا «الخنق» لم تكن مستغربة، فالدكتور والباحث الاقتصادي حيان سليمان يرى أن الهيكل التنظيمي في هذا المعهد يعيق الكثير من أعماله والمهام التي وجد من أجلها، سواءً من حيث الملاكات أو التبعيّة أو الرواتب والأجور والحوافز التي تعطى للمدرسين، ويضيف سليمان: «عندما أقارب بين هذا المعهد والمعاهد الأخرى أجد أن هناك فارقاً كبيراً جداً من حيث الحوافز الموجودة في كل منها، فمعهد مثل هذا المعهد يجب أن لا يقل قيمة عن معهد التخطيط الكويتي مثلاً، والذي تنتشر دراساته ويمول نفسه بنفسه من خلال الدراسات والأبحاث التي ينشرها».

وشاركه الدكتور قدري جميل الرأي حيث يرى ضرورة الاستفادة من المعهد في إعداد الدراسات التي يمكن أن تخدم أكثر من جهة في سورية تتعدى هيئة تخطيط الدولة إلى رئاسة الوزراء وحتى مجلس الشعب، إضافةً إلى كل جهة تعنى بالدراسات الاستراتيجية والتطبيقات الاجتماعية والاقتصادية.

● موت سريري

وعند سماع المهام التي يفترض من المعهد القيام بها لم يتمكن طلابه من كتم ابتسامة أطلقها التباين الشديد بين ما أنشئ المعهد من أجله وما هو عليه في الواقع، فأي أبحاث سيقوم بها المعهد بتجهيزات شبه معدومة على حد تعبير الطالب المتخرج حديثاً من المعهد ياسر زحيلق والذي يضيف: «المعهد غير مزود بقاعة إنترنت، والمكتبة قديمة المحتوى ولا تضم مراجع كافية في الوقت الذي تحتوي فيه باقي المعاهد مكتبات حديثة تليق بمستواها البحثي».

فيما يتحدث الطالب أحمد إدريس والذي تخرج أيضاً من المعهد، عن غياب البعثات لطلاب المعهد وعدم تقديم هذا النوع من الحوافز للمتفوقين، كإرسال الطلاب الأوائل إلى معهد التخطيط القومي بمصر مثلاً، أو حتى تمكين خريجيه من متابعة دراستهم للحصول على شهادات أعلى في جامعة دمشق.

أمور كهذه قد لا تشهر المشكلة كاملة على حد تعبير أحد الطلاب الحاليين في المعهد، فعلى الرغم من اعتباره معهداً للدراسات العليا إلا أن نظام التدريس فيه يشبه في كثير من الأحيان أي معهد متوسط، فيفتقر إلى ورشات العمل ولا يراعي تنوع اختصاصات الطلاب الذين يدرسون فيه، بالإضافة إلى المشكلة الأهم وهي مشكلة شهادة الدبلوم التي ما زال يمنحها في الوقت الذي حولت كافة الكليات شهاداتها إلى ماجستير.

الأمر الذي لا ينكره الدكتور نبيل خوري وهو الذي كان لفترة سابقة عميداً للمعهد، يقول خوري: «يجب إعادة النظر بوضع المعهد وإعداد مرسوم يتلاءم ومهام المعهد ويتلافى موضوع التمويل والملاكات، يفترض أن يكون هناك ١٢٠ باحثاً للقيام بهذه المهام، من باحثين وأساتذة وبإمكانه استقطاب عدد أكبر من الطلاب».

يضيف خوري: «حتى تتم عملية التدريس بشكل أفضل يفترض أن يقدم خدمات ضرورية للطلاب والأساتذة، فللطلاب ينبغي أن يقدم مسكناً أسوة بباقي المعاهد كمعهد (INA) مثلاً بالإضافة إلى تأمين مستلزمات البحث والدراسة من قاعات ومكتبة وغيرها مما يعجز المعهد عن تأمينه، فعدم وجود مسكن للطلاب تسبب باقتصار الطلاب لفترة من الفترات على سكان دمشق فقط، فيما يفقد الباحث الموظف لدى الدولة الحوافز والتعويضات في فترة دراسته عوضاً عن تقديم المزيد منها».

أصابع الاتهام في كل مرة تتوجه نحو هيئة التخطيط التي يجمع الطلاب والمدرسون على أنها فرضت نزع الصفة الأكاديمية عنه بشكل غير مباشر رغم أنه يمنح شهادة دبلوم بالتخطيط، وذلك نتيجةً لعدم وجود مرجعية علمية معترف بها وذات سلطة علمية وتنظيمية تشرف على البرامج والمناهج التعليمية، بالإضافة إلى «ضعف» تمثيل جامعة دمشق في مجلس إدارته والإشراف عليه.

● مكانك راوح

الزمن في معهد التخطيط توقف لفترة طويلة، باستثناء أوقات قليلة استفاق فيها لينظر حوله ويدرك أن القيود التي تحيط به ليست مجرد عرقلة بسيطة ثم لا يلبث أن يعود ليغط في سباته، فحتى الميزات التي منحها المعهد لطلابه من موظفي القطاع العام توقفت عند لحظة منحها، فالمشرع كما يقول الدكتور خوري: «أعطى الخريج حوافز مادية وشهادة دبلوم تمنحه درجة ترفيع استثنائية، حيث يحصل الخريج على زيادة ٥٪ من الراتب وكانت تشكل نسبة كبيرة ولها قيمتها في الثمانينيات عندما طبقت، أما اليوم فالأمر بات بحاجة إلى تعديل، حيث أن نسبة ٥٪ من الراتب يحصل عليها أي موظف حتى الموظف الكسول، فيما يحصل خريج المعهد الوطني للإدارة العامة (INA) على ترفيع ٧٥٪».

ويتابع الدكتور خوري قائلاً: «بعد إحداث المعهد أنشئ عدد من المعاهد والجهات التي تمنح شهادة الدبلوم والماجستير والدكتوراه فيما لا يزل معهد التخطيط في مكانه»، الأمر الذي يوافقه عليه الدكتور حيان سليمان الذي يرى أن التطورات الاقتصادية الأخيرة تدفع إلى أن ينطلق المعهد إلى موقع أكثر تطوراً، فواقع سورية تغير ولا بد من الاستفادة من قدرة معهد التخطيط في الوقت الذي يفتقر فيه البلد إلى مراكز الدراسات والمعاهد البحثية على حد تعبيره.

■■

«هناك جهات مستفيدة من تعطيل المعهد»، جملة لم يتمكن الدكتور خوري من كتمانها، وهو الذي أمضى سنوات فيه وهو يعلم أن هناك من لا يقبل حتى تسميته معهد تخطيط وحاول تعديل اسمه، وأعاق انعقاد مجلس إدارته لسنوات، وهذه الجهات كما يصفها خوري تهتم نظرياً بالمعهد ولكنها عملياً تفعل العكس.

وجهة نظر الدكتور خوري قد تتقاطع بعض الشيء مع ما يراه الدكتور نبيل مرزوق بأن الحكومة لا ترى أهمية لدور المعهد وإمكانية الاستفادة منه في الدراسات والبحوث وموقفها غير مشجع لتطويره، وهذا نابع من رؤية الوزارات والمؤسسات العلمية في التخطيط ككل، فلم تعط التخطيط الأهمية الكافية، ويتابع مرزوق: «القائمون على المعهد والمدرسون فيه يرون أنهم لم يمنحوا الفرصة أصلاً لإثبات فاعلية المعهد، والأمر أشبه بدائرة مفرغة ينظر كل من طرفيها إلى الآخر على أنه مقصر».

الجميع اتفقوا على أنه «لا يجوز أن نبقى جامدين في مكاننا»، وأضاف عليها الدكتور حيان سليمان: «كلما زادت الاستقلالية لأي معهد كلما أصبح أكثر قدرة على العطاء، ويجب أن تدرس تبعيته وتوضع في الميزان بقالب علمي»، وبرأيي - يضيف سليمان - يجب أن لا يكون المعهد كأي إدارة من مديريات الهيئة، يجب أن يكون له خصوصية معينة فطبيعة عمله هي طبيعة علمية - فكرية وليست إجرائية وله خصوصية معينة، وعندما يتطور المعهد كلنا سنستفيد من خلال ما سيقدمه للبلد.

وتستمر معركة الشرفاء مع الفساد..

◄ جهاد أسعد محمد

يمر وقت طويل قبل أن يستطيع القلة من الشرفاء الصامدين في أجهزة الدولة المختلفة الظفر بقرار يمكن أن يؤدي بالمعنى الاستراتيجي إلى السير بالبلاد خطوة إلى الأمام، فالفساد الذي راح يحكم ويتحكم بمصائر الإجراءات والتوجهات والتشريعات والخطط العامة منذ زمن طويل، وأسس في هذه الإطار سلسلة متشعبة من نقاط الارتكاز البيروقراطية والنظرية القادرة على عرقلة أية مشاريع أو أفكار تنأى عن منظومته، بات أقوى من أن يتم تجاوزه كثيراً بقرارات قد يكون لها انعكاسات إيجابية على الشعب والوطن.. وبالتالي، وضمن هذه الخريطة المعقدة التي يضطر كثر من أصحاب الأيدي النظيفة غير اليائسين على العمل في ظلها وتحت سطوتها، يصبح من الصعب جداً إحداث أكثر من اختراق واحد في جبهة ما، والأصعب هو المحافظة على محتوى هذا الاختراق وإبقاء إحداثياته في الاتجاه ذاته..

إن الأجواء الموبوءة التي ترعرع فيها الفساد بفضل هوامش النهب الواسعة التي فتحها بعض المتنفذين الانتهازيين داخل جهاز الدولة بالتواطؤ مع قوى السوق والسوء الكبرى، ومن ثم داخل البلاد برمتها، والتي واكبها تضييق على قوى المجتمع الحية وعلى جهات الرقابة والمحاسبة، وساعد على تفشّيها وتكريسها مناخ دولي مؤات فكرياً وسياسياً، أدت بداية إلى نزوح معظم الكفاءات النزيهة خارج أطر المؤسسات الحكومية بتنوعها، وحلول آخرين أقل كفاءة وإخلاصاً وأكثر جشعاً محلهم، ثم أسست لواقع إداري وإيديولوجي وأخلاقي شديد الرداءة، وهو ما نتج عنه في النهاية هذه اللوحة القاتمة التي لا يكاد يظهر فيها أية نقاط مضيئة.. وهكذا أصبحت أية محاولات جدية لإعادة وضع الأمور في نصابها عبر محاربة الفساد، هي بمثابة الكفر، وقد يحاسب القائمون عليها حساباً عسيراً من الفاسدين، ولعل هذا ما جرى مع الوزير والمفكر الراحل د. عصام الزعيم، ومع د. رئيف مهنا المدير العام السابق للشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، وما هما إلا مثالان قريبان، ولعل هذا أيضاً ما أصاب «معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» الذي كان من أبرز أهدافه عند تأسيسه بضغط من الشرفاء، خلق كفاءات علمية نزيهة تحل محل الفاسدين الذين أنهكوا المؤسسات والشعب بأميتهم وأنانيتهم واستقوائهم بسلطاتهم، ولكن سرعان ما حاصره الفاسدون وجردوه من معظم غاياته أولاً، ثم حاولوا ويحاولون أن يطلقوا عليه رصاصة الرحمة بتهميش أو «تطفيش» معظم كادره التدريسي الرفيع المستوى..

لقد ابتكر الفاسدون باختلاف صورهم وأفكارهم وأثوابهم، نتيجة تربعهم الطويل في مواقع حساسة، أشكالاً لا تحصى لإجهاض المحاولات التي من شأنها الخروج من مستنقع التخلف والترهل الذي توشك البلاد أن تغرق فيه، وهم يبذلون الآن أقصى ما بوسعهم للاستمرار على سيرتهم ونهجهم، ولكن المختلف اليوم، أن أدواتهم وأساليبهم وذرائعهم أصبحت قاصرة وسافرة أمام التطور والتراكم الحاصل في المجتمع، وأمام بداية اليقظة التي تشهدها بعض الفعاليات الوطنية والشعبية، والأمل بات كبيراً في إزاحتهم أو الحد من غلوائهم في المدى المنظور، وما على الشرفاء إلا الاستمرار بالصمود أكثر، فلعبة عض الأصابع قد شارفت على نهايتها..

■■

الثلاثاء الاقتصادي يبحث في «هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية»..

د. مرزوق: سورية من البلدان الطاردة للكفاءات.. والحكومة لا تبدي اهتماماً!

■ قاسيون

حملت ندوة الثلاثاء الاقتصادية الأخيرة التي أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية عنوان «هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية في سورية»، وقدم د. نبيل مرزوق تحت هذا العنوان محاضرة بدأها بالإشارة إلى بعض التعريفات والمصطلحات المستخدمة في ميدان الهجرة، وبين أن المقصود بالهجرة حسب تعريفات منظمة الهجرة الدولية هو مغادرة البلد أو الخروج منه بقصد الإقامة في بلد آخر، وأن تعريف الهجرة يشمل الهجرة القسرية والهجرة المحفزة التي تدفع بها منظمات أو دول أو شركات توظيف دولية أو غيرها، ويشمل كذلك الهجرة المؤقتة أو الدائرية وهي هجرات محددة المدة والغرض ولا يحظى العامل خلالها بحق الإقامة الدائمة، كما يشمل التعريف الهجرة الدائمة للعمل والإقامة وهي نوعان: هجرة رسمية وفق تصاريح وعقود عمل نظامية؛ وهجرة سرية عبر الحدود أو بعد انقضاء فترة الإقامة المرخص بها، وفي تعريف هجرة الأدمغة بيّن د. مرزوق أن المقصود بها هو هجرة الأشخاص المؤهلين والحاصلين على مستوى تعليم الحلقة الثالثة (الجامعية) وما فوق.

> **عدد المهاجرين السوريين عام ٢٠١٠ نحو مليونين و٢٠٥ آلاف...**



«طرد» الكفاءات

وبالنسبة لواقع الهجرة في سورية، أوضح د. مرزوق أن سورية شهدت منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي موجات محدودة من هجرة الرساميل والأفراد المؤهلين إلى دور الجوار وأوروبا والأمريكيتين، ثم تلا ذلك في السنوات اللاحقة اتساع نطاق الهجرة إلى مجلس التعاون الخليجي لفئات من قوة العمل متوسطة التأهيل، أما فئات قوة العمل عالية التأهيل من أطباء ومهندسين وعاملين مختصين فاتسع نطاق هجرتها إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.. وأشار مرزوق إلى أن العلماء والفنيين السوريين شكلوا في دول الاغتراب منظمة «نوسيتا» للتعاون فيما بينهم على غرار المنظمات العديدة التي أقامتها الجاليات العربية والأجنبية في الاغتراب لتنظيم مساهمتها في بناء أوطانها الأصلية، وتابع الباحث أن معظم هذه المنظمات أظهر فعالية ونجاحاً في المساعدة على تنفيذ العديد من البرامج التنموية والعلمية في بلدانهم مثل جمعيات المغتربين المصريين واللبنانيين والفلسطينيين، في حين لم تستفد سورية حتى الآن من مغتربيها الذين عبرت المقترحات والمشاريع التي تقدموا بها في مؤتمر المغتربين الأول عن مدى تعلقهم بوطنهم ورغبتهم بتقديم ما لديهم من خبرة ومعارف لبناء وطنهم الأم.

وأشار د. مرزوق إلى أن المشكلة في هذا الأمر تكمن في عدم وضوح رؤية الحكومة السورية للمجالات التي يمكن للمغتربين السوريين أن يساهموا بها، ولذلك فإنهم لن يستطيعوا تقديم شيء رغم حماستهم واستعدادهم للأمر، فالممارسات الحكومية أهدرت إمكانيات هؤلاء مرتين حسب قوله: الأولى عند هجرتهم؛ والثانية عند إهمال مبادراتهم وعدم الاستفادة منها.

وفي سياق المحاضرة أوضح د. مرزوق أن عدد المهاجرين السوريين بلغ عام ١٩٩٠ نحو ٦٩٠ ألف مهاجر، وتنامى هذا العدد ليبلغ أكثر من ٩٢٤ ألفاً عام ٢٠٠٠، وتسارعت وتيرة الهجرة حسب المعطيات خلال سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ليزيد العدد الإجمالي عن مليون و٣٢٦ ألف مهاجر، بينما يقدر أن يبلغ عدد المهاجرين السوريين عام ٢٠١٠ نحو مليونين و٢٠٥ آلاف، أي ما يزيد حسب قول د. مرزوق عن ١٠٪ من سكان سورية.

أما عن التوزع الجغرافي للمهاجرين السوريين فأوضح د. مرزوق أن تيارات الهجرة تتجه إلى الجوار الجغرافي القريب بالدرجة الأولى، ومن ثم تتجه إلى بلدان مختارة حسب شروط سوق العمل والتسهيلات المقدمة للمهاجرين فيها، لذلك تشكل العمالة السورية المهاجرة في الدول العربية النسبة الغالبة من مجموع المهاجرين، ويتضح أن العمالة متوسطة وضعيفة المهارة تتجه أكثر إلى الجوار الجغرافي القريب، في حين تختار العمالة الماهرة بلد الهجرة وفق مؤهلاتها والفرص الأفضل المتاحة لها.

وأشار الباحث إلى أن المعطيات المتوافرة عن توزع قوة العمل السورية حسب البلدان والمناطق الجغرافية مبعثرة وتعود إلى فترات زمنية مختلفة تتعلق بتاريخ التعداد أو المسح في البلد المعني.

واستناداً إلى تقرير العربي عن المعرفة لعام ٢٠٠٩ أوضح د. مرزوق أن سورية تعدّ من البلدان الطاردة للكفاءات، حيث تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية حسب مؤشر هجرة الأدمغة المعتمد ضمن منهجية قياس المعرفة للبنك الدولي بقيمة للمؤشر تعادل ٢,٣ (المؤشر متدرج من ١ إلى ٧)، وتابع الباحث أنه كلما تصاعد المؤشر كانت الدولة ذات نتائج أفضل عن طريق تكوين رأس المال البشري عبر الاحتفاظ بقوة العمل المؤهلة وجذبها. وأشار د. مرزوق إلى أن البيانات المتوفرة لا تتيح تقديراً موضوعياً لحجم الهجرة السورية.

تداعيات سلبية كبرى

أما بالنسبة للآثار المترتبة على هجرة الكفاءات العلمية السورية إلى بلدان أخرى، فأوضح الباحث أن التكاليف التي تحملتها الدولة في الاستثمار والإنفاق على النظام التعليمي، وبالتالي تكلفة إعداد كل فرد من خريجي النظام التعليمي السوري، تعدّ جزءاً من الكلفة التي تدفعها سورية نتيجة هجرة كفاءاتها، إضافةً إلى فقدان الفرص البديلة التي تسبب هذه الهجرة، فالفرد عند خروجه من حلقة الإنتاج يخرج معه جزءاً من حصته من رصيد رأس المال على اعتباره قوة عمل، وفي حال الهجرة فإن الفرد يقدم حصته من رأس المال التي يحملها إلى الدولة المضيفة.. وأشار د. مرزوق إلى أن الدراسات التي تمت على الاقتصادات المستقبلة للهجرة أوضحت أن زيادة ١٪ إلى السكان ناجمة عن الهجرة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ١,٢٥ و١,٥٪، أما بالنسبة للدول المصدرة للعمالة الماهرة فإن الفاقد سيكون أكبر من ذلك نتيجة أن وسطي سنوات التعلم بالنسبة لتلك الفئة من المهاجرين تفوق بدرجة كبيرة وسطي سنوات التعلم للعاملين في الاقتصاد الوطني، أي أن حصتهم من رأس المال تكون أكبر من الوسطي في الاقتصاد الوطني، وهذه الحصة لم ترفد الاقتصاد الوطني بل حرم منها التراكم في رأس المال الإنتاجي (رأس المال وقوة العمل)، وأوضح الباحث أن تقدير خسائر سورية جراء هجرة كفاءاتها يحتاج بيانات دقيقة ونموذجاً رياضياً للهجرة.

الحلول الغائبة

أشار مرزوق في ختام محاضرته إلى أن الحد من هجرة الكفاءات السورية يتطلب تحقيق شروط خاصة تتعلق بالبنية التحتية العلمية وأجواء البحث وحرية الرأي والتعبير وحفظ الحقوق، إلى جانب التقدير الاجتماعي المناسب لأصحاب الكفاءات، تمثل هذه العناصر جميعها حسب قوله بالإضافة إلى إصلاح التعليم وإرساء ديمقراطية التعليم خطوة أولى لتهيئة مناخ الاحتفاظ بالكفاءات، مشيراً إلى أن حق التعلم المجاني هو حق لكل إنسان، ويقع على عاتق الدولة توفيره لمواطنيها إلى جانب إتاحة الفرص المتكافئة للجميع في الحصول على التعليم المناسب.

■■

إلى متى سيستمر الخلل بين كتلة الأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة؟!

هل تسمح كتلة الناتج الإجمالي الحالية بزيادة الرواتب تناسباً مع الإنفاق المطلوب؟!

◄ حسان منجة

مع كل عملية بحث جديدة حول علاقة الرواتب والأجور مع الإنفاق الحالي والمفترض نكتشف حجم الفجوة الحاصلة بينهما، لأن الخلل بين مستوى الأجور والأسعار بات واضحاً، وهذا ما يدفع مجدداً للتأكيد على ضرورة ردم هذه الفجوة المتضخمة يوماً بعد يوم، والبداية ستكون بالحديث عن حجم ونسبة الرواتب وأجور العاملين في سورية ومقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي، فاستناداً إلى أرقام مسح قوة العمل خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء، تبين أن مجموع المشتغلين في سورية هو ٤,٩ مليون مشتغل، ومتوسط الرواتب والأجور الشهرية في القطاع العام تبلغ ١٢,٨٣٠ ألف ليرة، بينما كان متوسط الأجور والرواتب الشهرية للعاملين في القطاع الخاص ٩,٦٨٠ آلاف ليرة، وهذا يوصلنا حسابياً إلى أن كتلة الرواتب وأجور إجمالي العاملين في سورية هي:

رواتب العاملين في القطاع العام: ١٢,٨٣٠ ألف ليرة × ١,٤ مليون = ١٨ مليار ليرة شهرياً.

رواتب العاملين في القطاع الخاص: ٩,٦٨٠ آلاف ليرة × ٣,٥ مليون = ٣٤ مليار ليرة شهرياً.

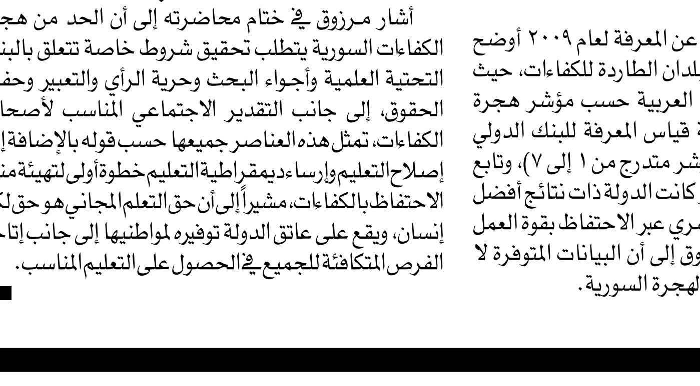
وهذا يعني أن كتلة الرواتب السنوية لمجمل العاملين في سورية تساوي ١٨ + ٣٤ = ٥٢ مليار ليرة شهرياً × ١٢ شهراً = ٦٢٤ مليار ليرة سورية.

ومن هنا نستنتج أن نسبة الرواتب والأجور السنوية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي تساوي ٢٦٪ فقط، وهي بذلك تعد أقل بحوالي ١٤٪ من كتلة الرواتب التي يجب أن تصل بحالتها الطبيعية إلى حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لأن الأجر يمثل الضرورات الدنيا لإعادة إنتاج قوة العمل...

من جانب أخر، فإن الانطلاق من تقسيمات سلة الاستهلاك عالمياً، حيث إن الأسرة تصرف ٤٠٪ على حاجاتها الغذائية، و٦٠٪ على الحاجات الأخرى (غير الغذائية)، واستناداً إلى ١٤٤٠٠ ل.س التي تشكل إنفاق الأسرة السورية على الحد الأدنى من الغذاء المكونة من ٢٤٠٠ حريرة، فإن إنفاق الأسرة السورية على المواد غير الغذائية يجب أن يبلغ ٢١٦٠٠ ل.س (٦٠٪ من مجمل سلة الاستهلاك)، وهذا يوصلنا إلى أن متوسط إنفاق الأسرة الضروري على الحاجات الغذائية وغير الغذائية يكون ١٤٤٠٠ + ٢١٦٠٠ = ٣٦ ألف ل.س، فإذا أرادت الحكومة في هذه الحالة رفع كتلة الرواتب والأجور إلى مستوى الحد الأدنى من الإنفاق المطلوب فهذا يعني أن كتلة الرواتب يجب أن تكون على الشكل التالي:

كتلة الرواتب الشهرية = ٤,٩ مليون مشتغل × ٣٦ ألف ليرة شهرياً = ١٧٦,٤٠٠ مليار ليرة سورية.

كتلة الرواتب السنوية = ١٧٦,٤٠٠ مليار ليرة سورية × ١٢ = ٢١١٦ مليار ليرة سورية.



وهذا يعني أن نسبة كتلة الرواتب المفترضة – اللازمة لتأمين الحد الأدنى للمعيشة – تساوي ٨٨,٩٪ من الناتج الإجمالي، وهذا مستحيل طبعاً في ظل الناتج المحلي الإجمالي الحالي، مما يحتم ضرورة زيادته إلى حوالي ٥٢٩٠ مليار ليرة بدلاً من ٢٣٨٠ مليار المحققة الآن، بحيث تشكل كتلة الرواتب والأجور (٢١١٦ مليار ليرة) – التي تغطي الإنفاق في حده الأدنى الآن – حوالي ٤٠٪ من هذا الناتج الإجمالي. لكن الأهم بتقديرنا يمثل بالسؤال الأساسي: كيف تستطيع الحكومة أن تصل بالناتج المحلي الإجمالي إلى هذا الرقم؟، وبالتالي تحسن مستوى معيشة المواطن السوري؟

هنا لا بد من القول إن للوصول إلى ذلك فثمة طريقين رئيسيين:

أولاً: تحقيق أرقام نمو فعلية وجدية وعالية في قطاعات الإنتاج الحقيقي لكي يكون هناك انسجام رقمي ونسبي بين كتلتي الناتج الإجمالي والرواتب الكافية لتأمين الحد الأدنى من المعيشة، المترافق بالضرورة مع مكافحة الفساد المستشري في كل المفاصل والمؤسسات الحكومية والخاصة أيضاً، والعمل على الحد من التهرب الضريبي المعلن والمقدر بحسب وكالة سانا بـ٢٠٠ مليار ليرة سنوياً.

ثانياً: تحتم عملية تحقيق هذه الزيادة أيضاً إعادة النظر في العلاقة بين الأجور والأرباح، حيث إن هناك خللاً بين نمو كتلتي الرواتب والأرباح، لأن الأخيرة تزداد سنوياً بأضعاف زيادة كتلة الرواتب، وبالتالي فإن النمو المتوازن لهاتين الكتلتين سيفتح الطريق أمام نمو اقتصادي شامل متوازن، تخفف فيه بالتدريج التشوهات القائمة بين التناسبات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبالتالي إيقاف تدهور الوضع المعاشي للأكثرية الساحقة للشعب السوري. ■■

خصخصة أم شراكة؟؟ لماذا لا يتم تقييم تجربة مرفأ اللاذقية؟

◄ ن.ع

تعمل الإجراءات الحكومية المرافقة للتصريحات اليومية على عدم السماح للقطاع العام بالاستمرار للوصول إلى مرحلة إغلاقه بالكامل، لأنه حسب ادعائها يشكل نزيفاً لخزينة الدولة. بينما الوقائع تنفي ذلك ففي العام الماضي بلغ إجمالي الأرباح والفوائض الاقتصادية والضرائب والرسوم المدفوعة لوزارة المالية /٣٤,٩٥٧/ مليار ل.س رغم المنافسة والروتين والبيروقراطية والفساد العام.

فإذا كانت الحكومة تتحدث يومياً عن خسارات القطاع العام واستنزافه لخزينة الدولة، كيف تسلم المنشآت الرابحة والتي تقدم أرباحاً سنوية بمئات الملايين، إلى شركات استثمارية تحت يافطة التطوير والتحديث وفصل الإدارة عن الملكية، فلماذا لا نملك الجرأة ونتخذ قراراً بفصل الإدارة عن الملكية دون استقدام إدارات وشركات من الخارج؟ ففي سورية كوادر إدارية وعقول نابغة، ولكنها في الظل.

إنها لعبة الفريق الاقتصادي الحكومي الواضحة، المناورة واللعب على الوقت، وكان صريحاً النائب الاقتصادي عندما قال في مؤتمر نقابي «إننا نعمل وكأننا نتسلق الجبال».

كيف يمكن لسورية أن تواجه التحديات وهي تلقي جانباً أحد أهم الأسلحة التي تملكها في مواجهة الضغوط وهو القطاع العام. فالشركات الرابحة الآن /٤٦/ شركة، والحدية /١٥/ والمتوقفة والخاسرة /٣٠/ شركة، بسبب قدم خطوطها الإنتاجية وتوقفها عن العمل.

الوقائع تقول إننا قدمنا للشركة المستثمرة لمرفأ اللاذقية ملايين الليرات السورية دون أن تقوم بالتطوير والتحديث ومضاعفة الإنتاج، فلماذا لا يجري تقييم لعمل الشركة خلال الأشهر الماضية؟ هل هي خصخصة أم شراكة؟ تقول نقابية في اجتماع نقابي: «إن حديث العامة في اللاذقية يقول إن الشركة عادت إلى أصحابها القدامى».

إبراهيم إبراهيم رئيس نقابة عمال النقل البحري والجوي يقول في مؤتمر الاتحاد المهني للنقل: «كنا قد تحفظنا على عقد محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية لعدة أسباب وبدأنا الآن بحصاد نتائج هذا العقد، وانعكاسه السلبي على العمال. لأول مرة ومنذ عقود تنخفض الحوافز الإنتاجية لجميع العاملين بنسبة كبيرة أدت إلى احتجاج وتذمر العمال بسبب خروج أعمال الحاويات التي تشكل الجزء الأكبر للعمل في المرفأ.

من خلال إطلاعنا على الإنتاجية للمرفأ من الحاويات خلال العام ٢٠٠٩ تبين لنا أن المرفأ خسر من جهتين، من جهة انخفاض الإنتاجية ومن جهة أخرى انخفاض الإيرادات، علماً أن شركة المرفأ وضعت كل البنى التحتية ووسائل الإنتاج الحديثة في خدمة إدارة المحطة: مثل «روافع الكانتري غرين، والموبايل غرين، وبعض الناقلات الشوكية والسقايات وغيرها». ولم تكن شركة المرفأ بدأت باستثمارها، بل اشترتها وسلمتها للمحطة جديدة تماماً.

تدار المحطة حالياً من العاملين الذين انتقلوا إلى المحطة بموجب تكليف أي أنهم كانوا عمالاً في المرفأ، وهذا يعني عدم استقدام خبرة متخصصة كما كان يسوق له. ولم تلتزم المحطة بتشغيل العدد المتفق عليه والبالغ /٤١٨/ عاملاً من العاملين في المرفأ ولم تشغل سوى /١٦٥/ عاملاً، فوفرت على نفسها رواتب وأجور وتعويضات العدد المتبقي وهو /٢٥٣/ عاملاً، الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على شركة المرفأ باعتبارها ملزمة بدفع رواتبهم وتعويضاتهم في الوقت الذي ليس لدى المرفأ أعمال كافية لتشغيلهم والاستفادة من جهودهم وخبراتهم.

ويتابع رئيس النقابة قائلاً:

تقدم عدد كبير من العمال باستقالاتهم بناء للمرسوم /٣٤٦/ للعام ٢٠٠٦ الخاص بالأعمال الشاقة والمجهدة وبسبب الوضع الذي وصل إليه مرفأ اللاذقية بعد تشغيل المحطة، وبعد انفكاك هؤلاء العمال منذ ستة أشهر وحتى الآن لم يتم منحهم الرواتب التقاعدية، علماً أنه تم شمولهم بالمرسوم استناداً إلى رأي اللجنة المشكلة لهذا الأمر.

تساؤل نقابي

ما هو مبرر فصل الإدارة عن الملكية؟ وما هو مبرر تسليم أهم الأعمال في المرفأ إلى المستثمر؟ هل هو إدخال تكنولوجيا جديدة وحديثة؟ شركة المرفأ قامت بإدخال هذه التكنولوجيا «روافع كانتري وموبايل كرين» وكانت مستمرة في ذلك من خلال الأرباح التي كانت تحققها سنوياً. ثم أن الشركة التي جرى توقيع العقد معها هي شركة قيد التأسيس، ولم تكن لدينا المعلومات عن نظامها وعملها، ولم تقدم دراسة حول هذا الموضوع، فما هو مبرر الإسراع بتوقيع العقد؟!!!

وكذلك فإن العقد لم يحدد الآلية القانونية لكيفية انتقال العاملين من المرفأ إلى الشركة، بالإضافة إلى قضايا أخرى متعلقة بمطارح الإيرادات وبدل الترصيف وإعادة التسليم وكيفية توزيع الواردات وأعمال الصيانة واهتلاك الآليات، إضافة إلى أن الشركة حازت على /٧٠٪/ من عمل المرفأ، وقد قلنا في البداية إننا لا نرى مصلحة وطنية بالمضي في هذا الاستثمار، وها نحن الآن وبعد مرور أشهر كثيرة نحصد نتائجه السيئة الضارة بالاقتصاد الوطني.

■■

التحديات أمام سورية..



◄ **محمد الجندي**

تحت عنوان «ماذا ينتظر سورية» كتب محمد الجندي المقال التالي:

تصعيد اللهجة الأمريكية ضد سورية يثير التساؤل أكثر مما يوحي بالتوقعات. لقد تكلمت الإدارات «الإسرائيلية» والأمريكية والأوربية الحليفة كثيراً من قبل عن تهريب الأسلحة من سورية إلى حزب الله، وكان ذلك يقابل بالمزيد من تحريض الأطراف اللبنانية ضد حزب الله وضد سورية. أما الآن، فالتصعيد، هو أمريكي وضد سورية، فماذا في جعبة الشريكين، الإدارتين الأمريكية و«الإسرائيلية»؟

ثمة حقيقة أولى، وهي أن السلاح لدى إيران وحزب الله وسورية محكوم عليه أمريكياً وإسرائيلياً بالإعدام، لسبب بسيط هو أن سلاح حزب الله وقف مرة في وجه إسرائيل: لم يعتد عليها، وإنما وقف في وجهها فقط، وهذا في الفقه الأمريكي- «الإسرائيلي» منكر، يجب اجتثاثه.

غير أن التفاصيل تتعلق بالتنفيذ، وقال الناطقون باسم الإدارة الأمريكية مرات، إن الخيارات كلها مفتوحة (تصريحاً أن الخيار العسكري موجود على الطاولة)، لكن متى لم تكن الخيارات مفتوحة أمام الإدارة الأمريكية؟ ألم تكن مفتوحة (وعسكرية حصراً) عند غزو العراق؟ ألم تكن كذلك عند غزو أفغانستان؟ وبمعنى آخر، عندما يكون الخيار العسكري جاهزاً، لا تتأخر الإدارة الأمريكية ولا شريكتها «الإسرائيلية» من تنفيذه، فلماذا لم تنفذ أي منهما الخيار العسكري حتى الآن؟ وهل التهديد بالخيار العسكري الآن هو من جملة الحرب النفسية، كما تعلن أحياناً طهران؟ في اعتقادنا، لا أبداً، فالتهديد العسكري الأمريكي- «الإسرائيلي» جدي إلى أبعد الحدود. إن عدوانية الإدارتين لا حدود لها، ولا تقف عند أي رادع أو ضابط.

التجربتان العراقية والأفغانية تجعل الإدارة الأمريكية تتوقف قليلاً قبل القيام بتجربة جديدة، لا خوفاً من الخسائر البشرية، فالإدارتان إياهما مستعدتان لهدر دم نصف الشعب الأمريكي، أو المستوطنين الإسرائيليين في سبيل الوصول إلى هدفهما المشترك، وهو إعادة غزو الشرق الأوسط، ولا خوفاً من الآثار الاجتماعية، فهما تعتقدان أن الحرب هي مهرب للإدارتين من مواجهة الأزمات الاجتماعية (البطالة، هبوط المستويات المعيشية، العصابات، الخ)، ولا خوفاً من مقاومة الشعوب، فلدى الإدارتين علاج تتوهمانه لمقاومة الشعوب هو الإبادة. الأزمة المالية تعكر مزاج الإدارة الأمريكية، ولكن هو تعكير مزاج لا أكثر، فالحلفاء الأشاوس، ساعدوا، ويساعدون الإدارة الأمريكية على حل كل مشكلاتها، ومن الجملة الأزمة المالية. أما الأزمة القادمة المتوقعة إذا ما ارتكب العدوان، فيمكن الهرب بها إلى الأمام، ويمكن الاعتماد على الحلفاء مستقبلاً.

ربما ثمة أمران يدفعان الإدارتين إلى التوقف قبل العدوان، الأول هو أن العدوان هذه المرة لابد أن يكون نووياً، وهذا يؤلف استفزازاً، إن لم يكن عدواناً دولياً. هل تقبل روسيا والصين بذلك؟

لا يستطيع المرء أن يجيب، ولكن يمكن التخمين أن المحادثات النووية مع روسيا، ومحاولات إقناع الصين بالموافقة على العقوبات ضد إيران، تقع في خلفيتها محاولة الإدارة الأمريكية الحصول من الطرفين على موافقة، أو على صمت تجاه الخيار النووي، علماً بأن هذا يدمر مصالح حيوية إستراتيجية ومادية لجميع البلدان، ومنها روسيا والصين.

والثاني هو أن السلاح المطلوب تدميره، على الأقل ما عرف منه لدى إيران ولدى حزب الله، يمكن أن يعض، وتعمل الإدارتان لتجنب أكبر ما يمكن من الخسائر. والسبيل إلى ذلك هو عبر طريقين، زيادة التقنية، وتخريب معسكر العدو. فمن جملة زيادة التقنية بني في «إسرائيل» ما سمي بالعتبة الفولاذية، وتستمر الإدارتان في زيادة فاعلية الصواريخ المضادة للصواريخ. أيضاً يقال إن «إسرائيل» تعمل على تحسين أداء الدبابات، وربما تحسين أداء الأسلحة أخرى. أما التخريب، فهو كثير، ولا ينقطع، استمر في لبنان قبل حرب تموز ٢٠٠٦ وبعدها، وفي إيران قبل الانتخابات بكثير وما يزال، ووسائله لا تحصى، تحريض المعارضة، وتعزيزها، وتمويلها، وهذا تمتلئ أوربا والولايات المتحدة به، عدا الناشطين الداخليين المرتبطين عن قصد أو عن غير قصد بمراكز التخريب الخارجية، وهناك أيضاً التخريب الاقتصادي بالحصار، وبالتأثيرات الإقليمية والدولية، ومن الجملة تأثيرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك تؤلف الطائفية أداة تخريبية هامة، كما يؤلف الإفقار الدولي عبر فعل الرأسمالية الدولية أداة مماثلة.

كتبت الصحف الإسرائيلية، أنه في حال حدوث حرب سوف تتعرض المدن «الإسرائيلية» لوابل من الصواريخ، وستحدث خسائر باهظة مادية وبشرية، ولكن حسب زعم تلك الصحف سوف تنتصر «إسرائيل» أخيراً، وترد سورية إلى ما قبل العصر الحجري(؟). أما انتصار «إسرائيل»، فليس بديهياً، ويتوقف على أمور كثيرة، ومنها استعداد العالم لقبول استخدام السلاح النووي في منطقة إستراتيجية حساسة بالنسبة لأغلب بلدان النادي النووي.

وبصرف النظر علن الانتصار أو عدمه، يتساءل المرء، لماذا يتحمل «الإسرائيليون» وابل الصواريخ؟! ولماذا يتحمل الأمريكيون مختلف مضاعفات العدوانية التي تمارسها إدارتهم؟ لماذا يباد الشعب الفلسطيني والشعب العراقي والشعب الأفغاني؟ وما الفائدة من إعادة سورية أو لبنان أو إيران إلى العصر الحجري؟ إذا كانت لدى الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية القدرة على ذلك أساساً.

بمقدار ما يدمر الإنسان كوكبنا، تحاصر الرأسمالية الدولية بيئياً عبر التسمم المتعدد (تسمم الجو والتربة والغلاف النباتي والحيواني)، والأوبئة، وأما اجتماعياً فتتزايد الأعباء التي تفرضها العدوانية على الشعب، واقتصادياً تتقلص الأسواق، وبأزمة الطاقة التي تنتج عن العدوانية، ودولياً بانعكاس كل المضاعفات السلبية على الرأي العام العالمي، وعلى اقتصادياته ومعيشته.

مع ذلك لن تتراجع الرأسمالية الدولية غالباً، وخصوصاً العسكرية التي خلقتها، عن العدوانية، ولن يتحقق بيت الشاعر أحمد شوقي منذ قرن تقريباً «ما ضر لو جعلوا العلاقة في غد، بين الشعوب مودة وإخاء».

العسكرية العدوانية لن تحل المشكلة الرأسمالية الدولية، مثلما لم تحل من قبل مشكلة الاستعمار القديم، فهي في حرب دائمة، وستبقى الرأسمالية الدولية في حرب دائمة.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط يجب الحذر، فمن جملة خيارات الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية ليس الخيار العسكري بمعناه العام، وإنما خيار العدوان العسكري الغادر، فعندما تقول «إسرائيل» إنها لا تنوي الحرب، من الضروري أن نفهم أنها تنوي الحرب، إنما تشنها في الوقت الأشد ملائمة لها.

الحذر لدى الأطراف الثلاثة، إيران وسورية وحزب الله هو لب الإستراتيجية الضرورية لمواجهة أي عدوان قادم. ■■

الحروب والأكاذيب

◄ **وليام بفاف**
ترجمة د. نبيل حوج

إنه لأمر مريب تسهيل العنف الكبير إلى هذا الحد في القرن الواحد والعشرين، وإن الأكاذيب التي كانت تشيعها الحكومات الديمقراطية مازالت مستمرة، حول التهديد المزعوم الذي يتعرض له «الوجود البشري» من إيران سواء تجاه إسرائيل، أو أمريكا أم وحسب «اعتقاد بعض الزعماء الأوربيين» أوربا الغربية.

ويمكن أن يقال إنه لا جديد في تلك الأكاذيب، وأنه من المحتمل أن تأثير الدعاية الرسمية الكاذبة في الديمقراطيات الغربية، هو اليوم أعظم بكثير من القرن الماضي.

أدت السذاجة الطوباوية اليقينية في النصف الأول من القرن السابق، والإيمان بالوعود الطوباوية العلمانية، إلى جعل الناس سعداء لإيمانهم بالمستقبل المرتقب الذي تحلم به البشرية، والذي سيتحقق بعد البلاشفة أو الفاشيين الإيطاليين (دون وضع إشارة مساواة بين المثالين- المحرر). في ألمانيا، أبدى هتلر استعداده للانتقام وحماية شعبه، والتفوق في المستقبل. كل ذلك كان مسائل جدية، لكنها كانت أفكاراً رومانسية أيضاً، واستخدمت لتبرير الجرائم. في نهاية القرن، وعد سلوبودان ميلوزوفيتش الصربيين بتحقيق حلم صربيا الكبرى ذات السيادة المستقلة.

لقد كانت النتيجة درساً في القتل الوحشي وغير المبرر لملايين الناس في الحروب العالمية عند محاولة منع هذه الطموحات. لكن الحروب اليوغسلافية المتعاقبة أيضاً كانت مفعمة بالأكاذيب، ومتعمدة، وأبرزت من جديد الأكاذيب حول الماضي. روايات حول الطموحات البغيضة للشعوب المتآخية في يوغسلافيا السابقة، للقيام بقتل غالبية السكان.

ويمكن أن يعتقد أحدنا أيضاً، في نهاية القرن، بأن انقلاب ميخائيل غورباتشوف كان مستوحىً من العقل والحكمة ليقدم درساً حاسماً عن إنهاء الأكاذيب. فاقتراح غورباتشوف الأولي الليبرالي كان الغلاسنوست- أو العلانية!! فهل هناك منا من يعتقد بأنه في القرن الحادي والعشرين مازال يمكننا تنفس أوكسجين «الغلاسنوست»؟!!!.

الأمر لم يكن كذلك، الظلم والأكاذيب في الشرق الأوسط كانت المسؤولة عن الحروب الجديدة غير المبررة التي احتلت صدارة قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الجديد، وفي هذا الوقت حرضت الأكاذيب العقائدية والأكاذيب المناسبة.

في البداية، تم تحميل صدام حسين مسؤولية هجمات ١١ أيلول على الولايات المتحدة!! ولم يكن الأمر كذلك.

ولاحقاً كانت الرواية بأن النظام العراقي السابق في أثناء فترة عقوبات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ عمل سراً على بناء الأسلحة النووية، على الرغم من جهود الاستخبارات الغربية لاكتشافها ومحاولة تعقبها، وحضور مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق. لكن لم يكن هناك شيء.

والرواية الأخرى كانت بأن العراق حصل على أسلحة الدمار الشامل بطريقة ما، ويمكن أن يستخدمها للهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وذلك بصرف النظر عن القوة الانتقامية الساحقة لهذه الدول، ورغبتهم الواضحة لاستخدامها عند أي هجوم.

عندما يصر الناس على أن هذا الخطر العراقي لم يكن من إنتاج الدعاية الغربية، ولكنه حقيقة، أو على الأقل فيه بعد منطقي، يصبح ضرورياً أن نطرح سؤالاً يندرج في مجال الدراسات الإستراتيجية: كيف؟ أعطني السيناريو! قل لي كيف هذا الهجوم يمكن أن يحدث. ويبقى السؤال من دون إجابة. وبالتالي فإنه من الضروري الاستنتاج أن العراق هوجم لأسباب لا تتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

وفقاً لشهادات معاوني صدام ما بعد احتلال العراق، أنه قبل حرب الخليج اهتم بأسلحة الدمار الشامل لردع الهجوم الإيراني، وقد كان يخشى من الانتقام بسبب غزوه لإيران في عام ١٩٨٠، والحرب التي تلت لمدة ٨ سنوات. وقد استخدم في العراق غازاً ساماً، ولكنه حظي بدعم واستحسان الولايات المتحدة الأمريكية.



الديكتاتور العراقي، بعد حرب الخليج، قرر أن الحصول على أسلحة الدمار الشامل لم يعد مناسباً، لكنه زرع اللغز عمداً في الهواء، كعامل لردع إيران.

وكان الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ مدفوعاً بوهم لدى المحافظين الجدد مفاده أن الشعب العراقي سوف يرحب بغزوه ويصبح قوة ديمقراطية، وصديقاً لإسرائيل.

وبدلاً من ذلك، جاء تخريب المجتمع الحضري العراقي والبنية التحتية والصناعة، التي تحتاج لسنوات عديدة حتى يتم إعادة بنائها، واشتعلت الفوضى، والنزاع الطائفي حيث سلمت البلاد للعدو الأكبر. وتلك كذبة أخرى.

وقد ذكر وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس أنه أرسل رسالة سرية إلى الرئيس باراك أوباما في كانون الثاني الماضي، راجع فيها الخيارات العسكرية المتوافرة. إذا فشلت الدبلوماسية والمحاولة الأمريكية الجديدة لتشديد العقوبات الدولية على إيران في عرقلة المسعى الإيراني، إذاً كل ذلك ليس لبناء رادع نووي..

وإذا كانت إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي، مرة أخرى لرد الهجوم. يجب بالضبط أن تكون نفس المعارضة لنظريات العدوان الإيراني، كما تلك الأكاذيب التي قدمت في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حول العراق كونها تشكل خطراً نووياً على العالم برمته.

ومرة أخرى إن هذا التهديد هو اختراع مزيف، لتخويف الناخبين الأمريكيين، والإسرائيليين والأوربيين، ودفع لهجوم استباقي على إيران. ويبلغ السيد غيتس عن حيرته بأن الرئيس يعترف بأن النزاع مع إيران مبني على الروايات، الذي هو كما كانت الحال مع الأكاذيب أثناء الحرب على العراق، قد يتحول إلى حرب أخرى، من المؤكد أن نتائجها ستكون أسوأ على جميع أطرافها. ■■

من قبل الدول والشركات والأثرياء

نهب مزارع أفريقيا، بلا حدود

◄ **هيلاري افريل**

على الرغم من مرور عام كامل على تعميم أخبار هيمنة شركات ودول أجنبية على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الأفريقية، بموجب عقود شراء أو استئجار، مازال قطاع الأعمال الدولي والنخب المحلية تستغل هذه الصفقات لمصالحها المالية الخاصة، فيما يتفشى الفساد وتحتدم أزمة الأمن الغذائي.

إذ أن الشركات الخاصة تعارض كل جهود التوصل إلى مدونة سلوك عالمية لضمان شفافية هذه الممارسات، فيما تستغلها النخب المحلية للاستفادة من الصفقات المالية الضخمة التي تبرم لاستغلال أراضي أفريقيا الزراعية لمصلحة أطراف خارجية.

ومن الملاحظ أن موجة القلاقل والاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في عدد من البلدان النامية في العامين الماضيين كنتيجة منظورة مباشرة للارتفاع الباهظ الذي سجلته أسعار المواد الغذائية في العالم، وقد تزامنت مع شروع قطاع الاستثمارات الدولي في شراء الأراضي الزراعية في أكثر مناطق العالم خصوبة وخاصة أفريقيا.

وتصف المنظمات الأهلية في أفريقيا وبعض الدول الغربية هذه الممارسات—التي تسميها الأطراف المستفيدة باستثمارات زراعية- بأنها عمليات «نهب الأراضي»، مشددة على أن بعض هذه الصفقات بملايين الدولارات قد حرضت الدول والشركات المستفيدة ضد صغار المزارعين ومزارعي الكفاف المحليين.

وكمثال على القلاقل الشعبية، تلك الإضرابات العارمة التي اجتاحت مدغشقر عندما أعلنت شركة «دايوو» الكورية الجنوبية في تشرين الثاني ٢٠٠٨ استئجارها نحو ١.٣ مليون هكتار من أراضي مدغشقر، ما ساهم في تفاقم أعمال الشغب التي أدت لسقوط الحكومة.

وفي عام ٢٠٠٩، تولى المعهد الدولي للبيئة والتنمية المعني بترويج السياسات الوطنية والدولية لصالح الأهالي المهمشين، ومقره لندن، تولى دراسة النقاش الدائر حول تفشي ظاهرة الاستيلاء على الأراضي الزراعية في أفريقيا بالبحث العلمي.

وأصدر تقريراً بعنوان «استيلاء على الأراضي أم فرص تنمية؟ الاستثمارات الزراعية وصفقات الأرض العالمية في أفريقيا»، خلص فيه إلى أن «مثل هذه الاستثمارات يمكنها إما أن تتيح فرصاً جديدة لتحسين مستويات الأهالي المحليين المعيشية، أو أن تعمق من تهميش الفقراء أكثر فأكثر».

وشرح أن هذه الصفقات يمكن أن تخدم التنمية، حيث يمكن الاستفادة من «الاستثمارات المتزايدة لتحقيق فوائد للاقتصاد العالمي (نمو الناتج المحلي الإجمالي، المزيد من العوائد المالية)، وخلق الفرص لرفع مستويات الأهالي المحليين. فيمكن للمستثمرين أن يأتوا برؤوس أموال وتكنولوجيات، وخبرة، وبنية تحتية، وأسواق».

ومع ذلك، حذر التقرير من أنه نظراً لأن «الحكومات أو الأسواق تضع الأراضي (الزراعية) في متناول المستثمرين، فقد يخسر الأهالي المحليون إمكانية الحصول على الموارد التي يعتمدون عليها، كالأرض والمياه والخشب والغابات والمراعي».

لكن المنظمات غير الحكومية تشدد على أنه لا مجال هناك أو مبررات للتفاؤل.

ويقول أنطوان بوهيي المسؤول عن قضايا الأهالي بمنظمتي Peuples Solidaires وActionAid الناشطتين في مجال الدفاع عن حقوق المزارعين في الدول النامية، إن «تنزانيا على سبيل المثال قررت وقف الاستثمار في مزارع المحروقات الزراعية منذ تشرين الثاني الماضي بفضل ضغوط المزارعين أصحاب الأراضي الصغيرة».

ومع ذلك فلا يوجد حتى الآن أي إطار تنظيمي ملزم قانونياً لإجبار المستثمرين على مراعاة مصالح الأهالي المحليين.

ويذكر أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات العالمية المعنية، اجتمعت في نيويورك في أيلول الماضي لوضع الخطوط العريضة لتنظيم مثل هذه الاستثمارات الزراعية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أثارت هذه المسألة نقاشات محتدمة نظراً لأن بعض الدول المانحة تبدي استعدادها لوضع مدونة سلوك بشأن هذه القضية، لكنه كان «من الصعوبة بمكان دمج القطاع الخاص في مثل هذا المسار»، وفقا لمصدر مطلع.

في هذا الشأن، شدد تقرير المعهد الدولي للبيئة والتنمية على مدى أهمية إدراج قواعد تنظيمية في التشريعات الوطنية وفرض الشفافية والمهنية على المفاوضات، بغية المحافظة على الحقوق المحلية في الأراضي والمياه.

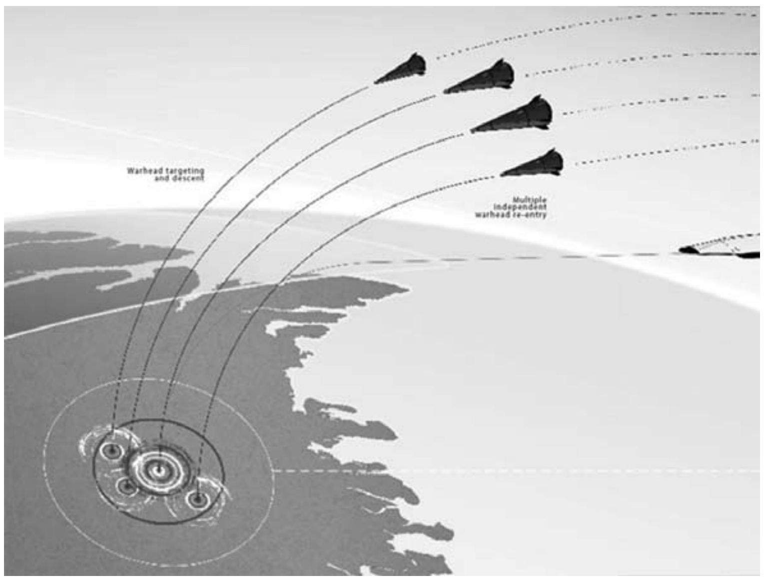
وقد أكدت مديرة المعهد كاميلا تولمين، أن «العديد من تلك الصفقات تتم وراء أبواب مغلقة، بل ويضمن بعضها حقوقا تفضيلية للمستثمرين على استخدام المياه».

وأضافت أن ثمة بعض القوانين الوطنية التي تتطلب من المستثمرين التشاور مع الأهالي المحليين، كما هي الحال في موزامبيق. ومع ذلك، فإن انعدام الشفافية والتدقيق أثناء التفاوض على الصفقات «يشجع على الفساد وعلى توجيه الفوائد لمصلحة الأغنياء وأصحاب النفوذ».

● **نشرة «آي بي إس»**

ضروب الجنون في عصرنا

لم يبق هناك من سبيل آخر غير تسمية الأشياء بأسمائها. يستطيع أولئك الذين يتمتعون بالحدّ الأدنى من الحسّ المشترك أن يلاحظوا دون أدنى جهد كم هو ضئيل ما تبقّى من واقعية في العالم.



عندما تم ترشيح رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما لجائزة نوبل للسلام، صرّح مايكل مور: «عليك الآن أن تستحقّها». لقي هذا التعليق الحصيف إعجاباً من أشخاص كثيرين لحدّة هذه العبارة، مع أن كثيرين لم يروا في قرار اللجنة النرويجية شيئاً آخر غير الديماغوجيا وإبراز تجارة السياسة البريئة ظاهرياً عند رئيس الولايات المتحدة الجديد، وهو مواطن أفرو-أمريكي، خطيب بارع، وسياسيّ ذكيّ، يقود إمبراطورية جبّارة تلفّها أزمة اقتصادية عميقة.

كان اجتماع كوبنهاغن العالمي على وشك الانعقاد، وقد أيقظ أوباما الآمال بالتوصل إلى اتفاقيّة مُلزمة تلتحق الولايات المتحدة عبرها بالتوافق الدولي على منع حدوث الكارثة البيئية التي تهدّد الجنس البشري. وما حصل هناك كان مخيّباً، ذهب الرأي العام العالمي ضحيّة خديعة مؤلمة.

من «المؤتمر العالمي للشعوب حول التغير المناخي وحقوق الأرض-الأم»، المنعقد مؤخراً في بوليفيا، خرجت إجابات مليئة بحكمة القوميات العريقة من السكان الأصليين، التي تعرضت للغزو والدمار ضمنياً على يد الفاتحين الأوربيين الذين، في سعيهم للذهب والثروات السهلة، فرضوا على مدى قرون من الزمن ثقافاتهم الأنانية والتي تتنافى مع أقدس مصالح البشرية.

(واحد من خبرين وردا في ٢٤ نيسان يعبّر) عن فلسفة الإمبراطورية الساعية لجعلنا نؤمن بطابعها «الديمقراطي» و«السلمي» و«النزيه» و«الشريف». يكفي قراءة النص الوارد من واشنطن.

«واشنطن، ٢٣ نيسان ٢٠١٠- يعكف رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، على تقييم إمكانية نشر ترسانة من الصواريخ ذات الرؤوس التقليدية، غير النووية ولكنها قادرة على إصابة أهداف في أي مكان من العالم خلال ساعة واحدة تقريباً وذات قدرة تفجيرية هائلة.

ومع أن القنبلة العملاقة، المركّبة على صواريخ من طراز (مينوتمان)، لن تحتوي على رؤوس ذرّية، فإن قدرتها التدميرية ستكون معادلة لها، وهو ما تؤكده حقيقة أن نشرها وارد ضمن معاهدة (ستارت٢-) الموقّعة مؤخراً مع روسيا. سلطات موسكو طالبت وتمكّنت من تضمين الاتفاق بنداً ينص على أن تقوم الولايات المتحدة بإلغاء واحد من صواريخها التي تحمل رؤوساً نووية مقابل كل واحد من الصواريخ سالفة الذكر.

وحسب تقارير أوردتها كل من صحيفة (نيويورك تايمز) وشبكة (سي بي أس) التلفزيونية، فإن القنبلة الجديدة، التي أطلق عليها اسم (بي جي أس) (Prompt Global Strike- الضربة العالمية السريعة)، يجب أن تكون قادرة على قتل زعيم (القاعدة)، أسامة بن لادن، في مغارة في أفغانستان، أو تدمير صاروخ كوريّ شمالي وهو في أوج التحضير أو مهاجمة موقع نووي إيراني، و(كل ذلك من دون اجتياز العتبة الذرّيّة).

حكومة أوباما تصف التفوق بحيازة سلاح غير نووي يكون له ذات الأثر المتوفر في قنبلة ذرّية كخيار عسكري بأنه أمر مثير للاهتمام.

هذا المشروع كان قد أطلقه في البداية سلف أوباما، الجمهوري جورج دبليو بوش، ولكن احتجاجات موسكو عرقلت تنفيذه. فقد قالت سلطات موسكو أنه مع الأخذ بعين الاعتبار أن صواريخ (مينوتمان) تحمل أيضاً رؤوساً نووية، يستحيل التأكد من أن إطلاق واحدة من قنابل (بي جي أس) لا يشكل بداية هجوم ذريّ.

لكن حكومة أوباما ترى أن بإمكانها تقديم الضمانات اللازمة لروسيا والصين في سبيل منع أي سوء تفاهم. مخازن صواريخ السلاح الجديد سيتم تركيزها في أماكن بعيدة عن مخازن الأسلحة النووية وسيكون بإمكان خبراء من موسكو وبكين إجراء عمليات تفتيش عليها بشكل دوري.

يمكن إطلاق القنبلة العملاقة بواسطة صاروخ (مينوتمان) قادر على الطيران عبر الغلاف الجوي بسرعة الصوت حاملاً ألف رطل من المتفجرات. وستسمح أجهزة بالغة التطور للصواريخ بإطلاق القنبلة وإسقاطها بمنتهى الدقة على أهداف مختارة.

المسؤولية عن مشروع قنبلة (بي جي أس)- الذي تقدَّر تكلفته بـ٢٥٠ مليون دولار خلال السنة الأولى فقط من تنفيذه، وهي المرحلة التجريبية- تم توكيلها للجنرال كيفين شيلتون، قائد الترسانة النووية الأمريكية. وشرح شيلتون بأن قنبلة (بي جي أس) ستغطي ثغرة قائمة ضمن مجموعة الخيارات التي يتمتع بها البنتاغون حالياً.

وقال الجنرال: (نستطيع في هذه اللحظات أن نضرب أي مكان في العالم بأسلحة غير نووية، ولكن بحيّز من الوقت لا يقل عن أربع ساعات)، واعترف بأنه (في سبيل القيام بعملية أسرع لا تتوفر لدينا إلا خيارات نووية).

بواسطة القنبلة الجديدة، ستتمكن الولايات المتحدة من التحرك بسرعة أكبر وبموارد تقليدية، سواء كان ضد أهداف إرهابية أو ضد بلد معاد، وذلك خلال مدة زمنية أقصر بكثير ومن دونً إحداث غضب دولي بسبب استخدام الأسلحة النووية.

من المقرر أن تبدأ التجارب الأولى في عام ٢٠١٤، وأن تكون متوفرة في عام ٢٠١٧ ضمن الترسانة الأمريكية. حينذاك لن يكون أوباما في السلطة ولكن القنبلة العملاقة ربما تكون إرثاً غير نووي يتركه هذا الرئيس، الذي حاز على جائزة نوبل للسلام»

هل يحتاج الأمر للمزيد يا ترى؟

■ مقاطع من تأملات الرفيق فيدل في ٢٥ نيسان

الضربة الأولى لمن؟

◄ عبادة بوظو



الأسئلة المرتبطة باندلاع نزاع عسكري في المنطقة لم تعد من شاكلة هل ستندلع الحرب؟ أو متى ستندلع الحرب؟ فقد بات ذلك بحكم المؤكد، أقله، في ظل الحراك «الدبلوماسي» النشط محلياً وإقليمياً ودولياً، تحت وابل من التصريحات والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية المتنقلة من عاصمة إلى أخرى، ضد سورية ولبنان وإيران، تحت ذرائع جديدة، تتزامن على نحو لافت مع تصعيد تحريضي كبير، ومفرط في إسفافه وخزيه، في لغة وتصريحات وتحليلات ومطالب «رموز» ما تسمى بالمعارضة السورية في الخارج، الداعية إلى التبرؤ من «السيادة الوطنية الفارغة من معناها ومضمونها والفاقدة لقيمتها» طالما «بقيت سورية محكومة من نظامها الحالي»، مثلما التقطت «المعارضة» الإيرانية أنفاسها ودعت لتجدد التظاهرات الاحتجاجية في الشوارع في ذكرى الانتخابات التي أوصلت أحمدي نجاد لولاية رئاسية ثانية.

كما تزامن ذلك أيضاً مع مواصلة الحكومة العراقية ووسائل إعلامها للتحريض على سورية تحت ذريعة ضلوعها في العمليات التخريبية التي تستهدف أبناء الشعب العراقي وما بقي من بنيته التحتية في ظل الاحتلال، وصولاً إلى اتهامها عبر «اعترافات إرهابيين عراقيين» متلفزة بالتورط في تدريب عناصر من «جماعة أبو مصعب الزرقاوي» (!!) وكأن سورية لا تعاني في أمنها الداخلي من هذه الجماعات التكفيرية السلفية التي عاثت قتلاً وتخريباً في العراق، تحت يافطة «المقاومة» زوراً وبهتاناً للنيل من المقاومة العراقية الفعلية ضد المحتل الأمريكي!!!

اخترعوا قضية صواريخ سكود. جنرالات الكيان الصهيوني ينفون أولاً احتمال قيام حرب في هذا الصيف، ثم يتناوبون في التصريحات، تارة إذا اندلعت الحرب مع سورية، فستعيدها للعصر الحجري، وتارة يستبعدون احتمال قيام «صدام كبير وواسع»، (أي مع إبقاء احتمال «المحدود»؟!). واشنطن تعرب عن القلق، وبعدها تحذر مع تل أبيب من تغير موازين القوى في لبنان وحدوده مع فلسطين المحتلة، وقبلها مجلس الشيوخ يدرس مشروع قانون عقوبات جديد على سورية بسبب «فعلتها»، وكلينتون تحذر «قادة عرباً» من احتمال الحرب، ومصر «تنقل» هذه التحذيرات، وغيتس يقول إن لدى حزب الله مقذوفات وصواريخ أكثر من معظم حكومات العالم. أما الاتحاد الأوربي، فيتنصل مسبقاً فيما يبدو، ليصدر بياناً يعرب فيه عن قلقه من التطورات ويدعو فيه الأطراف إلى استئناف عملية السلام.

في المقابل لم تستكن دمشق وطهران للتهديدات، وردتا بشكل مباشر أو غير مباشر على التهديدات بمثلها، في لعبة شد حبال تشير، فيما تشير إليه، إلى أن لجوء واشنطن وتل أبيب لسلاح التهديد والترهيب النفسي والمعنوي وكسر الأشواك، بغية انتزاع تنازلات ما، وفرض تسويات ما، لم يجد نفعاً، ما يعني أن البديل هو محاولة اكتشاف احتمالية ذلك ميدانياً كنتيجة لتوازن قوى جديد يعقب مواجهة عسكرية، لم يعد أمام الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية بدٌّ من خوضها، بغض النظر عن عدم ضمان نتائجها تحت وطأة أزماتهما المستعصية المتعددة وعدم استعدادهما لقبول عدم انصياع قوى ودول المقاومة والممانعة في المنطقة وتعاظم قدراتهم، وتحديداً العسكرية منها.

ومع اكتمال جوقة التهويل والتهليل والتحضير النفسي لبدء عدوان ما على لبنان أو سورية، أيهما أولاً، أو حتى على إيران، ربما كان السؤال الأكثر إلحاحاً في هذه القضية هو: من سيلجأ للضربة الأولى، ليضمن مفاعيلها وقوة تأثير مفاجأتها على الآخر، ليتبعه سؤال لا يقل أهمية يتعلق باستكمال كل المكونات المطلوبة للبيئة اللوجستية للمواجهة والتي لا يشكل الجانب العسكري عاملها الوحيد، بل يتكامل مع بقية مكونات منظومة القوة، ومن بينها الحاجة الماسة لسد فراغات الاستياء الشعبي من تردي الوضع الاقتصادي، بمعنى ما يلمسه المواطن في مفردات معيشته اليومية، وليس ما يسمعه من تصريحات براقة ومعسولة للمسؤولين الحكوميين، تلك الفراغات التي تشكل ممرات يسهل عبرها تسلل الألاعيب النفسية المعادية، سواء كان مصدرها واشنطن أم تل أبيب أم من لف لفهما من أدعياء الفكر والسياسة والثنائيات الوهمية، وتشبيهاتها.

o.bozo@kassioun.org

أزمة اليونان تتفاقم فصولاً..

وسط تجدد الإضرابات العمالية في اليونان احتجاجاً على إجراءات الحكومة في معالجة أزمة مديونيتها على حساب عامة الشعب اليوناني ومستقبل معيشته، ومع امتداد تهديد الأزمة إلى البرتغال واسبانيا، أعلن رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو عن طلبه للمساعدات الطارئة من المجموعة الأوروبية وصندوق النقد الدولي، وقال إن حكومته ستعتمد على هذه المساعدات طيلة ما تبقى من العام، في حين أظهر استطلاع جديد للرأي أن ٦١ ٪ من اليونانيين يعارضون قرار الحكومة طلب هذه المساعدات من الجهتين المذكورتين على اعتبار أنها مشروطة وستتطلب من الحكومة فرض المزيد من الخفض في الإنفاق العام وإجراءات تقشف أوسع.



وبينما أوقف عمال مضربون في النقل العام الحافلات وعربات المترو لست ساعات يوم الثلاثاء احتجاجاً على إجراءات التقشف التي يجري تطبيقها لمواجهة أزمة ديون اليونان، أدى تأزم الوضع المالي اليوناني إلى ارتفاع نسبة الفوائد على السندات اليونانية في السوق إلى ٨.٩ ٪، وهي نسبة تدق ناقوس الخطر، في حين قال مكتب الإحصاء الأوربي إن العجز في الموازنة اليونانية بلغ ١٣.٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩، وهو أعلى مما كان يعتقد سابقاً، حيث ردت وكالة التصنيف الائتماني موديز وستاندارد أند بورز للتصنيف الائتماني بإعلانها خفض تصنيفها للسندات السيادية للحكومة اليونانية التي اعتبرت أن من شأن ذلك تحويل أزمة البلد الاقتصادية إلى مشكلة أوروبية، من دون أن يفصح أن ذلك يعرقل مساعي أثينا للحصول على القروض المرفوضة شعبياً.

فقد أعرب المتحدث باسم الحكومة اليونانية جيورجوس بيتالوتيس عن اندهاشه من خفض مؤسسة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز تصنيف ديون اليونان إلى مستوى «عالية المخاطر»، مشيراً إلى أن الحكومة بذلت كل ما بوسعها لمعالجة الأزمة من خلال برنامج تقشفي، وأكد لليونانيين في الوقت نفسه أن «ودائعهم في البنوك ما زالت آمنة»..!

رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي سبق له أن قال في وقت سابق إن قادة الدول الـ١٦ التي تستخدم اليورو سوف يجتمعون في بروكسل في ١٠ أيار في محاولة للاتفاق على كيفية تفعيل عملية إنقاذ واسعة النطاق لليونان من دون «وجود أية فرصة لإعادة جدولة ديونها»، في حين تجري بعثة من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي مفاوضات مع أثينا بشأن خطة تقشف لمدة ثلاث سنوات كشرط لتقديم قروض عاجلة لها للتعامل مع مديونيتها البالغة ٣٠٠ مليار يورو أي (٤٠٦ مليارات دولار)، أي نحو ١٢٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، علماً بأن أثينا بحاجة إلى نحو ٥٤ مليار دولار هذا العام لتسديد ما عليها من التزامات.

يشار إلى أن أثينا أقدمت بالفعل على خفض الأجور في القطاع العام ورفعت الضرائب، وهي خطوات أشعلت إضرابات ومظاهرات على مدى الشهر المنصرم.

■■

اليونان، أول «خنزير»* يتم نزع شحمه

تحت ثقل الديون، طلبت اليونان تفعيل آلية المساعدة في صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي.

في المقابل، سوف تفرض عليها شروط قاسية: لقد سبق أن زادت الحكومة الضرائب على الاستهلاك، ورفعت سنّ التقاعد عامين، وخفضت أجور الموظفين، وتوقفت عن تعويض المتقاعدين... لكن تلوح في الأفق خطة أكثر قسوةً ستمنع أيضاً، في فترة الانحسار، كل إمكانية لإطلاق الاقتصاد الوطني على يد الحكومة. لاسيما وأن سعر فائدة القروض الممنوحة سيبلغ ٥ بالمائة، أي أكثر بكثير من معدل النمو المحتمل في اليونان. ولا يمكن لذلك إلا أن يؤدي إلى تعميق العجز والديون لديها.

الأزمة اليونانية هي، في مواجهة الأزمة الاقتصادية، أول تجل لفشل الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو. وهي تنتج عن عجز البلدان الأوربية عن الحصول عَلى قروض من المصرف المركزي الأوربي، وتحكم عليها بالاقتراض من الأسواق المالية بأسعار فائدة باهظة. كما أن هذه الأزمة تتأتى من غياب سياسة أوروبية تعاونية وضريبية واجتماعية، تسمح للاتحاد بضمان دين دولة عضو، وبوضع خطة نهوض حكومية حقيقية (بدءاً بأكثر البلدان ضعفاً)، وبجعل الشروط الاجتماعية والضريبية متناغمة فيما بينها، وبتضافر النماذج الاقتصادية الوطنية تدريجياً. مع أن هذا هو الحل الوحيد للخروج من مأزق منطقة اليورو ولتقليص عدم التوازن بين بلدان مثل ألمانيا، ذات الطلب الداخلي الضعيف والفوائض الهائلة في الصادرات، وبين «الخنازير» الشهيرة (أي اليونان وما يدعى بالتلاميذ الكسالى في منطقة اليورو)، التي تمتص تلك الفوائض بسبب استهلاك داخلي قوي.

غداً، سيتوجب على إسبانيا، ثم البرتغال وإيرلندا وربما فرنسا، أن تجد نفسها في وضع اليونان. لكن الخاسرين ليسوا سوى اليونانيين اليوم أو الإيرلنديين غداً: إنهم مجمل المواطنين الأوربيين، الذين يدفعون ثمناً مرتفعاً للأزمة الاقتصادية. إنه أيضاً الاتحاد الأوربي، الذي يُدخل صندوق النقد الدولي في الرقصة ويخضع بذلك اقتصاده لمؤسسة تسيطر عليها إلى حد كبير الولايات المتحدة والصناعة المالية. أما الرابحون، فهم من جانب تلك الصناعة المالية: المسؤولة عن الأزمة الاقتصادية ثم التي يقوم بإنقاذها دافعو الضرائب دون شروط حقيقية، وهي التي تفرض قواعدها على الحكومات الأوربية وتستفيد بالمضاربة على إفلاسها.

سيتوجب علينا تغيير النموذج الأوربي الفاشل اليوم، وبناء أوروبا متضامنة واجتماعية وبيئية.

■ أتاك فرنسا / ٢٣ نيسان ٢٠١٠

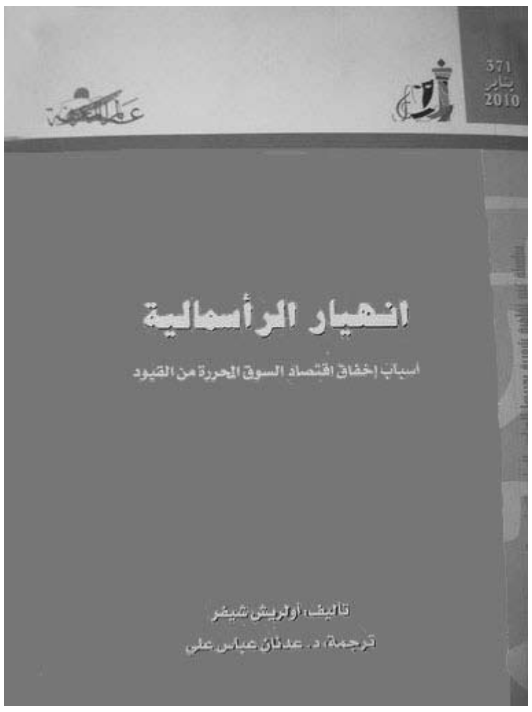
ترجمة قاسيون

❖ كلمة PIGS تعني حرفياً «خنازير» لكنّها في سياق الأزمة الاقتصادية الأوربية الحالية اختصار يتألف من الأحرف الأولى لأسماء البلدان التالية: البرتغال وأيرلندا واليونان وإسبانيا

كتاب «انهيار الرأسمالية»

منظرو الرأسمالية يعترفون بقرب حدوث الانهيار

صدر ضمن سلسلة عالم المعرفة الكويتية أوائل العام الحالي ٢٠١٠ كتاب «انهيار الرأسمالية» للمؤلف «أولريش شيفر».. يتألف الكتاب الذي ترجمه إلى العربية د.عدنان عباس علي، من اثني عشر فصلاً في ٤٦٤ صفحة، ويتضمن توثيقاً مستفيضاً وقيماً لأبرز الأحداث والأفكار والوقائع الاقتصادية المعاصرة الجارية عالمياً، متخذاً من ألمانيا والولايات المتحدة نموذجين، وصولاً إلى الأزمة الراهنة التي تعصف بالرأسمالية، والتي أعادت الاعتبار للماركسية كفكر «معاد» حيث أعيدت طباعة معظم كتب ماركس مع اندلاع الأزمة المالية العالمية،وازداد الإقبال على قراءتها، ليصل إلى قناعة راسخة أن النظام الرأسمالي العالمي بات قاب قوسين أو أدنى من الانهيار.



تصر مؤسسات المال العملاقة حتى الآن أن تعيش في عالم من نسج الخيال، تريد أن تستحوذ لنفسها على المليارات من الأرباح، وأن يتكفل المجتمع العالمي بتحمل الخسائر المالية التي تمنى بها.

على شفير الهاوية

يبدأ الكاتب الغوص في بحثه بإيراد خلاصة استنتجها متأخراً الاقتصادي جوزيف شتيغليتس الحاصل على جائزة نوبل: «لقد علمتنا أزمة الكساد الكبير أن السوق غير قادرة على تسوية الأمر.. هذه الحقيقة مضى عليها ثمانون عاماً، ولكن ثبت أنه ليس من السهل طمسها».. ثم يؤكد صاحب البحث أن «اللامساواة تفاقمت في بلادنا بشكل مفزع، إذ كان عدد أبناء «الطبقة الوسطى» عام ٢٠٠٠ يبلغ ٤٩ مليون مواطن، فتراجع بعد سبع سنوات بمقدار ٥ ملايين مواطن. واليوم ينشر الفزع من التدهور والانحطاط ظلاله في كل البلدان الصناعية، وباتت أكثرية المواطنين تطالب بضرورة زيادة الضرائب على الأغنياء وخفضها على أصحاب الدخول المنخفضة.

وكمثالين ليس إلا، نبين أن القوة الشرائية المتاحة عام ٢٠٠٨ للجمهور العريض في ألمانيا تراجعت عما كانت عليه في مطلع التسعينيات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية كانت النسبة القائمة بين دخل الفرد الواحد من رؤساء الشركات الأمريكية ودخل العامل العادي في مطلع الثمانينيات تبلغ ٤٠ إلى ١، فأصبحت ٤٠٠ إلى ١ في نهاية التسعينيات. إن دخول الثلاثة عشر ألف عائلة- التي تدخل في عداد أغنى العائلات – تساوي مجموع الدخول التي يحصل عليها ٢٠ مليون أسرة فقيرة، مع العلم أن ٢,٧ مليار من سكان المعمورة مجبرون على العيش بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم.

بلغت قيمة الثروة التي يملكها ١١٢٥ مليارديراً في العالم ٤٤٠٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٨، وتساوي هذه الثروة مجموع دخول ثلاثة مليارات مواطن تقريباً، وهنالك تفاوت كبير في فرص التعليم، لأن الدولة الرأسمالية تبخل في إنفاق المال على أهم مورد مستقبلي، وهو تعليم مواطنيها .

منظرو الرأسمالية الجديدة

جسد ممثلو مدرسة شيكاغو في الثمانينيات والتسعينيات الصورة الدقيقة لليبرالية الجديدة التي لا ترفض وجود الدولة القوية فقط، بل تطالب بضرورة أن تصبح بلا أهمية أصلاً.

نشأ اقتصاد السوق المطلقة الحرية كحصيلة للسياسات والقرارات المتبناة طوال قرابة خمسة وثلاثين عاماً، دأبت خلالها البرلمانات والحكومات الرأسمالية على تحرير الاقتصاد من كل قيد، حيث تكاتف رجال المال والحكم على فتح أبواب الأسواق على مصاريعها، وتجريد النقابات العمالية من بأسها، وخفض الضرائب على الرساميل، وخصخصة الشركات الحكومية.. وهكذا انسحبت الدولة تدريجياً من التدخل في الاقتصاد تاركة الساحة للسوق وقواها الذاتية.

تولى اقتصاديان يتصفان بنزعة وعقيدة محافظة على نحو شديد، تبيان الاتجاه الذي ينبغي على الحكومات أن تسلكه لتضمن لشعوبها «المزيد من النمو الاقتصادي في الحد من التدخل الحكومي الذي شل اقتصادياتكم الوطنية»، هما «ميلتون فريدمان» الأمريكي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٧٦ ، و«فريدريش أوغوست هايك» النمساوي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٧٤ ، وقد أزاح الاثنان من الساحة الاقتصادية ليبرالياً بنيت نظريته على الدولة القوية القادرة على توجيه الاقتصاد وهو «جون ماينارد كينز». يقول فريدمان:

الأزمة الرأسمالية في تصاعد مستمر ولا حلول أمامها.. ولسوف تصل قريباً إلى مستوى يصبح فيه الانهيار حتمياً..

«ليست السوق العدو الحقيقي، بل دولة الرعاية الاجتماعية.. ينبغي على الدولة أن تفرض ضريبة لا تتعدى ١٠٪ أو ١٥٪ في أقصى الحالات، فالكنيسة كانت تجبي العشر فقط، وهذه النسب الضريبية تكفي لتمويل الجيش والشرطة والنظام القضائي والمهمات الحكومية. ولا يحتاج المجتمع إلى مصرف مركزي، فالحاسوب قادر على تزويد الاقتصاد بما يحتاج إليه من سيولة».

«ثورة» تحرير اقتصاد السوق من القيود فرضتها الحكومات على المجتمعات في مطلع السبيعينات، وبدأت في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، ثم في بريطانيا وبقية أوروبا والاقتصادات النامية.

في ١٩٧١/٨/١٥ تدارس رتشارد نيكسون مع مساعديه لأيام الخطوات اللازمة لوقف انهيار الاقتصاد الأمريكي، فالأسعار في ارتفاع مستمر وجماهير العاطلين عن العمل في تزايد دائم، والبورصات تترنح بلا انقطاع، والدولار الأمريكي -العملة التي كانت مفخرة الأمة الأمريكية- أشرفت على الهاوية. تخلى نيكسون عن تعهد الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب لغير المقيمين، فقوض أركان نظام الصرف الثابت، ومهد لاندلاع تطور غير ملامح الاقتصاد العالمي في الـ٣٥ سنة التالية، إذ تركت الدولة السوق تعمل بمطلق حريتها، ولم تضع قواعد أو تخلق المؤسسات الضرورية القادرة على فرض رقابة معقولة على عملها . حتى مطلع السبيعينات كانت المشاريع الإنتاجية هي التي تهيمن على الاقتصاد، وكان دور المصارف خدمياً لا غير، ويخضع لرقابة صارمة من الدولة، وحتى معدلات الفائدة ما كان يجوز للمصارف تحديد مستواها، لكن بعد «صدمة نيكسون» تخلت الدولة عن الرقابة المفروضة على تدفقات رأس المال، وألغت القواعد الصارمة في البورصات.

ازدهار اقتصاد الوهم

نتيجة هذه الانعطافة الكبرى، أصبحت البورصات بالتدرج السريع حلبة يتم التعامل فيها بأكثر من ٣ تريليونات دولار أمريكي في اليوم الواحد، أي نحو ٩٠ ضعفاً لحجم التجارة العالمية، وتحولت أسواق المال إلى بؤرة للجشع ومكان لتحقيق الربح بأقصى سرعة، ومنذ السبعينيات انتشر التعامل بما يسمى «المشتقات»، وهي بضائع مالية تشتق قيمتها من التطور الذي يطرأ على قيمة أوراق مالية أخرى، ولم تكن في مطلع نزولها أكثر من معاملات آجلة يتفق فيها طرفان على بيع سهم أو برميل نفط أو طن من القمح بعد بضعة أسابيع بسعر متفق عليه في اليوم الحاضر، ثم ظهرت في الأسواق منذ الثمانينات بضائع مالية أخرى أكثر تعقيداً سميت بـ«المبادلات»، أي الأدوات الجديدة. كما دأبت المصارف على تصدير أوراق مالية مكفولة بقروض عالية المخاطر، ووصلت قيمة المشتقات عام ٢٠٠٧ إلى ٥٩٢ تريليون دولار، أي أنها بلغت ١٠ أضعاف قيمة السلع والخدمات التي ينتجها سكان المعمورة، وستة أضعاف القيمة التي كانت المشتقات قد بلغتها قبل ٧ أعوام. خلقت هذه «الثورة» عشرات الآلاف من المؤسسات الجديدة الناشطة في أسواق المال مثل صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق المخاطر. فمثلاً يدير الصندوق الأمريكي المختص بالإشراف على المعاشات التقاعدية الخاصة بالمعلمين وموظفي جهاز الشرطة في كاليفورنيا ثروة تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليار دولار أمريكي. وتستحوذ صناديق المعاشات التقاعدية على أكثر من ٥٠٪ من أسهم ألف شركة تندرج ضمن كبرى الشركات الأمريكية.. وهكذا تحولت أسواق المال إلى خطر يتهدد الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الإنتاجي. تحولت إلى ناد للقمار.

وتزامن ذلك مع انعطافات اجتماعية خطيرة، فقد تصدت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا للنقابات العمالية بهدف تجريدها من سلطانها، فعملت على إلغاء الدعم المالي وتقليص مدفوعات الرعاية الاجتماعية وخفض معدلات الفائدة وسعت للانتقام من النقابات العمالية وإذلالها . وفي عام ١٩٧٩ باعت تاتشر عشرات المشروعات الحكومية مثل مصانع الغاز وشركة الخطوط الجوية البريطانية ومصانع بريتش لاند لإنتاج السيارات ومؤسسة السكك الحديدية والشركة الوطنية للبترول، وأعلنت عزمها على إغلاق ٢٠ منجماً للفحم، فاحتدمت الإضرابات العينفة واعتقل ٩٠٠٠ عامل من المضربين وأصيب ١٤٠٠ عامل وشرطي بجروح. أصرت تاتشر أن النصر سيكون لرأس المال في كل صراع يحتدم بينه وبين العمال. انخفض التضخم من ١٨٪ في مطلع تسلمها حكم البلاد، لكن البلاد عادت إلى كبوتها في نهاية الثمانينيات، وارتفعت الأسعار وتدهورت الصناعة المفخرة التي يعتز بها البريطانيون، وأغلقت مصانع الصلب والحديد أبوابها، وأخذت الصناعة المعدنية تعلن الإفلاس، وعرضت صناعة السيارات والدراجات البخارية للبيع، وتدهورت المدن، وانتشرت البطالة والفقر.

تفشّي الجنون

مع استمرار هذا الجنون، أمست قيمة بعض شركات الانترنيت بين ليلة وضحاها، أكثر من قيمة بعض الشركات الصناعية العملاقة، رغم أنها كانت غاية في التواضع من حيث الحجم، وبدا وكأن أسواق المال باتت تخلق مليارات ومليارات من اليورو أو الدولار من لا شيء.

شيئاً فشيئاً أصبحت مسيرة الحياة الاقتصادية لا تتحدد من خلال المصانع ذات التاريخ الحافل بالأمجاد، بل من خلال الشركات الفتية المتخذة من مرآب السيارات ورشة للعمل. كان يعمل في شركة «ياهو» ٤٦ مستخدماً عند انطلاقتها، وتحولت بعد ٤ أعوام إلى شركة تشغل ١٢٠٠ مستخدم، وذات قيمة تقدر بـ٩٧ مليار يورو. فجأة صار ملايين الألمان يعتقدون أنه بالإمكان تحقيق الثراء بلا عمل. بدت لهم أسهم الشركات وكأنها ذهب العصر الجديد . حقق «جاك ويلش» رئيس شركة «جنرال الكتريك» أرباحاً ضخمة، وبلغت قيمة شركته المتخصصة في إنتاج مصانع توليد الكهرباء ومحركات الطائرات والتوربينات والمالكة لشبكة التلفزيون NBC إلى أغلى شركة على مستوى العالم، فقد بلغت قيمتها في البورصة ٤٠٠ مليار دولار أمريكي، وبلغ دخل ويلش السنوي ٣٠ مليون دولار، ما يعادل ٧٠٠ ضعف دخل العامل في الشركة نفسها . خفض عدد مجالات العمل التي تنشط فيها الشركة من ٣٥٠ إلى ١٢ مجالاً، وسرح نصف الـ٤٠٠ ألف عامل الذي كانوا يعملون في الشركة. وبات ويلش عنوانا لنظرية تكن كل الاحتقار للمشاعر الإنسانية.

اجتاح بلدان الاقتصاديات الناشئة آلاف المستشارين يبشرون باقتصاد السوق المحررة من القيود .. خبراء يعملون لمصلحة منظمات دولية كانوا مصرفيين شباباً واستشاريين من طينة «جفري ساكس» المقيم في شيكاغو أصبحوا هم المنظرين والسادة. قال «جفري ساكس» عن نفسه إنه «اقتصادي مختص بعلاج اقتصاديات دب المرض في أحشائها»، وكانت نصيحته: ينبغي عليكم استقطاب رأس المال الأجنبي، افتحوا أذرعكم للترحيب بالمشروعات الأجنبية بأن تحرروا الأسعار من القيود، وأن تخفضوا معدلات الضرائب، وتضبطوا حالة الموازنة الحكومية، وتمتنعوا عن التدخل في الشأن الاقتصادي. جاء ساكس إلى بولندا فأعد خطة نالت شهرة واسعة من جملتها عدم التدخل في التحولات التي ستطرأ على الأسعار، وجمع تبرعات من العالم الغربي بلغت مليار دولار أمريكي في ١٩٩٠/١/١ لضمان تسهيل متطلبات الخطة. وبعد بضعة أسابيع ارتفعت الأسعار إلى ٥ أضعاف ما كانت عليه في السابق.

ثم تحول ساكس إلى روسيا فاصطفاه يلتسين مستشارا له.. ادعت خطته أنها ستحول ملكية المشروعات من ملكية حكومية إلى ملكية موزعة على الشعب، حيث حصل كل مواطن روسي على سند يخوله شراء حصة في المشروعات الحكومية بقيمة ١٠ آلاف روبل، لكن الروس لم يحيطوا بمغزى هذا الإجراء، فراحوا يقايضون السندات التي حصلوا عليها بالمواد الغذائية، أو تنازلوا عنها لمصلحة رؤسائهم في العمل، فتمكنت حفنة صغيرة ذات سلطان عظيم في الحكومة، من الاستحواذ على هذه المستندات واستخدامها للاستيلاء على المصانع الحكومية بأبخس الأثمان..

تشكلت شركات صناديق استثمار أشبه بنواد للمقامرة تجمع أموالها من الخواص والمصارف وشركات التأمين للحصول على أعلى معدلات الربح في أقصر زمن، فراحت تستدين من المصارف أموالاً تصل إلى أضعاف الأموال تجمعها من المستثمرين المساهمين، وبهذا النحو تستطيع هذه الصناديق رفع قيمة الأموال التي تغامر بها في كازينو المال العالمية إلى ١٠ أضعاف، بل إلى ٢٠ ضعفاً مقارنة بحجم الأموال المشاركة في الصندوق المعني. في نهاية الثمانينيات لم يتجاوز عدد نوادي القمار هذه المائة، بيد أنها أصبحت نحو ١٠ آلاف عام ٢٠٠٨. وكان صندوق «أل تي سي أم» قد فاق كل الصناديق الأخرى من حيث وحشية ما انتهج من أساليب. في عام ١٩٩٨ استقطب هذا الصندوق ودائع بقيمة ٤,٧ مليار دولار أمريكي وتحصل على قروض بقيمة ١٢٠ مليار دولار أمريكي، واستثمر هذه المبالغ الهائلة في أدوات مالية ليست عالية المخاطر فقط، بل وتتعلق بها من ناحية أخرى أوراق مالية تصل قيمتها إلى ١,٥ تريليون دولار أمريكي. إنه كان أكبر صندوق مخاطر في العالم. وقد دفعهم جشعهم إلى المضاربة إلى أقصى حد، فورطوا أنفسهم في صفقات لا يمكن السيطرة على مخاطرها أبدا، فكانت خطرا يهدد دولا برمتها ومصارف مختلفة والنظام المالي العالمي.

تواطؤ معلن

وهكذا فإن أسواق المال ما عادت لها علاقة بتطور الاقتصاد الحقيقي، أي الاقتصاد الإنتاجي، بل أصبحت تهيمن على الاقتصاد العالمي وتجبر المشاريع على تنفيذ التغيرات التي تفرضها عليها . لقد انهار اقتصاد التكنولوجيا الحديثة قبل أن يرى بزوغ شمس الازدهار المنشود، فكيف حدث ذلك؟. تبرع كينيث لاي بأكثر من ٠,٥٥ مليون دولار لتمكين بوش من أن يصبح حاكم ولاية تكساس أولاً، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية لاحقاً . كما تبرع كل من كيبيث لاي ورئيس شركة إنرون بمائة ألف دولار في تكاليف الاحتفالات بتنصيب بوش رئيساً للولايات المتحدة، وبعد عشرة أشهر أفلست شركة إنرون التي كانت قد زورت حساباتها وأعلنت أرباحاً ما كان لها وجود، وأحالت ديوناً مستحقة إلى عالم من نسج الخيال في موازنتها المعلنة رسمياً.. منذ العام ١٩٩٠ تبرعت هذه الشركة بنحو ٦ ملايين من الدولارات الأمريكية.. فقد حصل نصف أعضاء مجلس النواب وثلاثة أرباع مجلس الشيوخ على دعم مالي من الشركة. وقد أسس خبراء الشركة المتخصصون بالتحايل المالي أكثر من ٤٠٠٠ شركة ما كان لها أي وجود في الحسابات الختامية. هنالك نحو ٨٠٠٠ صندوق من صناديق المخاطر من أصل ١٠٠٠٠ صندوق مسجلة في جزيرة الكيمن! أما من الناحية العملية لا وجود لصناديق المخاطر هذه في جزر الكيمن، إذ يقتصر وجودها هناك على امتلاك صندوق للبريد . ارتفع حجم المتاجرة بالمشتقات التقليدية، أي حجم المقامرة على معدلات الفائدة ومؤشرات البورصة بين عام ١٩٨٦ و٢٠٠٤ بنحو ٨٠ ضعفاً، ارتفع من ٦١٤ مليار دولار أمريكي إلى ٤٦,٦ تريليون دولار أمريكي. خلال بضعة أسابيع بعد هجمات أيلول/٢٠٠١ تبددت الثروات المستثمرة في الأسهم بما قيمته ٢ تريليون دولار أمريكي، وارتفعت مديونية الحكومة الأمريكية من نحو ٣ تريليون إلى أكثر من ٦,٢ تريليون دولار أمريكي أثناء سنوات حكم بوش الثماني. وقد راكم الرئيس الثالث والأربعون ديوناً جديدة بلغت قيمتها مجمل الدين العام الذي تراكم في عهد الواحد والأربعين الذين حكموا البلاد قبله. وقد برر بوش التزايد الهائل في الدين العام بالكفاح ضد الإرهاب وبالحربين على أفغانستان والعراق.

وما يجري في ألمانيا يكمل الصورة، إذ يمتلك الألمان ثروة مقدارها ٥,٤ تريليون يورو، ويعادل هذا المبلغ قيمة كل ما ينتجه المجتمع الألماني على مدى عامين. ويستحوذ ١٠٪ من السكان على نحو ٦٠٪ من قيمة هذه الثروة، ويستحوذ ١٪ من السكان على ٢٠٪ من هذه الثروة. من ناحية أخرى فواحد من كل ثمانية مواطنين هو في عداد الفقراء، ولولا المساعدات الاجتماعية لكان ٢٥٪ من المواطنين في عداد الفقراء، إذ انخفض دخل الألماني بالأسعار الحقيقية بنحو ١١٪ بين ١٩٩٥ و٢٠٠٤، بينما ارتفعت رواتب المدراء بشكل خيالي، فقد حصل مدير صندوق المخاطر جون باولسون على دخل بلغ ٣,٧ مليار دولار أمريكي.

في الولايات المتحدة الأمريكية استحوذ عام ٢٠٠٥ مثلا ١٪ من السكان على أكثر من خمس كل الدخول المتحققة، وفيما كانت المعدلات الضريبية التي تصل إلى نحو ٧٠٪ تتكفل بإعادة توزيع الدخول المفرطة في الارتفاع، تغيرت الحال في الثمانينيات من القرن الماضي، فقد خفض الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان المعدل الضريبي الأقصى إلى ٢٨٪، وحرر كثيراً من القطاعات الاقتصادية ومنها المصارف و«وول ستريت» من الضوابط الحكومية.

الانهيار بات وشيكاً

الأزمة الناشئة اليوم ما تزال محصورة في القطاع المالي بشكل يوشك على الانفجار، فماذا سيحدث لو طالت الاقتصاد الحقيقي، أي العيني أيضاً؟ تصر مؤسسات المال العملاقة حتى الآن أن تعيش في عالم من نسج الخيال، تريد أن تستحوذ لنفسها على المليارات من الأرباح، وأن يتكفل المجتمع العالمي بتحمل الخسائر المالية التي تمنى بها .

لكن.. ستلي الأزمة الحالية أزمة أخرى بكل تأكيد .. إن اقتصاد السوق معرض للانهيار والاختفاء من الوجود .

■ **د. نزار عبد الله**

«المسكوت عنه» المقول إلى حد الملل

◄ منار ديب

ثمة «مسكوت عنه» يفترض أنه مسكوت عنه، متداول وشائع، مردد ومقلد، إلى الحد الذي يسمح بالتساؤل هل هو مسكوت عنه فعلاً، فالمثقفون صاروا نقديين بصورة معكوسة وتشكل ضرب من الإجماع «النخبوي» والقطيعية النخبوية، حتى أصبح ما يفترض أنه مبتذل وشعبوي هو المسكوت عنه.

مثلاً يمكن أن يقول أحدهم إن (إسرائيل) دولة حضارية تحاكم المعارضين لسياساتها الرسمية من مواطنيها محاكمات «عادلة» ولا تعدمهم ولا تعذبهم، وإن هذه «الدولة» ديمقراطية ومتطورة وتوفر مستوى معيشياً لائقاً لسكانها، وإن معظم المواطنين العرب يتمنون لو كانوا ينعمون بفردوسها.

أولاً هذه الصورة مجتزئة وانتقائية ولا ترى أبعاد الصورة كاملة، لا تدقق في التفاصيل وتسلم بظاهر الأمور ولا تذهب إلى جذور المشكلة، أو تطرحها بشكل مغلوط وغير ذي صلة، ثانياً هذه الرؤية قاصرة ميكانيكية ورياضية تتعامل مع البشر كأفواه وبطون لا كذوات فاعلة وجماعات لها وجدانها الأخلاقي وطموحاتها القومية وحقوقها السياسية.

مثلاً الاحتلال الأمريكي نقل العراق إلى الديمقراطية وأخرجه من ظلام الدكتاتورية، وهو سيرحل على أية حال، وما قتل من العراقيين على يد العراقيين أضعاف من قتلهم الأمريكيون.

هل يمكن الحكم على الديمقراطية العراقية اليوم، هل تشكلت الصورة، ألا يعاد إنتاج دكتاتورية طائفية، هل القضاء على الديكتاتورية يعني القبول بالاحتلال بالضرورة، هل أعمال القتل البشعة تبرر جرائم الأمريكيين هذا إذا افترضنا أن المعلومة بحد ذاتها صحيحة، وألا يثير الاحتلال حساسية وطنية وسيادية من أي نوع، وهل فعلاً قام بعمل خيري بإسقاط النظام السابق، وهو لا يريد شيئاً وسيرحل مع انتهاء مهمته.



إما أن في الأمر سذاجة أو حسن نية مفرط إلى درجة البلاهة، لكن الأدق القول أن هناك سوء نية مبيتاً، ونظراً بعين واحدة عن قصد، فالجندي الأمريكي الذي يقدم مساعدات لمدنيين عراقيين لا ينفي عنه أنه ينتمي إلى جيش احتلال تسبب بمقتل مليون عراقي في حرب لا مبرر لها بعد حصار جائر، والنظام السياسي الإسرائيلي الذي يحاكم جندياً إسرائيلياً قتل مدنيين فلسطينيين هو النظام الذي يعطي الأوامر لجيشه لقصف أهداف مدنية عن سابق إصرار، وهو نتاج وجود استعماري غير شرعي في المنطقة.

رغم غربة تلك الطروحات عن الوجدان العام إلا أنها وتنويعاتها المختلفة متداولة بكثرة، بصيغة الحقيقة التي لا يجرؤ أحد على قولها، وتصير الطروحات المخالفة شعارات جوفاء، بينما المثقف الذي يقدم نفسه على أنه نقدي لا يقوم بأكثر من تغييب حسه النقدي ورؤيته المركبة وتعقيده الفكري، بل وضميره وشعوره بالانتماء.

المسلمة النخبوية الدارجة اليوم، مع إنتاج النخب الإعلامية لمسلمات بدلاً من نقدها، هي الخطر الإيراني، والتي تتبعها طائفية وظلامية حركات المقاومة وإثارتها للانقسامات والحروب الأهلية، ويبرز تهافت هذه المسلمات الزائفة، مع تجاهل مسلمات حقيقية وأكثر تماسكاً كالخطر الإسرائيلي والاحتلال الأمريكي، أو الإشارة إليها على سبيل رفع العتب أو لوضعها مع إيران بالسلة نفسها، في نوع من عدالة الظلم، لو راقبنا ما يكتب عن إيران اليوم في الإعلام العربي الأكثر انتشاراً لوجدناه يزيد بإضعاف عن ما يكتب عن إسرائيل، بينما يغض الطرف عن استضافة دول عربية لقواعد عسكرية أمريكية وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي تفعل كل يوم ما من شأنه أن يقنع العرب أنها ليست صديقاً، وأنها لن تضحي بعلاقاتها مع إسرائيل بأي ثمن.

هذا المسكوت عنه المزعوم لماذا يستأثر بالمنابر إذا كان طرحه بتلك الخطورة، ولماذا يتكرر طرحه في استنفار للأدوات اللغوية والثقافية إذا كان حقيقياً ومتماسكاً، هل لشعور قائليه بأنه يفتقد إلى الإقناع.

■■

ربما ..!

حواف الكتابة

إذا أردنا اقتفاء آثار النص فيمكن العثور على المسالك المرجوة في الهوامش التي يلوذ بها الكاتب، من يوميات وحوارات وشهادات ورسائل... ففي هذه الأنواع تسطع المرايا الحقيقية لأفكار الكاتب وشخصيته واهتماماته، وهي غالباً ما تغيب في خلفية النص وكواليسه.

هذا ما كان يكتشفه القرّاء على الدوام في يوميات تشيخوف وكافكا وبيسوا، وفي رسائل ريلكه وهمنغواي، وفي حوارات إرنستو ساباتو ومحمود درويش والماغوط... إلخ، حيث يمكن أن ترى كيف تولد الفكرة، وكيف تتم إعادة إنتاجها من جديد في نص أو أكثر.

اليوميات نوع جربه أدباء كثر على مر تاريخ الأدب، ومن المعروف أن تلك الكتابة التي تتخذ شكل شذرات هي أجزاء من نص لا ينتهي إلا بنهاية صاحبه، لأن كل يوم هو إغواء بقطعة جديدة. كما أن الكاتب، خلافاً لهاوي هذا النوع، إنما يقوم باختصار يومه بجملة لذيذة أو مقطع صغير. لنتذكر يوميات فرناندو بيسوا، شاعر البرتغال الكبير، المعنونة بـ"كتاب اللا طمأنينة" والتي صارت تعتبر من كلاسيكيات الأدب في القرن العشرين، حيث حوّل بيسوا هذا النوع إلى استبطان داخلي. كذلك الحال مع يوميات أنايي سنن التي وصلت نتاجاتها في هذا الباب إلى مجلدات.

ولا يختلف الأمر مع الرسائل التي يمكن أن نجد مثالها الأسطع لدى راينر ماريا ريلكه في "رسائل إلى شاعر شاب". أو في الحوارات التي تجلو لنا البداهات، وترينا مساحات كانت غامضة من تفكير الكاتب في نصوصه.

تمكننا هذه الحواف التي غالباً ما ينظر إليها باستخفاف من عوالم أصحابها، فمن يقرأها يجد أنه في صميم التجربة الأدبية والشخصية لصاحبها، لأنهم يكونون فيها عراة من المجاز والحبكة والشخصيات، وفي حوار مباشر وعفوي مع الذات والعالم.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

«الغزالة يوم الأحد» لقاسم حداد

صدر لدى «دار الغاوون» في بيروت كتاب «الغزالة يوم الأحد» للشاعر البحريني المعروف قاسم حداد. والكتاب الذي هو تجربة فريدة تقوم على فن الشذرة، يُمازج بمهارة بين الشعر والنثر، ماشياً على حدّ كل منهما، مُظهراً الزخم الفنّي الذي تتمتّع به تجربة حداد التي شكّلت منذ السبعينيات علامة بارزة في المشهد الشعري العربي الحديث. والكتاب الذي يقع في ١٦٠ صفحة من الحجم المتوسط، بغلاف أزرق أنيق، يحتوي على ٣١٣ شذرة، منها نقتطف هذه الشذرات:

**«أكاد أسمع النخيل ينشج المطر».
لا يكفي أن تكون شاعراً كبدر شاكر السيّاب
لكي تتخيّل هذه الصورة،
يتوجّب أن تكون فلاّحاً لتشعر بها.**

**ليس في النوم شيء
سوى الظلمة
لمن يذهب بلا أحلام**

**لا يتركون للمؤمن حرّية الانفراد بدينه،
خشية أن يكون الشيطان ثالثهما.**

**بانتفاضة رأس غوّاص يخرج من اليمّ،
نافثاً أنفاسه المقطوعة،
يمكننا استحضار تاريخ كامل،
من هواء ناقص،
حاول أن يعثر عليه رجل في الأعماق.**

**«التماثيل حين تنحني، تنكسر».
لا أذكر من قال هذه الكلمة؟
لكنني أسمع هشيم أحجار هنا.**

**كانت دموع يسوع على الصليب أكثر غزارة من دمه،
ندماً على تصديق وعوده**

**واصل في شرح عملك الفنّي،
فلن يُفسد إبداعك شخصٌ مثلما تفعل.**

**ليست هذه غرفتك،
افتح الباب واخرج،
إنها في الخارج.**

**الماء ليس مهندساً لكي يبتكر النهر ويشقّه،
إنه مجرّد راكب يصعد الحافلة
ذاهباً إلى البحر.**

■■

"الثقافة الشعبية": استراتيجية ثقافية لحماية الموروث العربي

مجلة "الثقافة الشعبية" التي تدخل سنتها الثالثة طرحت في عددها التاسع مواد في غاية الأهمية والتنوع من مصر والمغرب وسورية والأردن وتونس. واستهلت الدورية التي يرأس تحريرها علي عبد الله خليفة عددها بالدعوة للعناية بالثقافة الشعبية وفق رؤية استراتيجية تتجاوز الفزعة الآنية، وتتخطى الجهود اللحظية العابرة، وتطالب في الوقت نفسه بجعل الأمر في رعاية الدول، وفي صلب السياسة بوصفها "رافداً وطنياً".



غير ذلك، جاء في عدد الدورية التي تصدر بالتعاون مع المنظمة الدولية للفن الشعبي، مقال نظري واحد، وترجمة واحدة أنجزتها مديرة البحوث الميدانية في الدورية نور الهدى باديس عن وحدة وزن اللؤلؤ الـ"جو" فيما نحت بقية المواد منحى تطبيقيا. فيكتب عبد الحميد حواس "المادي وغير المادي في الثقافة الشعبية" مقدماً لمحات وتعريفات لمفهوم الثقافة الشعبية. ويأتي في إثره، بحسب التبويب، محمد السموري الذي عالج في مقاله دلالات فن "العتابا" بوصفه شعراً شعبياً وتراثاً غنائياً، ويحاول فيه رد هذا الفن إلى أصله، ثم ذكر علاماته المميزة التي تفصله عن سواه من فنون شعبية شبيهة بذكر الفروقات. وفي باب "العتابا" نفسه، باب الأدب الشعبي، يطرق محيي الدين خريف باب النخلة في الجنوب التونسي. ويمهد لمقاله بالحديث حول النخلة مستشهداً بما جاء في المدونات القديمة حول هذه الشجرة، ثم يبسط الحديث عن الأدب الذي اتصل تمجيداً بهذه الشجرة ذات القدسية. ومن الفضاء عينه يقرأ أحمد الخصوصي أشعار أحد الشعراء الشعبيين التونسيين وهو على الدليوي العياري. وآخر إسهامات هذا الباب عبارة عن قراءة في إصدار أحمد الحسين عن الفنون الشفاهية في الجزيرة العربية أنجزها جاك شماس بلا توثيق للكتاب المستعرض لا في المتن ولا في الهامش.

مقال كتبه إدريس مقبوب عن نظام الأعراس في المغرب عالج الموضوع عبر اختيار نموذج إحدى القبائل الأمازيغية، وفيه يقدم بالتفاصيل جميع المراحل والطقوس التي تسبق الزواج أو تمهد له – ما قبل الخطوبة – حتى إتمام المراسم المتعلقة. وبعد العرس الأمازيغي، أول مواد باب العادات والتقاليد، توجه مريم بشيش الدعوة للعمل بسرعة على حفظ وتوثيق الأطباق والأكلات التقليدية وأرشفتها، حيث إن زمن العولمة الحالي وطبائعه الاستهلاكية، ودخول عناصر ومكونات جديدة في المطبخ العربي، كفيل بتضييع ما تبقى في هذا الشأن. الباب التالي من العدد نشر لها في العدد دراسة ميدانية مطولة عن أغاني المهد في البحرين.

في باب حرف وصناعات تتوزع مواده على صناعة الدمى التقليدية في جنوب الأردن، والبلاص المصري والحلي في الثقافة العربية والشعبية. وقد اشترك كل من سعد الطويسي ومنصور الشقيرات في كتابة مقال "العاجة، دمية تقليدية لتسلية الأطفال في جنوب الأردن"، تناولا فيه هذه الدمية من حيث أصل التسمية وتقنية الصنع. أما البلاص المصري فتكتب عنه إيمان مهران "البلاص حامل مياه النيل"، وتستعرض أنواعه ووظائفه وارتباطه ببعض الطقوس كالزواج والسحر، ثم يقارب صلاح الشهاوي موضوع "الحلي والزينة في الثقافة العربية والشعبية" عبر تطواف على أنواع الحلي سواء تلك التي توضع كزينة للرأس والشعر أو للرقبة والصدر وللأذنين والأنف والخصر والساعد.

ثم تتناول بزة الباطني باستفاضة كبيرة "من أغاني المهد في البحرين" في الباب الموسوم: في الميدان. وتبدأ بنثر بعض الملاحظات حول اللهجة المحلية قبل أن تدلف في استعراض نتائج عملها الميداني حول هذه الأغنيات، أنواعها، نصوصها بحسب جنس الطفل، وبحسب بعض المدن والقرى البحرينية.

أما آخر الأبواب فعبرت فيه أحلام أبو زيد على عدد من الإصدارات الجديدة التي تعنى بالثقافة الشعبية، واختارت في هذا العدد مجموعة من الكتب الصادرة عن الهيئة العامة السورية للكتاب، ومديرية التراث الشعبي في وزارة الثقافة السورية.

■■

ركن الوراقين

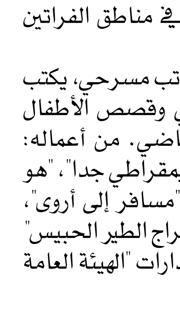
دراسات ونصوص في الشعر الشعبي



تلقي هذه الدراسة الضوء على مساحات واسعة من الشعر الشعبي الغنائي في سورية وشرق المتوسط، حيث يقسم الباحث عبد الفتاح رواس قلعه جي إلى وحدات جغرافية تحمل كل وحدة منها ألوانها الغنائية وخصوصيتها الفنية. ومن هذه الألوان: المطاول، الموال، العتابا والميجانا، الشديات، أغاني الأطفال، المناغاة، الهناهين، الموشحات والقدود.. في مناطق الفراتين والبادية، الساحل والجبل.

يذكر أن مؤلف الكتاب باحث وكاتب مسرحي، يكتب الشعر والمسرح والنقد المسرحي وقصص الأطفال منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي. من أعماله: "مولد النور"، "الإسكافي وحوار ديمقراطي جدا"، "هو الذي رأى الطريق" في المسرح. "مسافر إلى أروى"، "سيدة الحروف" في الشعر، و"معراج الطير الحبيس" رواية.. وسواها. الكتاب من إصدارات "الهيئة العامة السورية للكتاب".

حاشية على اسم الوردة



كتاب "حاشية على اسم الوردة" لأمبرتو إيكو هو كتاب، كما يقول مترجمه أحمد الويزي، مكتوب بسبب استفسارات واستيضاحات القراء في أشياء كثيرة ترتبط بتلك الرواية العظيمة، خاصة وأنها نص متاهي كثيف ومتراكب مليء بالمعلومات واللغات والأصوات، مما حدا بالروائي الإيطالي إلى كتابة هذا الذي يوضح فيه الكثير من مجاهيل نصه وإحالاته. يقول إيكو: "كنت وأنا أكتب أواجه عدة مشاكل. فقد أردت خلق مكان مغلق، يكون بمثابة عالم خاص مسكون بسمات السجون والمعتقلات. ولكي يتسنى لي إحكام غلقه بكيفية جيدة كان يلزمني ان أدرج ضمن متاهاته المعتمة، ليس وحدات المكان وحسب، وإنما الوحدات التي تشير إلى الزمن". الكتاب من إصدارات دار "التكوين" بدمشق.

ملتقى حلب الثاني لقصيدة النثر

تنطلق الدورة الثانية لـ«ملتقى حلب لقصيدة النثر» في يومي ٥ و٦ من الشهر الجاري في المركز الثقافي العربي بالعزيزية (الثامنة مساء). الملتقى الذي يرعاه الحزب الشيوعي السوري، وستكون دورة هذا العام مهداة للشاعر عبد اللطيف خطاب. من الشعراء المشاركين في الملتقى: محمد دريوس، إيلي عبدو، أميرة أبو الحسن، محمد رشو، فداء الغضبان، حسين بن حمزة، رائد وحش.. وستكون هناك مداخلتان نقديتان حول قصيدة النثر للناقدين خضر الآغا وخالد حسين. وجميع جلسات الملتقى يديرها الشاعران محمد فؤاد وعبد السلام حلوم.

نصير شمة ملحن الموسيقى التصويرية لمسلسل «أنا القدس»

باسل الخطيب يدخل المدينة المحتلة من أوسع أبوابها

◄ قيس مصطفى

اتفق المخرج باسل الخطيب الأسبوع المنصرم مع الموسيقار نصير شمة على أن يقوم الأخير بتلحين الموسيقا التصويرية الخاصة بمسلسله «أنا القدس» حيث سيقوم نصير شمة، أحد أكثر الموسيقيين شعبية في الوطن العربي، بصناعة ألحان لأغنية الشارة وهي من تأليف الشاعر الفلسطيني الكبير يوسف الخطيب. ومشاركة موسيقار من طراز العراقي نصير شمة في عمل يتناول القضية الفلسطينية يعطي دفعة كبيرة لهذا العمل، خصوصا في مرحلة تجيش فيها الصدور العربية غضباً لما يرتكبه الإسرائيليون من ممارسات في مدينة القدس المحتلة، والمقدسات العربية والإسلامية والمسيحية فيها.



ومن المعروف أن باسل الخطيب ينتمي إلى الجيل الثقافي الذي ما زال ينظر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها هما وطنيا وعربيا جامعا في الوقت الذي تنفق فيه المليارات على الأعمال الترفيهية. خيار باسل الخطيب يعزز موقعه كمخرج يرى أن القضية الفلسطينية هي القضية المحورية للشارع العربي، ومن هذه القضية بالتحديد تنحدر كل المشاكل العربية الأخرى، ومن إيمانه الشديد بهذه الرؤية. ينجز مسلسله الجديد الذي ظل حبيس الأدراج عشر سنين متواصلة، على الرغم من التقصير الذي تمارسه الفضائيات والجهات الإنتاجية العربية تجاه القضية الفلسطينية.

يتناول المسلسل الذي كتبه باسل الخطيب بالاشتراك مع شقيقه تليد الخطيب تاريخ مدينة القدس من عام ١٩١٧ وحتى العام ١٩٦٧، حيث يسلط المسلسل الضوء على المقاومة العربية في مدينة القدس في مواجهة الانتداب البريطاني كما يركز على الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها تلك الفترة العاصفة في تاريخ المدينة المقدسة. ويصل المسلسل إلى مرحلة الاحتلال (الإسرائيلي) لمدينة القدس ويضع الكاميرا في مواجهة الظروف والملابسات التي سهلت وقوع المدينة في أيدي العصابات الصهيونية والممارسات البشعة التي ارتكبتها آنذاك.

أخرج باسل الخطيب مجموعة من الأعمال الدرامية الهامة التي ارتبطت بذاكرة المشاهد ومنها: «أيام الغضب» و«نساء صغيرات» و«هولاكو» و«نزار قباني» وغيرها من مسلسلات السيرة الذاتية كمسلسل «موكب الآباء»، وعمل مع مختلف الأجيال الفنية في سورية، وانتقل ليعمل على الساحة المصرية حيث قام بإخراج مسلسل «جمال عبد الناصر». وعن إشراك نصير شمة بمسلسله «أنا القدس» الذي يقال أن الفنانة الأردنية صبا مبارك ستلعب دور البطولة فيه إلى جانب الفنان عابد فهد، يقول الخطيب: «نصير شمة موسيقي من الطراز الرفيع، إضافة إلى أنه يحمل الهم الوطني والقومي أيضا. كما أن له تجارب كثيرة ومهمة جدا في تلحين الأعمال الوطنية هذا إلى جانب إعجابي الشخصي بأعماله الموسيقية».

ووصف نصير شمة الذي كان قد لحن مؤخراً أوبريت «ياقدس» والذي قدم في دار الأوبرا في دمشق الشهر الماضي عمله مع باسل الخطيب بالقول: «موسيقا هذا العمل امتحان جديد» ووعد الجمهور بأن موسيقا «أنا القدس» لن تشبه أي عمل سابق قدمه. هكذا ختم نصير شمة بالقول: «هذا العمل ضرورة للتعبير عن كل ما يشعر به جيلي والجيل الذي سبقني وإذكاء روح المقاومة وإعادة قضية القدس إلى المشهد العربي والعالمي»، مؤكدا على أن هذه الموسيقى لن تشبه أي عمل سابق قدمه.

مسلسل «أنا القدس» من إخراج باسل الخطيب، ومن تأليفه بمشاركة أخيه تليد الخطيب، والإنتاج لشركة جوى السورية، بالتعاون مع شركة أفلام محمد فوزي المصرية. يشارك في العمل نجوم الدراما من سورية والأردن ولبنان ومصر وفلسطين، وقد بدأ التصوير منذ أسبوعين، وسيستمر لمدة ثلاثة شهور في مناطق مختلفة من سورية ليعرض في شهر رمضان المقبل.

■■

المسلسل التركي «صرخة حجر»: أول القصيدة.. كُفر!

◄ جهاد أبو غياضة

بعد أن سبب عرضه على قنوات التلفزة التركية أزمة دبلوماسية بين تركيا وكيان الاحتلال، كونه العمل التركي الأول الذي يتحدث عن القضية الفلسطينية، ومعاناة الشعب الفلسطيني من واقع الاحتلال. أطلت شبكة الـmbc الفضائية على الجمهور العربي بنسخة مدبلجة للغة العربية من المسلسل التركي «الفراق» (بطولة: أردال بيشيك، أزرا أكين، أورجان أوجلو، زينب توكوشتحت) تحت اسم «صرخة حجر» كتتويج لسلسلة طويلة من الأعمال الدرامية الاجتماعية والعاطفية التركية (من النخب الأول وحتى العاشر حسب التصنيف التركي) وهي الجائحة الحالية التي استبدت بحياتنا في الأعوام والآونة الأخيرة، بشخوصها وأبطالها وأزيائها.. وحتى سماتها ومحدداتها الاجتماعية.

العمل الذي أثار عرضه هذه المرة على شاشة عربية ردود أفعال غاضبة داخل كيان العدو لعرضه للعديد من اللقطات التي يُقدم فيها جنودُ الاحتلال على قتل الأطفال الفلسطينيين، وهو ما دفع عددا كبيرا من الإسرائيليين للمطالبة بوقف بث القناة داخل (إسرائيل)، ووصف المسلسل بـ«المعادي للسامية ويشوه صورة الجيش الإسرائيلي»، وهو ما توج بالهجوم الشديد الذي شنته عليه الصحف وبرامج التلفزة العبرية.

فمن حيث القصة والمبنى الدرامي يتناول المسلسل القضية الفلسطينية والواقع الفلسطيني الحياتي المرّ في ظل الاحتلال، وما يتصل بهذا الواقع من ظلال التجاذبات الدولية التي تسعى لإعادة إنتاجه من خلال قصة عدد من الأسر الفلسطينية التي تجمعها تداخلات الواقع (الاحتلال والمقاومة)، لتمضي وتحكي الكثير من الحكايات التي تتعدد باختلاف الشخوص دون أن تفترق في الجوهر، وهو رصد جوانب المعاناة والخسارات بفعل الاحتلال، وعلى هامش الحبكة الرئيسية يسلط المسلسل الضوء على بعض الأحداث كإفرازات حالة الانقسام والاصطفاف الحالي في الشارع الفلسطيني، ومسيرة الدعم التي بدأت من بريطانيا منذ عدة أشهر، إلى قرار الحكومة السويسرية منع المآذن،



والأهم التركيز على الموقف والدور التركي الذي تبلور على خلفية عدوان غزة ٢٠٠٧ في دعم القضية الفلسطينية، ورفض سياسات الاحتلال، ومن هنا يظهر الخلل لا بل والمغالطة الشديدة التي حاول المسلسل إظهارها، وهي اعتبار الدور التركي بالمحرك الأساسي للعمل الفدائي والمقاوم في قطاع غزة، سواء كان من خلال الدعم المادي التركي الذي يمثله المسلسل بالاستفادة من ما يسمى بـ«الذهب النازي»، أي الذهب الذي قام هتلر في الحرب العالمية الثانية بالحصول عليه عنوة من اليهود، وهو يعود اليوم لنصرة المقاومة الفلسطينية، أو بالتنسيق الكبير بين القيادات التركية وقيادات المقاومة الفلسطينية الموجودة في تركيا!؟ وهو ما يكاد يظهر المقاومة الفلسطينية كمجموعات من الدمى تُحركهم قيادة سياسية تركية عليا تملك بيدها خيوط اللعبة كاملة، حتى يخال المشاهد للحظة بأن جميع مفردات العمل المقاوم في الأراضي الفلسطينية تدار من أنقرة.. من خلال حرب جواسيس بين الأتراك والصهاينة، وبفكرة مفادها أن العدو الصهيوني أخطأ في استفزاز تركيا. وليت الأمر يقف عند هذا الحد، بل يتعداه لتبني مجموعة من المغالطات الجغرافية والحياتية والقيمية، والتي تكاد تعادل بتأثيرها التشويه والإساءة.. بدءا بتصوير إمكانية التنقل السهلة والسلسة بين قطاع غزة ومحيطه، وهو الذي يعاني أبشع حصار خانق في تاريخ البشرية. مرورا بما قدمه المسلسل من مشاهد تسيء إلى المناضلين وذويهم، كحادثة قتل الفتاة الأسيرة على يد أهلها لأنها تعرضت للاغتصاب على يد عناصر الجيش الإسرائيلي، وهو ما تشهد الوقائع بعكسه تماما. وصولاً لمشهد انتحار الأم التي استشهد ابنها وابنتها فوق قبر ابنتها (بطلة العمل)، وهو ما لا تُدل عليه حادثة واحدة ذكرت في تاريخ الصراع.

من البديهي القول إنه لا يكفي أن يكون الموضوع مقدساً أو مهماً لكي ننتج عملاً فنيا متميزا، بل على العكس فإن عملاً فنيا ركيكا يعني تقزيم الموضوع الذي يتناوله وتشويهه، ومسلسل «صرخة حجر» وأن كان محاولة لصناعة «دراما الموقف»، إلا أنه تجاوز عيوبه الكبيرة على مستويات السيناريو بالغ الهشاشة، والإخراج الركيك، والتمثيل الذي لا يرقى إلى مستوى المسرح المدرسي؛ بمواقف مفبركة وغير مقنعة فنيا وموضوعيا، تكاد تذكرنا بالميلودراما الهندية في كثير من وجوهها، وخصوصا القفز اللا منطقي فوق الواقع الاجتماعي الذي تتناوله، مع العلم بأن الواقع الفلسطيني بكل مفرداته يحوي العديد من القصص والحكايا التي تصلح لأن تكون مادة دسمة لأي عمل فني ودرامي.

الكثير من التفاصيل والمضامين السياسية والاجتماعية التي طرحها المسلسل تستحق التوقف عندها و لا يمكن القبول بها على أنها تنتمي إلى رمزية العمل الفني وإيحاءاته ولو من باب الواقع الفني المفترض والمتخيل.

وهذا يقودنا للسؤال عن رسالة العمل ودلالته وهل هي موجهة للداخل التركي؟ أم رسالة تركية غير مباشرة للعدو في أطار منظومة السياسة التركية المسماة «القوة الناعمة» تذكره بمغبة تجاوز الموقف التركي؟

■■

بين قوسين



وزارة الأفراح!

◄ خليل صويلح

نشر أكثر من موقع الكتروني سوري خبراً غريبا، يتعلّق بقرار أصدره وزير الثقافة يتضمن موافقة على إقامة حفلة عرس لأحدهم، في «متحف دمشق التاريخي». لا أعلم كيف وافق السيد الوزير، ولماذا؟ إلا إذا كان المتحف قد تحوّل إلى صالة أفراح، ضمن موجة الخصخصة. الخبر يقول أن رسومات الليلة قد دُفعت للوزارة وقدرها مئتا ألف ليرة سورية. بحسبة بسيطة ستصبح وزارة الثقافة السورية من أغنى الوزارات، في حال حوّلت كل المتاحف والأماكن الأثرية إلى صالات أفراح، ولن نستغرب بعد اليوم أن تصلنا بطاقة دعوة تحمل السطور التالية «تتشرف عائلتا (........) بدعوتكم إلى حضور حفلة زفاف ولديهما في القاعة الشامية في المتحف الوطني، أو في دار الأوبرا، أو في متحف العلوم، وبحضوركم يتم سرورنا». نكتشف أيضاً أن «خان أسعد باشا» قد شهد إلى اليوم ست حفلات عرس مشابهة، وأن هيفاء وهبي شخصياً ساهمت في شهرة مدرج بصرى بعد تصويرها أغنية بين مدرجاته، وهذا تصريح رسمي لإحدى الموظفات الحصيفات في مديرية الآثار والمتاحف. ألم يفكر المسؤولون عن هذه الأماكن أن يتسلل أحدهم إلى إحدى الغرف المغلقة، ويسرق شيئاً من محتوياتها، أو أن يتعرض المكان لتلف ما؟ الآن أتتني فكرة أهديها مجاناً لوزارة الثقافة، أن تحوّل مسارحها إلى صالات أفراح، عسى أن تنتعش الحياة المسرحية قليلاً، من رسوم الأفراح، كأن نموّل عرضاً مسرحيا من إيرادات خمس حفلات أعراس، وبذلك نتخلّص من شكاوى الممثلين والمخرجين من ضآلة أجورهم، ما رأيكم؟ هناك ضرورة أخرى، وهي إضافة مكتب جديد لمكاتب الوزارة تحت يافطة «مكتب الأفراح»، ذلك أن موظفاً في الآثار أوضح أنه «يستطيع كل مواطن أن يتقدم بطلب للسيد وزير الثقافة حصرا، وبموافقته يقوم المواطن بدفع الرسوم، ومن ثم نلزم المواطن بالالتزام بالتعليمات والمحافظة على المكان وعدم الإساءة له فحينها سيتعرض للمساءلة والمحاسبة». وعلى اعتبار أن العرس التاريخي سيكون في مطلع الخريف، نردد مرةً أخرى «دامت الأفراح عامرة في دياركم».

khalil.s@scs-net.org

شو يعني ؟

ماذا يعني أن يسجل عداد سيارة الأجرة ٢٣ ليرة سورية، ويصر سائقها على قبض ٤٠ ليرة سورية؟ ثم ما مقدار ما تبقى من «ثروة سائلة» الذي يتنازع ويتخاصم ويتلاكم عليه الفقراء في الشوارع؟

صالح نمر.. تجوال نحتي

يقام معرض للنحات السوري صالح نمر في صالة فري هاند. ما يميز هذا النحات هو تجواله المستمر بين الخامات النحتية، فمرة نراه يعاشر الخشب، وأخرى مع الرخام، ودائماً يبقى مع البرونز. وكذلك هي حاله مع المدارس الفنية فهو يسير بخفة من بينها جميعا دون أن يركن ركوناً نهائيا إلى واحدة منها، لنجد أنه حصيلة لكل هذه الامتزاجات

يذكر أن الفنان صالح نمر من مواليد ديريك، خريج معهد الفنون التطبيقية عام ١٩٩٥، عضو اتحاد الفنانين التشكيليين السوريين، له ثلاثة معارض فردية في كل من المركز الثقافي العربي أبو رمانة ٢٠٠٣، والمركز الثقافي العربي القامشلي ٢٠٠٥، وصالة الخانجي للفنون الجميلة (حلب)، وله مشاركات في أكثر من عشرة معارض جماعية في مختلف المحافظات السورية، حائز على الجائزة الثانية في معرض الشباب الثالث ٢٠٠٢، وملتقى النحت الأول (جبلة) ٢٠٠٦، وجائزة ملتقى النحت والتصوير الأول (حصين البحر) ٢٠٠٨.



